جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت
كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علمالاجتماع
تخصص: علم الاجتماع التنظيم والعمل

التفاوتات الاجتماعية والبحث عن العمل في الجزائر: دراسة ميدانية لاستراتيجيات عينة من طلبة جامعة عين تموشنت المقبلين على التخرج

من إعداد وتقديم الطالبة:
. بلوادي سوفانة

تحت إشراف الأستاذ:
أ. طيبي غماري

تاريخ المناقشة: 15 جوان 2026
تمت المناقشة علنا أمام اللجنة المكونة من:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
أ(ة). بن مهرة لطيفة	أستاذة	رئيسا
أ. طيبي غماري	أستاذ	مشرفا ومقررا
د. القيزي عبد الحفيظ	أستاذ محاضر – أ –	مناقشا

السنة الجامعية 2025- 2026

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عين تموشنت- بلحاج بوشعيب

كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية

Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique

Université Ain Temouchent -Belhadj Bouchaib –

Faculté des lettres, langues et sciences sociales

الترخيص بإيداع مذكرة الماستر

أنا الأستاذ(ة) المشرف(ة): طيبي غماري

على مذكرة التخرج في الماستر والموسومة بـ: التعاونيات الزراعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية لعينة من الفلاحين بولاية عين تموشنت

من انجاز الطالب (بين):

1 بلودي سوفانا

2

ميدان: العلوم الاجتماعية

شعبة: علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع عمل وتنظيم

أشهد أن الطالب(بين) قد قام(ا) برفع كل التحفظات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة. وبإمكانه(ما) إيداع النسخة الالكترونية المصححة على مستوى المستودع الرقمي لجامعة عين تموشنت.

امضاء المشرف

الاسم واللقب

أ. طيبي غماري

امضاء رئيس اللجنة

الاسم واللقب

عين تموشنت في: 30/06/2026

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية

سني احنانة
رئيس قسم
العلوم الاجتماعية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث علمي

(القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2021 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الطالب (ة): بلوادي هي فاية .....

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 11 00 5146301913130004

الصادرة في عين تموشنت ..... بتاريخ: 2024 05 30

دائرة: عين تموشنت ..... ولاية عين تموشنت .....

والمسجل بكلية الآداب و اللغات و العلوم الاجتماعية قسم: العلوم الاجتماعية

شعبة: العلوم الاجتماعية ..... تخصص:

علم الاجتماع تنظيم وعمل

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، الموسومة بعنوان:

الذاكرات الاجتماعية والصحة في العمل من 19 إلى اليوم

دراسة حالة أساتذة عينة من كلية جامعة عين تموشنت

المقبلين على التخرج

.....

.....

أصرح بشرفي أن ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقية المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز مذكرة الماستر المذكورة أعلاه.

عين تموشنت في: 2026/06/28 .....

الشكر

أتوجه بخالص الشكر والتقدير الى من ألهمني السعي ووجهني وأصر على التميز الأستاذ المشرف طيبي غماري، كما أشكر أفراد عينة البحث التي ساعدتنا في إجراء دراستنا الميدانية، كذلك أتقدم بالشكر والعرفان الى أعضاء لجنة المناقشة على صبرهم وتقييمهم لهذا العمل.

الإهداء

إلى من وضع بصمته في هذا الإنجاز، لامي كنت خير داعم، كنت الصبر والامل الذي لا ينفذ، لابي سندي وقوتي، لأختي ورفيقة دربي، أهديكم عملي وثمرة عزيمتي بكل امتنان راجية من الله أن أكون دائما مصدر فخر لكم .

المقدمة

المقدمة:

تعد قضية التفاوتات الاجتماعية أحد المحاور الأساسية في السوسيولوجيا المعاصرة، لما تفرزه من ديناميكيات تؤثر بشكل جوهري في توزيع الفرص والولوج إلى الحقوق والخدمات الاجتماعية، لا سيما في سوق العمل، الذي أصبح يعبر عن الساحة الأبرز لتجلي مظاهر انعدام تكافؤ الفرص. ففي سياقات التحول الاقتصادي السريع والمتغير، لم تعد عملية الاندماج المهني تقتصر على توافق بين المؤهلات التقنية ومتطلبات الوظيفة، وإنما أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالخلفية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، الأمر الذي يعمق من التفاوتات البنائية ويعزز من استمراريتها. لذلك، يعتبر فهم آليات إعادة الإنتاج الاجتماعي، كما كشف عنها عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو، من الأهمية بمكان، حيث تبرز الدراسات أن رأس المال الاجتماعي والثقافي الموروث يتحول إلى امتيازات مهنية تكرس الهيمنة الطبقية، وذلك تحت غطاء من مفاهيم "الجدارة" والكفاءة الشخصية. فالخريجون من بيئات ميسورة يمتلكون شبكات علاقات "ناجعة" تمكنهم من تسهيل الولوج إلى سوق الشغل، في حين يضطر أقرانهم من الطبقات الشعبية إلى الاعتماد على استراتيجيات رسمية ذات فعالية محدودة، مما يعكس نمطا من إعادة الإنتاج الاجتماعي والطبقي.

وفي سياق البحث، تمحورت التساؤلات حول مفارقة بطالة حاملي الشهادات العليا في المجتمع الجزائري، حيث تشير الملاحظات الميدانية إلى أن فرصة الحصول على عمل لا تعتمد فقط على قيمة الشهادة العلمية، وإنما تتوقف بشكل كبير على حجم "الصلات" والعلاقات الاجتماعية التي يمكن للفرد استثمارها. وتتجلى المشكلة بشكل أكثر حدة في البيئة المحلية التي تعاني من ارتفاع معدلات بطالة الشباب، مع وجود تمثلات اجتماعية تربط التوظيف بالوساطة والمحسوبية، مما يعمق من أزمة العدالة الاجتماعية ويُحد من فرص التوظيف القائمة على الكفاءة والجدارة.

وتقوم الدراسة على إطار نظري يدمج بين مقاربة بيير بورديو حول رأس المال الاجتماعي كوسيلة لإعادة إنتاج التفاوتات، ومقاربة ريمون بودون التي تركز على الاختيار العقلاني للأفراد ضمن القيود البنيوية التي تفرضها البُنى الاجتماعية. وتهدف الدراسة ميدانيا إلى تحليل استراتيجيات عينة من طلبة جامعة عين تموشنت، في مرحلة ما قبل التخرج، لاستكشاف كيف تشكل خلفياتهم

الاجتماعية تصوراتهم وسلوكياتهم تجاه سوق العمل، ومعرفة مدى تأثير الرأسمال الاجتماعي والثقافي على قراراتهم واستراتيجياتهم.

من الناحية المنهجية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الكيفي (النوعي)، حيث تم استخدام المقابلات الفردية مع المبحوثين بهدف التعمق في تمثلاتهم وتجاربهم الذاتية، وتحليل كيف تتشكل استراتيجياتهم وفقا لمرجعياتهم الاجتماعية. وقد قسمت الدراسة إلى فصول تناولت البناء المنهجي، وتطور مفهومي التفاوتات في الفكر السوسيولوجي، وصولا إلى تحليل النتائج الميدانية، التي قارنت بين استراتيجيات "الشبكية الاستثمارية" للفئات الأكثر حظوة، واستراتيجيات "الاعتماد على الوساطة الرسمية" للفئات المهمشة، مبرزة الفوارق البنيوية والاجتماعية التي تساهم في إعادة إنتاج التفاوتات.

وفي الختام، تسعى هذه الدراسة إلى سد الفجوة المعرفية في الأدبيات السوسيولوجية الوطنية حول دور الرأسمال الاجتماعي كمورد موروث، والمساهمة في تقديم رؤية علمية تساعد على تصميم سياسات توظيف أكثر عدالة، تضمن تكافؤ الفرص الحقيقي، وتقلل من أشكال الإقصاء الرمزي والبنيوي، من خلال إقرار بضرورة معالجة المظاهر الهيكلية التي تعيق اندماج جميع الفئات الاجتماعية في سوق العمل، وتعزيز السياسات التي تضع في اعتبارها أهمية الرأسمال الاجتماعي والثقافي في عملية التوظيف والتنمية الاجتماعية.

وتتابع هذه فصول الدراسة، فقد عملنا على تناولها من خلال الترتيب التالي

يتناول الفصل الأول البناء المنهجي والنظري للبحث، حيث يستعرض الإشكالية والفرضيات، وتحديد المفاهيم السوسيولوجية المركزية، كـ "رأس المال الاجتماعي" عند بيار بورديو، وعلاقته بالتفاوتات الاجتماعية، بالإضافة إلى المنهجية المعتمدة (المنهج الوصفي والمقابلة)؛

ينتقل الفصل الثاني إلى الجانب الميداني لتحليل آليات "الاصطفاء الخفي" وتأثير الخلفية الاجتماعية (المهنية والجغرافية) في تشكيل المسارات التعليمية، مع رصد دور رأس المال الاجتماعي والوساطة في تحديد فرص الاندماج المهني للخريجين الجامعيين؛

يركز الفصل الثالث على تحليل الشبكات العلائقية القرابية، والعلاقات خارج الأسرة، والشبكات الحاسمة، مع استعراض نتائج الدراسة الميدانية حول دور هذه الروابط في توجيه مسارات التوظيف وتعزيز التفاوتات الاجتماعية؛

ويفصل الفصل الرابع في استراتيجيات البحث عن العمل لدى الخريجين بمنطقة عين تموشنت، حيث يحلل "الهابيتوس" الطبقي والنشاط الشبكي مقابل الرسمي، كاشفا عن دور "المعريفة" والثقة في الوساطة كآليات لإعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي والعنف الرمزي؛

ويكشف الفصل الخامس وعي المبحوثين بدور الرأسمال الاجتماعي في الاندماج المهني وتأرجح تمثلاتهم بين الثقة في القنوات الرسمية والإذعان لآليات الوساطة. كما يسلط الضوء على استبطان الخريجين لظواهر الإقصاء البنيوي والعنف الرمزي، محاولا فهم التقييم الأخلاقي والبراغماتي لاستراتيجيات البحث عن العمل في ظل بنية اجتماعية تعيد إنتاج التفاوت، وذلك وفقا للأدبيات والنظريات السوسيولوجية التي تفسر الرأسمال الاجتماعي، والتفاوت الاجتماعي؛

ثم يختتم الفصل السادس الدراسة بمناقشة النتائج العامة واختبار الفرضيات، حيث يربط بين حجم رأس المال الاجتماعي والفعالية في البحث عن العمل، مؤكدا دور التفاوتات البنيوية في إعادة إنتاج اللامساواة في الولوج إلى سوق العمل الجزائري.

الفصل الاول :البناء المنهجي والنظري للبحث

تمهيد:

برزت التفاوتات الاجتماعية كظاهرة سوسيولوجية بالغة الأهمية، نظرا للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتسارعة التي أثرت بشكل كبير على مختلف البنى والمؤسسات الاجتماعية، مما أعاد تشكيل أنماط العلاقات والممارسات التي يشهدها المجتمع الجزائري المعاصر، فيما تتجلى هذه التغيرات بوضوح في طبيعة الحياة المهنية وآليات الوصول إلى سوق العمل، لا سيما في ظل التقلبات الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد أعداد خريجي الجامعات، تبرز الحاجة إلى منهج اجتماعي يتجاوز التفسيرات التقنية لسوق العمل. من شأن هذا المنهج أن يسهل تحليل الآليات الاجتماعية الكامنة التي تحكم فرص العمل والاندماج المهني. ولا تقتصر التفاوتات الاجتماعية على الموارد الاقتصادية فحسب، بل تشمل أيضا اتساع شبكات العلاقات، وجودة العلاقات الاجتماعية، والوصول إلى المعلومات والفرص المهنيةإضافة إلى ذلك، طرأت تحولات على مفاهيم الكفاءة والجدارة والنجاح المهني. ونتيجةً لذلك، لم يعد الحصول على وظيفة مرهونًا بالمؤهلات الأكاديمية فحسب، بل أصبح يتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والرمزية التي تحدد توزيع الفرص داخل المجتمع.

سنسعى في هذا الفصل إلى ضبط الاطار النظري والمنهجي للدراسة من خلال تناول المفاهيم الأساسية ذات الصلة بموضوع البحث، ولا سيما التفاوتات الاجتماعية،ورأس المال الاجتماعي، واستراتيجيات البحث عن عمل.مع ادراج الأبعاد السوسيولوجية لهذه المفاهيم ضمن الطرح السوسيولوجي، وخاصة من منظور بورديو، الذي يربط رأس المال الاجتماعي بإعادة انتاج التفاوت الاجتماعي الى جانب ذلك يستعراضالدراسات السابقة التي تتعلق بالموضوع مع تحليل نقاط التقارب والاختلاف بينها وبين دراستنا لتحديد الفجوة البحثية.

منهجيا، يناقش الفصل مختلف الإجراءات المنهجية المستخدمة في الدراسة. فهو يحدد المنهجية المتبعة، والعينة، والمقابلة كأداة لجمع البيانات. كما يفصل بناء المؤشرات المتعلقة بالمفاهيم الأساسية للدراسة وتحويلها إلى محاور قابلة للتحليلالميداني. ويتطرق الى مختلف

الخطوات العملية التي اتخذناها خلال العمل الميداني في جمع البيانات، مما يضمن دقة وتماسكا مما يعزز التكامل بين الُعدين النظري والتجريبي للدراسة.

1. الإشكالية:

تندرج التفاوتات الاجتماعية ضمن القضايا المحورية التي تشغل السوسيولوجيا المعاصرة، نظراً للديناميات التي تنتجها في مجال توزيع الفرص والولوج إلى الخدمات والحقوق، ولما تُفرزه من اتجاهات متباينة داخل البنى الاجتماعية. فهذه التفاوتات لا تقتصر على الفوارق المادية فحسب، بل تتعداها إلى اللامساواة في الوصول إلى المعرفة، والمركز الاجتماعي، والبنية الشبكية للعلاقات، وما يرتبط بها من هيكلة غير متوازنة للفرص بين الأفراد داخل المجتمع. وفي ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة، تفاقمت هذه الاختلافات لتصبح شرطاً أساسياً لدراسة آليات تموضع الأفراد ضمن البنية الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس، يُعدّ رأس المال الاجتماعي مفهوماً مركزياً يُستخدم لتفسير الطريقة التي تتولد بها التفاوتات الاجتماعية بشكل عام، وتحديداً كما وسَّعه بيار بورديو. فبالنسبة لبورديو، تُلفت الأشكال غير الاقتصادية لرأس المال الانتباه إلى صور خفية أخرى من إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي (حسان تركي، 2014، ص. 153)، وهي تتمثل في مجموعة من الموارد المعلوماتية والرمزية والمهنية التي يمتلكها الأفراد والجماعات من خلال شبكات علاقاتهم وروابطهم الاجتماعية. ويؤكد بورديو أن هذه الإمكانيات لا تُكتسب بطريقة عادلة، بل تتجسد وفق الوضعية الاجتماعية للفاعل الاجتماعي، مما يحول رأس المال الاجتماعي إلى إحدى الآليات الرئيسية لإعادة إنتاج الفوارق داخل المجتمع.

وإذا كان مفهوم رأس المال الاجتماعي قد شكَّل مورداً مركزياً في الأدبيات السوسيولوجية كعنصر أساسي لتحليل آليات التكافؤ والتميز الاجتماعي، فإن سوق العمل يُعدّ أحد الفضاءات التي ظهرت فيها تأثيرات التفاوتات بصورة واضحة، حيث تتداخل الموارد الاجتماعية مع توزيع الفرص بشكل غير متكافئ. فقد أصبح الانخراط المهني لا يقتصر على التوافق بين الكفاءات المكتسبة والمؤهلات التقنية، بل بات مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالخلفية

الاجتماعية والاقتصادية التي ينتمي إليها الأفراد، مما يجعل التفاوتات الاجتماعية عنصراً حاسماً في الاستراتيجيات التي يتبناها خريجو الجامعات في البحث عن العمل. وهنا يصبح رأس المال الاجتماعي حلقة وصل حاسمة تُوسِّع أو تضيِّق آفاق الاندماج المهني لدى الطلاب.

يُبرز الترابط البنيوي بين هذه المفاهيم شبكة من التفاعلات العميقة التي تكشف تأثير التفاوتات الاجتماعية على فاعلية وقوة رأس المال الاجتماعي الذي يتمتع به الأفراد، والذي ينعكس بدوره على الاستراتيجيات التي يعتمدونها في البحث عن العمل. فمن جهة، تتميز الفئات المنتمية إلى الطبقة المتوسطة العليا بنجاعة شبكاتها الاجتماعية، مما يمنحها تسهيلات كبيرة في الولوج إلى عالم الشغل، بينما تضطر الفئات الأخرى إلى الاعتماد على استراتيجيات فردية بسبب محدودية إمكانياتها الاجتماعية.

بناءً على مقاربة بيار بورديو التي تقوم على افتراض أساسي يتمثل في اعتماد رأس المال الاجتماعي على حجم الصلات المتوفرة داخل الشبكات والتي يمكن للفرد استثمارها والاستفادة منها بشكل مباشر وسريع (مي صالح خراش، 2024، ص. 398)، يمكن فهم أن رأس المال الاجتماعي يشكل آلية مركزية لإعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي، ومن ثمَّ تُحدث التفاوتات الاجتماعية فروقاً واضحة في طريقة تفكير الطلاب في عالم الشغل وقدرتهم على بناء شبكات علاقات اجتماعية فعالة.

انطلقت البداية الأولى للاهتمام بهذا الموضوع من تساؤل أولي حول ظاهرتي اللامساواة في النفاذ إلى سوق العمل، وبطالة الحاصلين على الشهادات العليا، وهي الظاهرة التي باتت من أبرز الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المعاصرة، وبخاصة في مجتمعنا الذييعرف معدلات بطالة مرتفعة بين الخريجين الجامعيين رغم ارتفاع مستويات التعليم.

ومع التعمق في القراءات النظرية والدراسات التجريبية، تبين أن التفاوتات الاجتماعية لا تشكل مجرد خلفية سوسيو-اقتصادية لعمليات البحث عن العمل، بل تُعدّ آلية مركزية في إعادة إنتاج اللامساواة عبر الأجيال، وذلك من خلال تفعيل رأس المال الاجتماعي والثقافي كعوامل حاسمة في الولوج إلى الوظائف، مستقلة جزئياً أو كلياً عن قيمة الشهادات

والكفاءات التقنية. وقد أكدت الملاحظات الميدانية الأولية – سواء من خلال تجارب الزملاء أو من خلال الدراسات المتاحة – أن الخريجين القادمين من الطبقات المتوسطة العليا أو من يمتلكون شبكات علاقات قوية يحصلون على فرص تدريب، أو عمل أفضل بكثير من نظرائهم من الطبقات الشعبية، أو المناطق المهمشة، حتى وإن كانت مؤهلاتهم الأكاديمية متكافئة أو أعلى.

يستمد اختيار هذا الموضوع مشروعيته العلمية والمجتمعية من عدة مبررات موضوعية وملحة:

. الراهنية الشديدة للظاهرة: ففي ظل الأزمات الاقتصادية المتتالية، وتحولات سوق العمل نحو الاقتصاد الرقمي والمرن، أصبحت البطالة بين الشباب المتعلم مشكلة بنيوية تُهدد التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي في العديد من البلدان.

. الفجوة المعرفية في السياق المحلي: رغم وفرة الدراسات الغربية حول رأس المال الاجتماعي وإعادة إنتاج التفاوتات (بورديو، وكولمان، وبوتنام، ولين وغيرهم)، فإن الأعمال العربية التي تتناول هذه الآليات في سياق البحث عن العمل لدى الخريجين الجامعيين لا تزال محدودة جداً، وغالباً ما تكتفي بالوصف الكمي دون التحليل السوسيولوجي العميق للاستراتيجيات والتمثلات.

. الأهمية النظرية: يتيح الموضوع اختبار وتوسيع مقاربة بيار بورديو في سياق مغاير ثقافياً واقتصادياً، وبخاصة فرضيته القائلة بأن رأس المال الاجتماعي يتحول إلى أداة لإعادة إنتاج الامتيازات الطبقية تحت ستار "الجدارة" والكفاءة.

. الأهمية العملية والسياسية: فهم هذه الآليات يفتح الباب أمام تصميم سياسات عمومية أكثر عدالة في مجال التعليم العالي والتشغيل، مثل برامج بناء الشبكات المهنية للطلبة من الطبقات الشعبية، أو إعادة النظر في آليات التوظيف والتربصات للحد من المحسوبية والوساطة.

بناءً على كل ذلك، يُعدّ هذا الموضوع طرحاً سوسيولوجياً بالغ الأهمية يستحق الدراسة المنهجية الدقيقة، ليس فقط لفهم الواقع المهني للخريجين الجامعيين، بل للمساهمة في تفكيك آليات إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية في مجتمعاتنا المعاصرة.

شهد مفهوم التفاوتات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي تطوراً جذرياً في السوسيولوجيا المعاصرة، حيث انتقل من التحليلات الكلاسيكية المتمحورة حول الصراع الطبقي عند كارل ماركس، والتمايز متعدد الأبعاد عند ماكس فيبر، إلى الإطار النظري المتكامل الذي قدمه بيير بورديو وجان كلود باسيرون، وريمون بودون. يتجاوز هذا التطور الرؤى الاقتصادية البحتة ليبرز البعد الرمزي والثقافي والاجتماعي في إعادة إنتاج التفاوتات، مع التركيز على كيفية تحول رأس المال الاجتماعي إلى أداة مركزية في الحفاظ على الهيمنة الطبقية وتكريسها عبر الأجيال. في هذا السياق، يُعد رأس المال الاجتماعي، كما عرّفه بورديو، مجموع الموارد الفعلية أو المحتملة المرتبطة بامتلاك شبكة دائمة من العلاقات المؤسسية إلى حد ما، علاقات التعارف المتبادل والتكريم المتبادل، أي الانتماء إلى جماعة توفر لأعضائها رأس مالاً رمزياً مدعوماً بالضمان الجماعي (Bourdieu, 1984, p. 131). هذا التعريف يجعل من رأس المال الاجتماعي ليس مجرد شبكة علاقات، بل مورداً قابلاً للتحويل إلى أشكال أخرى من الرأسمال، مثل الاقتصادي أو الثقافي، مما يساهم في إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية بشكل منهجي.

يُعد عمل بورديو وباسيرون في كتاب "الورثة: الطلبة والثقافة" « Les Héritiers: Les étudiants et la culture » (1964) نقطة انطلاق حاسمة للتأطير النظري لظاهرة التفاوت الاجتماعي، وإعادة انتاجها اجتماعيا، إذ يبرزان كيف يرث الطلاب من الطبقات العليا رأس مال ثقافي يمنحهم أسبقية طبيعياً في النظام التعليمي، الذي يُقدم كمحايد، ولكنه في الواقع يعطي الأفضلية الثقافة البرجوازية المهيمنة. يصف المؤلفان هذا الرأسمال الثقافي بأنه مجموعة من الكفاءات والمهارات اللغوية والفنية والسلوكية التي تُكتسب في البيئة العائلية، وتُعتبر "طبيعية" في المدرسة، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز فرص إقصاء الطلاب من الطبقات

الدنيا،والذين يفتقرون إلى هذا الإرث الثقافي. (Bourdieu & Passeron, 1964, pp. 20-50). هذا الإرث لا يقتصر على المعرفة الصريحة، بل يشمل أيضاً الذوق الجمالي والأسلوب في الكلام والسلوك، الذي يُكرس كمعيار للتميز الأكاديمي. وبالتالي، يصبح النظام التعليمي آلية لإعادة إنتاج التفاوتات، حيث يُحول الامتياز الثقافي الموروث إلى نجاح دراسي يُترجم لاحقاً إلى امتياز مهني واجتماعي.

يطور بورديو وباسيرون هذه الفكرة في كتابهما "إعادة الإنتاج: عناصر من أجل نظرية حول نظام التعليم" La Reproduction: Éléments pour une théorie du système d'enseignement» (1970)، حيث يقدمان مفهوم "العنف الرمزي" كآلية أساسية لإعادة الإنتاج الاجتماعي. يُعرف العنف الرمزي بأنه عملية فرض الهيمنة الثقافية دون وعي المهيمن عليهم، حيث يقبل الطلاب من الطبقات الدنيا بأن فشلهم ناتج عن نقص قدراتهم الشخصية، لا عن هيكلة النظام التعليمي لصالح الطبقات العليا (Bourdieu & Passeron, 1977, pp. 9-11). هنا، يصبح التعليم أداة للشرعنة الرمزية للهيمنة البرجوازية، حيث يتخفى الامتياز الطبقي تحت ستار الموهبة الفردية، مما يعزز الاستقرار الهيكلي للتفاوتات. يركز الكتاب على كيفية تحول الرأسمال الثقافي الموروث إلى رأسمال مدرسي، ثم إلى رأسمال اجتماعي، مما يجعل الوصول إلى الشبكات الاجتماعية المرموقة، مثل النوادي، أو الجمعيات المهنية، امتداداً طبيعياً للنجاح التعليمي.

ثم يأتي كتاب "التمييز: نقد اجتماعي للحكم على الذوق" La Distinction: Critique sociale du jugement» (1979) ليوسع هذا الإطار بشكل جذري، حيث يدمج بورديو رأس المال الاجتماعي كعنصر مكمل للرأسمال الثقافي والاقتصادي. يُعرف رأس المال الاجتماعي هنا كمجموع الموارد الناتجة عن الانتماء إلى شبكات علاقات دائمة، توفر الدعم والتضامن والاعتراف المتبادل، وغالباً ما يُستثمر في الحفاظ على التميز الاجتماعي (Bourdieu, 1984, pp. 139-142). يبرز بورديو كيف يُستخدم الذوق، في الفن، والموسيقى، والطعام، واللباس كآلية للتمييز الطبقي، حيث يُترجم الرأسمال الاجتماعي إلى قدرة على الوصول إلى دوائر النخبة، مما

يعزز الإقصاء الرمزي للطبقات الدنيا. على سبيل المثال، يشير إلى أن الشبكات الاجتماعية للطبقات العليا توفر فرص عمل، أو زيجات استراتيجية، تحول رأس المال الاجتماعي إلى اقتصادي، مما يجعل التفاوتات تبدو "طبيعية" ومبنية على "الكفاءة" لا على الإرث والأصل العرقي (Bourdieu, 1984, pp. 159-169).

في سياق بحثنا حول البحث عن العمل للخريجين الجدد في ضل التفاوتات الاجتماعية والطبقية، يظهر رأس المال الاجتماعي كعامل حاسم في تفسير التفاوتات في الاندماج المهني،فالخريجون من الطبقات العليا يستفيدون من شبكات عائلية ومهنية توفر معلومات عن فرص العمل، وتوصيات، أو حتى وظائف مباشرة، مما يقلل من مخاطر البطالة أو الوظائف غير المستقرة. هذا الامتياز يعكس، كما في كتاب "الورثة"، كيف يُحول الرأسمال الثقافي الموروث، مثل الثقة في المقابلات أو الأسلوب المهني، إلى رأسمال اجتماعي يُسهل الوصول إلى المناصب العليا. أما الخريجون من الطبقات الدنيا، فيواجهون "عنفاً رمزياً" يجعلهم يرون فشلهم المهني كنتيجة لنقص كفاءتهم، لا لعدم توفر الشبكات الداعمة لهم اجتماعيا.

يقدم ريمون بودون، في كتابه الشهير "عدم تكافؤ الفرص: الحراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية" « L'Inégalité des chances: La mobilité sociale dans les sociétés industrielles » (1973)، مقاربة بديلة تركز على الاختيار العقلاني بدلاً من الهيمنة الهيكلية. يقسم بودون التفاوتات التعليمية إلى "تأثيرات أولية"، أي الاختلافات في الأداء الناتجة عن الأصل الاجتماعي، و"تأثيرات ثانوية"، أي الاختيارات المختلفة للمسارات التعليمية رغم الأداء المتساوي، بسبب الحسابات الاستراتيجية والعقلانية للتكلفة والفائدة والفرص الضائعة (Boudon, 1979, pp. 83-205). يرى بودون أن الآباء من الطبقات الدنيا يفضلون مسارات قصيرة ومضمونة لأبنائهم خوفاً من المخاطر، التي تصاحب المسارات الطويلة للتعليم، وهذا ما يعيد إنتاج التفاوتات، دون حاجة إلى افتراض هيمنة ثقافية كاملة كما عند بورديو. هذه المقاربة تناقض طرح بورديو،فتبرز البعد الفردي العقلاني، في مقابل البعد الاجتماعي

البنيوي الحتمي عند بورديو، فمقاربة بودون تقلل من أهمية العنف الرمزي، وقيمة الرأسمال الاجتماعي كآليات هيكلية لإعادة الانتاج.

مع ذلك يُشكل الإطار البورديوي، أداة نظرية ومفاهيمية قوية،تساعد على فهم كيف يُعاد إنتاج التفاوتات عبر الرأسمال الاجتماعي، الذي يتحول من إرث عائلي إلى مورد مهني يحدد فرص العمل للخريجين. هذا الإنتاج ليس مصادفة، بل نتيجة تفاعل بين البنية، أي الحقل التعليمي والمهني؛ والفرد،أي الاختيارات الموروثة، وحتى العقلانية، مما يجعل أي إصلاح يتجاهل هذه الديناميكية محكوماً بالفشل. في سياقنا البحثي، يسمح هذا الاطار النظري بفهم لماذا يظل خريجو الطبقات الدنيا عرضة للبطالة، أو للوظائف الهشة، رغم الديمقراطية التعليمية الظاهرية، إذ يحول رأس المال الاجتماعي الامتياز الثقافي إلى هيمنة مهنية مستدامة.

يشير البحث في الامتدادات السياسية والجغرافية والاحصائية والزمنية لظاهرة التفاوت الاجتماعي إلى عديد الملاحظات الجوهرية، فعلى المستوى، يعتبر البعد السياسي آلية أخرى لتكريس التفاوتات، حيث تؤثر السياسات العمومية وأنماط توزيع الموارد في تعزيز الاعتماد على الشبكات الخاصة والممارسات الزبونية، للحصول على المنافع المهنية. في الجزائر، هناك حس عام مشترك يدعي أنَّ التوظيف في القطاع العام، الذي يمثل النسبة الأكبر من التوظيف، يكون مرتبطا ارتباطاً وثيقاً بالوساطة، والانتماءات الاجتماعية، أو الجهوية، يحول هذا التمثل الاجتماعي، سواء كان صادقا أو كاذبا، رأس المال الاجتماعي إلى أداة للهيمنة السياسية. هذه الممارسات تُعزز "العنف الرمزي" الذي يصفه بورديو وباسيرون كفرض للهيمنة دون وعي المهيمن عليهم، إذ يُقبل الشباب من الطبقات الدنيا أو المناطق المهمشة بأن إقصاءهم ناتج عن نقص كفاءتهم، لا عن هيكلة سياسات التوظيف لصالح الشبكات الموجودة (Bourdieu & Passeron, 1977, pp. 9-11). وهكذا، تُسهم السياسات العمومية غير الفعالة في توسيع الفجوة، حيث يُصبح الولوج إلى الوظيفة مرهوناً برأس المال الاجتماعي بدلاً من التكافؤ والكفاءة والجدارة.

ليست هذه الظاهرة وليدة اللحظة، بل إنها نتيجة تراكم تاريخي عبر عقود من التحولات السياسية والاقتصادية. بعد الاستقلال (1962)، اعتمدت السياسات الاشتراكية على توسيع التعليم والتوظيف العمومي، مما أدى إلى تضخم جيل الخريجين دون فرص مقابلة. ثم جاءت الإصلاحات الليبرالية في التسعينيات، مصحوبة بالأزمة الأمنية والاقتصادية، لترسخ بطالة مزمنة بين الشباب المتعلم. وفقاً لتقارير منظمة العمل الدولية، يظل معدل بطالة الشباب في شمال أفريقيا مرتفعاً، حوالي 30% في السنوات الأخيرة، مع نسب أعلى بين الخريجين الجامعيين تصل إلى 60% من البطالة طويلة الأمد، (ILO, مختلف التقارير 2020-2025). في الجزائر تحديداً، أكدت بيانات المكتب الوطني للإحصاء (ONS) وتقارير البنك الدولي تفاوتات إقليمية واضحة، حيث يتجاوز معدل البطالة في بعض المناطق الجنوبية أو الريفية 25-30% في فترات سابقة، مقابل انخفاض نسبي في الوسط الحضري (ONS, استطلاعات 2017-2023؛ World Bank, تقارير مختلفة).

هذا التراكم يُنتج جيلاً يعاني من ضعف شبكات الدعم، مما يزيد الاعتماد على رأس المال الاجتماعي كبديل عن السياسات الفعالة لتكافؤ الفرص. كما في عمل بورديو وباسيرون حول "الورثة"، يُحول النظام التعليمي

الامتياز الاجتماعي الموروث، بما فيه الجغرافي، إلى نجاح مهني، مما يُكرس إعادة الإنتاج عبر الأجيال (Bourdieu & Passeron, 1964, pp. 20-50).

يُشكل تفاعل هذه الأبعاد في السياق الجزائري دليلاً دامغاً على أن التفاوتات الاجتماعية ليست مجرد اختلالات عرضية، بل آليات هيكلية يعاد إنتاجها عبر رأس المال الاجتماعي، مما يستدعي إصلاحات جذرية في السياسات التعليمية والتشغيلية لكسر حلقة الإقصاء هذه.

تتميز التفاوتات الاجتماعية بخصائص بنيوية جعلها متجذرة بعمق في تجارب الشباب الباحثين عن العمل، حيث لا تقتصر على مجرد اختلافات فردية عرضية، بل تشكل نتيجة مباشرة لتنظيم البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. ترتبط هذه التفاوتات ارتباطاً وثيقاً

بالطبقات الاجتماعية، ومستويات الدخل، ورأس المال الاجتماعي الذي يمتلكه الفرد ضمن شبكات علاقاته المتنوعة، مما يحولها إلى آلية مركزية لإعادة الإنتاج الاجتماعي عبر الأجيال (Bourdieu & Passeron, 1964). تُعد الاستمرارية والتجدد عبر الأجيال من أبرز آليات هذه التفاوتات، إذ تتم عبر مؤسسات رئيسية مثل النظام التعليمي وسوق العمل، حيث يُحول الرأسمال الثقافي والاجتماعي الموروث إلى امتيازات مهنية، مما يجعل كسر حلقة التفاوتات أمراً بالغ الصعوبة ويستدعي تدخلات هيكلية جذرية لمعالجة جذور المشكلة (Bourdieu & Passeron, 1977).

تتقاطع هذه الإشكالية في أبعاد متعددة، أولها البعد الاجتماعي الذي يركز على تأثير التمايزات الطبقية والفوارق في الشبكات الاجتماعية، ورأس المال المتاح للأفراد في ولوجهم إلى سوق العمل. يُعرف بيار بورديو رأس المال الاجتماعي بأنه مجموع الموارد الفعلية أو المحتملة المرتبطة بامتلاك شبكة دائمة من العلاقات المؤسسية نسبياً، توفر الدعم والاعتراف المتبادل، مما يمنح أصحابها ميزة في الوصول إلى الفرص المهنية (Bourdieu, 1984, pp. 131-142). يتجاوز هذا البعد إلى الجانب الاقتصادي، الذي يكشف عن تفاوتات في الموارد المادية والقدرة على الاستثمار في التأهيل المهني، مثل التربصات أو الدورات التدريبية المدفوعة، وحتى الدروس الخصوصية. أما البعد الثقافي والرمزي فيتمثل في اكتساب مهارات ومعارف محددة، مثل اللغات الأجنبية، أو الأساليب التواصلية البرجوازية، التي تمنح الفرد ميزة تنافسية في النظام التعليمي وسوق العمل، بينما تُحرم منها الفئات الأخرى، مما يُكرس "العنف الرمزي" كآلية لشرعنة الإقصاء (Bourdieu & Passeron, 1977, pp. 9-11).

تتميز هذه الظاهرة، بحكم تعدد أبعادها، بتداخل عوامل اجتماعية وبنيوية واقتصادية، إذ تنشأ عن آليات توزيع الفرص غير المتكافئة داخل بنى المجتمع، مما يولد تفاوتاً واضحاً في تنمية مسارات التشغيل. يُبرز ريمون بودون في هذا السياق تمييزه بين "التأثيرات الأولية"، التي تعكس الاختلافات في الأداء الناتجة عن الأصل الاجتماعي، و"التأثيرات الثانوية"، التي تنبع من الاختيارات العقلانية المتباينة رغم الأداء المتساوي، بسبب

حسابات التكلفة والمخاطر، مما يفسر كيف تعيد هذه الآليات إنتاج التفاوتات حتى دون الحاجة إلى افتراض هيمنة ثقافية كاملة (Boudon, 1979, pp. 83-205).

تمارس هذه التفاوتات الاجتماعية تأثيراً عميقاً على دوافع المقبلين على التخرج في البحث عن العمل، وعلى تحديد مساراتهم المهنية، مما يولد نوعين رئيسيين من الاستراتيجيات:

أ. الاستراتيجيات التقليدية أو الرسمية: يعتمدها أصحاب الموارد المحدودة، من الطبقات الشعبية، أو المناطق المهمشة، حيث تقتصر على الهياكل الرسمية مثل الإعلانات العمومية أو الامتحانات التنافسية، دون القدرة على تفعيل مهارات اجتماعية، أو شبكات فعالة. هذه الاستراتيجيات غالباً ما تكون محدودة النجاعة، إذ تفتقر إلى الدعم الرمزي أو المعلوماتي الذي يوفره رأس المال الاجتماعي (Bourdieu, 1984, pp. 159-169).

ب . الاستراتيجيات الاستثمارية أو الشبكية: يتبناها أفراد الطبقات الميسورة، الذين يعتمدون على استمرارية تطوير المهارات، من خلال التربصات غير الرسمية، أو الدورات الخاصة،واستغلال العلاقات الاجتماعية لتوسيع الفرص، مما يحول رأس المال الاجتماعي إلى أداة للتميز، وللحصول على مناصب مرموقة بسرعة أكبر (Bourdieu & Passeron, 1964, pp. 20-50).

تُشكل هذه الخصائص دليلاً على أن التفاوتات الاجتماعية ليست مجرد اختلالات فردية، بل نظام بنيوي يُعاد إنتاجه عبر تفاعل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مما يستدعي مقاربات تحليلية جادة مثل الرؤية البورديوية، التي تركز على إعادة الإنتاج الهيكلي والرمزي.

يحتل موضوع تأثير التفاوتات الاجتماعية على استراتيجيات الطلاب الباحثين عن العمل مكانة مركزية واستراتيجية داخل الحقل السوسيولوجي، إذ يشكل حلقة متشابكة مع أبرز اهتمامات السوسيولوجيا الكلاسيكية والمعاصرة على حد سواء. يُعد هذا الموضوع نقطة

ارتباط مباشرة لفهم آليات توليد الفوارق الاجتماعية وإعادة إنتاجها داخل البنى الاجتماعية، وكذلك لتقييم مدى تأثيرها في عمليات الاندماج الاجتماعي وفرص التكافؤ المهني (Bourdieu & Passeron, 1977). فمن خلال التركيز على كيفية تحول رأس المال الاجتماعي إلى أداة لإعادة إنتاج التمايزات الطبقية، يتيح هذا الموضوع كشف الآليات الخفية التي تحافظ على الهيمنة الرمزية والاقتصادية، مما يجعله امتداداً طبيعياً للمقاربات الكلاسيكية، مثل الصراع الطبقي عند ماركس، أو التمايز متعدد الأبعاد عند فيبر، ومساهمة أصيلة في السوسيولوجيا المعاصرة التي تُعنى بالعنف الرمزي، وإعادة الإنتاج البنيوي للتفاوتات (Bourdieu & Passeron, 1964).

من جهة أخرى، يتقاطع هذا الموضوع مع عدة محاور بحثية رئيسية في السوسيولوجيا، مثل سوسيولوجيا العمل، وسوسيولوجيا الشباب، وسوسيولوجيا التفاوتات الاجتماعية، وسوسيولوجيا الحراك الاجتماعي، حيث يشترك معها في تحليل عدم تكافؤ الفرص وآليات الإقصاء البنيوي. غير أنه يتميز عن هذه المحاور بالتركيز الخاص على دور رأس المال الاجتماعي كعامل حاسم في توسيع أو تضييق الفوارق المهنية. هذا التركيز يميز الموضوع عن مقاربات الحراك الاجتماعي التقليدية.

في هذا السياق، سيمكننا بحث هذا الموضوع سوسيولوجيا من إبراز كيف يحول النظام التعليمي الرأسمال الثقافي الموروث إلى نجاح أكاديمي، ثم إلى رأسمال اجتماعي يُسهل الاندماج المهني لفئات مخصوصة من المجتمع، بينما يُقصي الآخرين تحت ستار "الجدارة" الفردية (Bourdieu & Passeron, 1964, pp. 20-50). هذا التقاطع يجعل من دراسة استراتيجيات البحث عن العمل لدى الطلاب مدخلاً مثالياً لفهم إعادة الإنتاج الاجتماعي، حيث يتجلى العنف الرمزي في رضا المهمشين بفشلهم كحالة طبيعية مرتبط بقدراتهم. وبالتالي، يساهم هذا الموضوع في إثراء الحقل السوسيولوجي بتقديم تحليل متكامل يجمع بين البعد النظري، لإعادة الإنتاج،والبعد التطبيقي، الاندماج المهني للطلبة المقبلين على التخرج، مما يفتح آفاقاً لسياسات عمومية أكثر عدالة في مجال التعليم العالي والتشغيل.

لقد بينا في تحليلنا السابق أهم الدراسات المؤسسة لموضوع بحثنا، وسنحاول فيما يلي تتبع أهم الدراسات السابقة للموضوع في السياق الجزائري، بغرض مسح وجرد التراكم العلمي والمعرفي الوطني حول هذا الموضوع، ومن ثم محاولة تحديد الفجوات المعرفية، التي يمكن أن نموضع دراستنا ضمنها، كمشروع قادر على سد هذه الفجوات ولو جزئيا. شمل مسحنا عديد الدراسات، ولكننا سنقتصر على تقديم أهمها في هذا العرض النقدي.

تتمثل الدراسة الأولى في "تمثلات الطلبة لعالم الشغل"،وهي دراسة ميدانية بجامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، مذكرة تخرج انيل شهادة الماستر في علم الاجتماع ،2024_2025، برحايل عبد الكريم، عالج الباحث في هذه الدراسة الاشكالية التالية: كيف يتصور الطالب الجامعي عالم الشغل في الجزائر؟ وماهي ابرز العوامل المتحكمة في هذا التصور؟ حيث قام بتبني الفرضيات التالية: تؤثر الثقافة التي اكتسبها الطالب الجامعي في تصوره لعالم الشغل؛ كما يؤثر التخصص العلمي على تمثلات الطلبة لعالم الشغل.

استعمل الباحث منهج دراسة الحالة ، أما عن وسائل جمع المعطيات فتمثلت في استخدام المقابلة المفتوحة، وتمت الدراسة على مجموعة من الطلبة المقبلين على التخرج والذين لم يتخرجوا بعد من مختلف التخصصات التالية: الاعلام الالي، وعلوم الطبيعة والحياة،والاقتصاد، والكيمياء، والعلوم الاجتماعية، حيث اختار الباحث عينة قصدية،لم يحدد حجمها بدقة.

توصل الباحث الى النتائج التالية، إن الثقافة المكتسبة ليست مجرد خلفية معرفية، بل هي عامل مؤثر يحدد توجهات الطلاب المهنية، وتؤثر على ديناميكية سوق العمل؛ كما أن التخصص العلمي لا يقتصر فقط على جانب المعرفة التقنية فقط، بل يمتد لتشكيل تمثلات الطلبة المهنية وطموحاتهم.

عند تقييم الدراسة نلاحظ من حيث الإشكالية، كانت واضحة لأنها تتناول موضوع يتمحور حول فهم كيف يتصور الطالب الجامعي لعالم الشغل، مما يفتح باب التحليل السوسيولوجيا لتمثلات العمل،من حيث الفرضيات كانت منسجمة مع الإشكالية،وقابلة

للاختبار ميدانيا، أما بالنسبة نتائج الدراسة فقدأكدت على صحة الفرضيات وأظهرت وجود علاقة بين العمل، وادراك الطلبة للصورة التي تتعلق بسوق العمل، أما المنهج الذي اتبعه الطالب يبين مدى قدرة الدراسة على الربط بين الاطار النظري والميداني. مع ذلك لم تتناول هذه الدراسة دور التفاوتات الاجتماعية رغم أهميتها السوسيولوجية في تشكيل تمثلات الطلبة حول العمل، واختزلت عملية تشكيل التصورات في دور الثقافة، دون توضيح الموارد المشكلة لهذه الثقافة والتي كان يمكن أن تكون التفاوتات الاجتماعية واحدة من مصادرها، ومنه سنحاول في بحثنا هذا تغطية هذا النقص ببحث أثر التفاوتات على تجربة البحث عن العمل بالنسبة للخريجين الجدد.

تناولت الدراسة الثانية موضوع "الشباب ومشكلة البطالة بالجزائر"، وهي أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع العمل والتنظيم، 2020_2021، من إعداد الباحث بلحاجي محمد، والتي عالج فيها الاشكالية التالية: كيف يقضي الشباب البطال يومياته؟هل يعيشون أحلام اليقظة والاوهام؟ أم إنهم يسعون جاديين لتغيير أحوالهم وظروفهم؟ وإلى أي مدى يستطيع الشباب الجزائري مسايرة واقع بطالته بالاعتماد على استراتيجيات وانماط الفعل في البحث عن عمل يناسب قدراته، وطموحاته؟ وكيف يتمثلون ويتصورون الفعل الاجتماعي كوسيلة تعبيرية عن تدني أوضاعهم السوسيو-اقتصادية؟

تبني الباحث الفرضيات التالية: يعيش مجمل البطالين حياة اجتماعية يومية بسيطة يطغى عليها البؤس والحرمان والدونية، لقلة الرأسمال الاقتصادي والاجتماعي؛ كما اعتبر أن البطالة تفرز سلوكيات اجتماعية انحرافية كالعنف، والهجرة السرية، وتعاطي المخدرات، والجريمة بكل أشكالها؛ وأخيرا، يلجا الشباب البطال الى ممارسة نشاطات مهنية بسيطة بصورة مؤقتة،أو موسمية كمرحلة انتقالية ريثما يتسنى لهم الحصول على أعمال قارة تناسب مؤهلاتهم وقدراتهم .

استعمل الباحث منهج السيرة الحياتية، أما عن وسائل جمع المعطيات تمثلت في تقنية المقابلة،وتمت الدراسة على مجتمع الشباب البطالين بمدينة تلمسان حيث اختار الباحث

عينة نوعية قصدية،مشكلة من 20 مبحوثا.توصل الباحث الى النتائج التالية: الشباب البطال في الجزائر يصنف في خانة المهمشين، وأنهم ضحية اللامساواة والاقصاء الاجتماعي خاصة بالنسبة الذين لا يمتلكون رأسمال الاجتماعي والاقتصادي؛ ومن جهة أخرى اعتبر أن البطالة تؤدي إلى الانزواءعن حياة الاعتدال، وتلعب دورا اساسيا في تنامي الأفكار نحو خوض تجربة الهجرة السرية الى الضفة الأخرى، وعدم التوافق الاجتماعي مما قد يؤدي إلى التطرف.

عند تقييم هذه الدراسة نلاحظ أنها تمحورت حول إشكالية ابراز تجربة البطالة كظاهرة سوسيولوجية بنيوية، تساعد على فهم تصورات الشباب وواقع سوق العمل، وترتبط بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، ومن حيث الفرضيات كانت مبنية على تصورمسبق للمشكلة الذي يتجلى في ضعف الرأسمال الاجتماعي وتأثير البطالة على الحياة اليومية للشباب البطال، اعتمدت على منهج السيرة الحياتية الذي يمثل نظرة شمولية ويسمح بفهم المسارات الشخصية والذاتية للفرد التي يركب بها معنى تجربة بطالته، أظهرت النتائج تأكيد صدق الفرضيات. لم تتناول هذه الدراسة استراتيجيات البطالين في البحث عن العمل، وهو المجال الذي نحاول بحثه من خلال دراستنا.

أما الدراسة الثالثة فكانت مخصصة لبحث "توافق التكوين الجامعي ومتطلبات العمل في المؤسسات الاجتماعية من وجهة نظر خريجي الجامعات"، دراسة ميدانية منشورة في مجلة ابحاث ودراسات التنمية ، المجلد08، العدد(2) ديسمبر2021،من إعداد الباحث العيد قرين، وعالج فيها الاشكالية التالية: ما مدى توافقالتكوين الجامعي من حيث الأهداف،والبرامج،وطرق التدريس،والتقييم،مع متطلبات المؤسسات الاجتماعية؟ وما مدى توافق مخرجات التكوين الجامعي مع متطلبات العمل والمؤسسات الاجتماعية؟ وما مدى التنسيق والتعاون بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية؟

حيث قام تبني الفرضيات التالية: يوجد توافق بين عملية التكوين الجامعي من حيث الاهداف، البرامج طرق التدريس التقييم ومتطلبات العمل في المؤسسات الجامعية؛ ويوجد

توافق عال بين مخرجات التكوين الجامعي ومتطلبات العمل في المؤسسات الاجتماعية؛ ويوجد تنسيق وتعاون عاليين بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية.

استعمل الباحث المنهج الوصفي، أما عن وسائل جمع المعطيات فتمثلت في استخدام الاستبيان،وتمت الدراسة على الافراد الموظفين من خريجي الجامعات الجزائرية الذين يعملون في جامعة محمد البشير الابراهيمي ببرج منايل، ومجموعة من المتوسطات وثانويةبلدية الياشير ولاية برج بوعريريج ،حيث اختار الباحث عينة قصدية مشكلة من 87 فردا.

توصل الباحث الى النتائج التالية: وجود توافق متوسط بين العملية التكوينية في الجامعة من حيث الاهداف، والبرامج، وطرق التدريس، ومتطلبات المؤسسة الاجتماعية؛ ووجود توافق ضعيف بين مخرجات التكوين الجامعي ومتطلبات المؤسسات الاجتماعية؛ وجود تنسيق وتعاون ضعيف بين الجامعة ومؤسسات العمل في ضوء أداء خرجيها.

عند تقييم هذه الدراسة نلاحظفيما يخص بناء الاشكالية تبرز مشكلة واقعية ملموسة تنطلق من الفجوة بين مخرجات التكوين الجامعي ومتطلبات سوق العمل، أما فيما يخص النتائج المتحصل عليها في الدراسة كعدم التوافق مع متطلبات العمل،فتعكس تصورات الخريجين،هذا ما يوضح عدم التوفيق في صياغة الفرضيات التي تبناها الباحث، ومن حيث المنهج الذي اختاره الباحث فان المنهج الوصفي مناسب ويتم الاستناد إليه في الدراسات العلمية الكمية، ولكن رغم محاولة الباحث دراسة العلاقة بين التكوين الجامعي وسوق العمل، إلا أنه أهمل كلية الجوانب الاجتماعية كالتفاوتات الاجتماعية، والخصائص الفردية في بناء استراتيجيات البحث عن العمل، فكان تنوولله تقنيا يفتقر إلى العمق السوسيولوجي، ومن ثم سنحاول في هذا البحث التركيز على الطرح السوسيولوجي لفهم التفاعل بين الشهادة والتخرج من الجامعة والتفاوتات الاجتماعية والاستراتيجيات المتعلقة بالبحث عن العمل، وأثر هذه التفاعلات على تكريس وإعادة انتاج التفاوت الاجتماعي.

يحيلنا تقييم ومناقشة الدراسات السابقة الى الملاحظات التالية:من حيث ارتباط الدراسات السابقة بموضوع التفاوتات الاجتماعية، وراس مال الاجتماعي واستراتيجيات

البحث عن العمل، تبين لنا أن الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات البطالة وتمثلات الطلبة لعالم الشغل وتوافق التكوين الجامعي مع متطلبات سوق العمل، لم تتناول لا من قريب ولا من بعيد موضوع التفاوتات الاجتماعية، ورأس المال الاجتماعي واستراتيجيات البحث عن العمل، وهذا ما يبرر إمكانية طرح هذه المسائل في دراستنا الحالية.

أما من حيث الاشكاليات المطروحة، قدمت الدراسات السابقة اشكاليات واضحة تشير الى فهم البطالة وتصورات الطلبة لسوق الشغل وملاءمة التكوين الجامعي لسوق العمل ، ومع ان هذه الاشكاليات مبررة ومبنية على ملاحظات ميدانية، إلا أنها أهملت تحليل تأثير الخلفية الاجتماعية والثقافية للطلبة،ومن ثم لم تتعرض لمفهوم رأس المال الاجتماعي الذي يمكن أن يؤثر في اتجاهاتهم المهنية. لذلك فإن إعادة طرح الاشكالية في إطار هذا الموضوع، مع التركيز على التفاوت الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي يعتبر أمرا ضروريا،اذ يتطلب موضوع بحثنا صياغة اشكالية جديدة، ومختلفة عن سابقاتها، وقادرة على تغطيات نقاط الظل التي تركتها الدراسات السابقة.

من حيث الاطار النظري والمفاهيم اعتمدت الدراسات السابقة على مفاهيم كلاسيكية مثل البطالة،الادماج المهني،التكوين الجامعي، سوق العمل،لكنها لم تدرج ضمن إطار نظري محدد. بالإضافة إلى أنها لم تعتمد على إطارمفاهيمي يوضح أهمية أبعادأساسية مثل التفاوت الاجتماعي، ورأس المال الاجتماعي، أو رأسمال الثقافي، والتي تعتبر مفاهيم مركزية لفهم عمليات الاندماج المهني،وهذا ما يعني وجود نقائص منهجية خطيرة في هذه الدراسات السابقة، ولذلك سنحاول تبني الاطار النظري البورديوي لتحليل ولفهم أثر التفاوتات الاجتماعيةعلى مسارات البحث عن العمل.

توضح مراجعة الدراسات السابقة وجود مجموعة من الابعاد خارج اهتمام الباحثين، الأمر الذي تسبب في فقر سوسيولوجي واضح بالنسبة لهذه الدراسات، خاصة ما تعلق بالاطار النظري والمفاهيمي المؤطر لهذه الدراسات، الأمر الذي نتج عنه غياب النقاش حول دور

الرأسمال الاجتماعي في تحديد مسارات بحث الشباب عن الفرص المهنية المناسبة لمستواهم ولتطلعاتهم، وهذا ما سنركز على تجاوزه في دراستنا.

من خلال هذا الجرد فقد اتضحلنا أن الدراسات السابقة لم تعالج انعكاسات التفاوتات الاجتماعية، ورأس المال الاجتماعي على استراتيجيات الطلبة في البحث عن العمل. وعليه،سنحاول من خلال بحثنا سد هذه الفجوة البحثية، من خلال تحليل تباين أساليب واستراتيجيات الطلبة للولوج الى سوق العمل، انطلاقا من خلفياتهم الاجتماعي المتباينة التي تمثل مصدر غير متساو لرأس المال الاجتماعي.

اذا بعد تقييم الدراسات السابقة، وكنتيجة لأهم الانتقادات والملاحظات الموجهة لها، يمكننا القول ان هناك فجوة بحثية تحدد مشكلة حقيقية قابلة للدراسة فعلا، وتعلق بالقيمة العلمية للمعرفة الشاملة حول أثر التفاوتات الاجتماعية، ورأس المال الاجتماعي للطلبة، على آليات واستراتيجيات بحث الطلاب الجامعيين المتخرجين الجدد عن العمل.

تشير كل هذه الملاحظات إلى أن موضوع التفاوتات الاجتماعية وتأثيرهاعلى البحث عن العمل، يحتاج إلى دراسة أعمق،في ظل التغيرات الحاصلة في سوق العمل الجزائري، ومحدودية فرص العمل، وتأثيراتها المحتملة علىكيفية بناء الطلبة لاستراتيجياتهم في البحث عن العمل.

انطلاقا من كل ما سبق يمكننا طرح عدد من التساؤلات الجوهرية، تتعلق بفهم الكيفية التي تنتج بها التفاوتات الاجتماعية اختلافات في رأس المال الاجتماعي،ومدى انعكاس هذه الاختلافات على استراتيجيات الطلبة خلال بحثهم عن العمل:

1.1. الإشكالية الرئيسية:

إلى أي مدى يُشكِّل رأس المال الاجتماعي، كناتج عن التفاوتات الاجتماعية البنيوية، آلية مركزية لإعادة إنتاج اللامساواة في ولوج الخريجين الجامعيين الجدد إلى سوق العمل الجزائري، من خلال تباين الاستراتيجيات المعتمدة في البحث عن العمل والاندماج المهني؟

الأسئلة الفرعية:

1. إلى أي مدى تُنتج التفاوتات الاجتماعية، الطبقية، والجغرافية، والثقافية والاقتصادية، تبايناً في حجم الرأسمال الاجتماعي، كمّاً وكيفاً، لدى الخريجين الجامعيين الجدد؟

2. ما هي الأنماط الرئيسية للشبكات والموارد الاجتماعية التي يمتلكها الخريجون، وكيف تختلف هذه الأنماط والموارد تبعاً للخلفيات الاجتماعية والجهوية المتباينة؟

3. كيف يؤثر حجم وجودة رأس المال الاجتماعي في توجيه اختيارات الخريجين لاستراتيجيات البحث عن العمل، رسمية/شبكية، وتقليدية/استثمارية، وفردية/جماعية، وفي تحديد فرص الاندماج المهني الفعلي؟

4. إلى أي مدى يُسهم رأس المال الاجتماعي في إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية عبر الأجيال من خلال تفضيل مسارات مهنية معينة، أو إقصاء مسارات أخرى، وكيف يتجلى ذلك في التمثلات والممارسات الفعلية للخريجين؟

تكمن أهمية هذه الإشكالية من الناحية العلمية في محاولة دراسة التفاوتات الاجتماعية التي تعتبر العامل المهم في تكافؤ الفرص وفي الفاعلية في سوق العمل؛ كما يمكنها أن تساهم في فهم العلاقة الجدلية بين خريجي الجامعة والاندماج المهني للطلبة، وتوجه اهتمام الباحثين وصناع القرار إلى الآليات التي يمكن أن تهمش الطالب المؤهل؛ إضافة إلى تجريب الإطار المفاهيمي البنيوي لبورديو على الحالة الاجتماعية الجزائرية المحلية.

أما من الناحية الاجتماعية، فتتمثل أهمية هذه الإشكالية على طرح نقاش قادر على الإسهام في التخفيف من الضغط والتيهان الذي يعيشه الطالب الجامعي اثناء البحث عن الشغل، واهي حالات يمكن أن تؤدي الى حراك اجتماعي غير مستقر؛ كما يمكن أن تساعد هذه الإشكاليةأصحاب القرار السياسي والاقتصادي في تصميم سياسات خاصة وموجهة لمواجهة القضايا الاجتماعية والمهنية والتي ترتبط باللامساواة في التوظيف، مثل الواسطة.

2. الفرضيات:

انطلاقا الإشكالية المطروحة، وتساؤلاتها الفرعية سنحاول طرح فرضية مركزية، تجيب على السؤال الأساسي للإشكالية، ثم مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تجيب على التساؤلات الفرعية، آخذين في الحسبان أن هذه الفرضية يجب أن تكون قابلة للقياس الكيفي على عينة من الطلبة المقبلين على التخرج ، على تحاول هذه الفرضيات أن تؤسس لعلاقات سببية واضحة وقابلة للدحض أو التأكيد ميدانياً، ومتسقة تماماً مع الإطار البورديوي المعتمد في التأسيس النظري لإشكاليتنا، كإعادة الإنتاج، وإمكانيات التحويل بين مختلف أشكال الرأسمال، والعنف الرمزي.

1.2. الفرضية الأساسية:

كلما ارتفع حجم رأس المال الاجتماعي لدى الطلبة الجامعيين المقبلين على التخرج، كناتج مباشر للتفاوتات الاجتماعية البنيوية: الطبقية، والجغرافية، والثقافية والاقتصادية، زادت فعالية استراتيجياتهم في البحث عن العمل، وتسارعت وتحسنت جودة اندماجهم المهني، مما يُشكّل آلية مركزية لإعادة إنتاج اللامساواة في الولوج إلى سوق العمل الجزائري.

الفرضيات الفرعية:

1. تُنتج التفاوتات الاجتماعية البنيوية، الأصل الطبقي، والمستوى الاقتصادي للأسرة، وموقع الإقامة الجغرافي، والرأسمال الثقافي الموروث، تبايناً إيجابياً واضحاً في حجم وجودة رأس المال الاجتماعي لدى الطلبة المقبلين على التخرج بحيث يتمتع المنحدرون من الطبقات المتوسطة العليا والمناطق الحضرية المركزية برأسمال اجتماعي أعلى بكثير من نظرائهم من الطبقات الشعبية أو المناطق المهمشة.

2. تختلف الأنماط الرئيسية للشبكات الاجتماعية والموارد الشبكية، عدد الصلات، وقوتها، وتنوعها، ومستوى نفاذها إلى دوائر القرار المهني، اختلافاً جوهرياً تبعاً للخلفية الاجتماعية والجهوية الطلبة، حيث تهيمن الشبكات القوية والمؤسساتية على الطلبة من الطبقات الميسورة، بينما تقتصر شبكات الخريجين من الطبقات الشعبية على روابط ضعيفة أو عائلية محدودة النفاذ.

3. يرتبط ارتفاع حجم وجودة رأس المال الاجتماعي ارتباطاً إيجابياً قوياً باعتماد استراتيجيات بحث عن العمل شبكية واستثمارية، تفعيل الوساطة، والتربصات غير الرسمية، والاستفادة من المعلومات الحصرية، وبالتالي بتحقيق اندماج مهني أسرع وأكثر جودة، وظيفة قارة، ودخل أعلى، ومطابقة أفضل بين الشهادة والمنصب، في حين يدفع ضعف رأس المال الاجتماعي إلى الاعتماد على استراتيجيات رسمية/تقليدية أقل نجاعة.

4. يُسهم رأس المال الاجتماعي العالي في إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية عبر الأجيال من خلال تفضيل مسارات مهنية مرموقة ومستقرة، وتعزيز تمثلات شرعنة للجدارة الفردية، مما يُعيد إنتاج الامتيازات الطبقية تحت ستار الكفاءة الشخصية، ويُقصي الطلبة ذوي الرأسمال الاجتماعي المنخفض من الفرص الحقيقية، رغم تساوي مؤهلاتهم الأكاديمية.

3. أجرأة المفاهيم:

تتشكل فرضيتنا الأساسية والفرضيات الفرعية من أربعة مفاهيم أساسية، هي التي سنعمل على مراقبتها ميدانية بغرض التأكد من الفرضيات، وتتمثل المفاهيم الأربعة المركزية فيما يلي:

1.3. التفاوتات الاجتماعية البنيوية: الأصل الاجتماعي-الطبقي، والجغرافي،والثقافي، والاقتصادي.

نحتاج للوصول إلى المعاني الإجرائية التي ستحدد لنا مؤشرات القياس إلى تقديم تحليل وشرح نظري لأهم المفاهيم المعتمدة في هذا البعد. وعليه يمكن اعتبارظاهرة التفاوتات الاجتماعية ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه تتغلغل في جميع جوانب المجتمع، ويقصد بها "تلك الاختلافات التي تقاس على أساس الفرد أو الأسرة داخل مجتمع ما أو منطقة أو قارة أو على الصعيد العالمي"(سعدي، 2017) ومن خلال هذا التعريف يفهم التفاوت الاجتماعي البنيوي وفق تصور بورديو بوصفه نتاجا لتوزيع غير متكافئ لمختلف أشكال رأس المال الاقتصادي، والثقافي والاجتماعي داخل البنية الاجتماعية وهو ما يفسر استمرارية اللامساواة وإعادة انتاجها عبر الأجيال.

وفي تعريف آخر للتفاوتات الاجتماعية البنيوية "تشير الى التوزيع غير المتكافئ في الموارد والفرص والامتيازات بين الافراد والجماعات داخل المجتمع وتشمل أبعاد بما في ذلك الفجوة في الدخل والثروة وتباين في التحصيل العلمي بناء على عوامل مثل العرق، والاثنية، والجنس..." (Prabha Gunders ,2024 ,p1)

الأصل الاجتماعي:يعتبر فهم بورديو للأصل الاجتماعي ووظيفته أساسيا،وينبغي أخذه بعين الاعتبار، حيث يرى أن الأصل الاجتماعي لا يتحكم آليا في النجاح المدرسي. ويرى بورديو أن الأصل الاجتماعي هو أهم عامل في التميز، حيث يعتبر المميز الأساسي الذي يتحكم في النجاح المدرسي(محمداحوتش،2016)، وبذلك يشكل الأصل الاجتماعي هابيتوس الفرد، ورأس ماله الثقافي والاجتماعي منذ الطفولة، ما يؤدي الى إعادة انتاج التفاوت الاجتماعي.

التفاوت الطبقي: يمكننا اعتبارالطبقات الاجتماعية "أجزاء من المجتمع،أو مجموعات من أفراد يقف كل منهم على قدم المساواة مع الآخر، وتتميز عن أجزاء المجتمع الأخرى بمعايير ارتفاع المكانة أو انخفاضها، التي يقبلها المجتمع أو يجيزها" (فؤاد زكريا،2017،ص101)، يمكن التمييز بين الطبقات وفق ثلاث معايير رئيسية، يمكن أن تفسر كيفية نشوء الفوارق الطبقية، واستمرارية انتاجها داخل المجتمع، وهي ثبات الدرجات الاجتماعية،ونوع الاقرار أو الشرعية التي تعتمد عليها الفوارق، ودرجة التماسك والتمييز الوظيفي، ما يوضح طبيعة التفاوتات الاجتماعية البنيوية.

التفاوت الجغرافي: التفاوت المكاني يشير الى عدم تكافؤ الشروط المعيشية والتنموية التي ترتبط بالموقع المكاني، ينشأ هذا التفاوت نتيجة التباين في توزيع الموارد الاقتصادية والبنية التحتية والخدمات العامة بين المناطق أو الاقاليم المختلفة داخل المجتمع الواحد ، سواء بين الريف والحضر،أو بين الولايات والمناطق الجهوية (United Way Nca,2023).

التفاوت الاقتصادي: هو مصطلح يشير الى الاختلالات المنهجية والبنيوية في الوصول إلى الموارد القيمة والفرص الحياتية بين مختلف الأفراد والجماعات داخل المجتمع، ويشمل فجوات كبيرة في الدخل والثروة وملكية الأصول (أحمد مجدي السعيدي،2025). يعكس هذا التفاوت التحكم في رأس المال الاقتصادي، وما يصدر عنه من تمييز في فرص العيش والاندماج الاجتماعي والمهني.

التفاوت الثقافي: وضع William Vgburnمصطلح التفاوت الثقافي للإشارة الى الحالة التي يتغير فيها كل أجزاء الثقافة بالسرعة نفسها(رشا شعبان،2018،ص32). ويقصد به

اختلاف في نوع وحجم رأس المال الثقافي المتجسد، الموضوعي أو المؤسساتي الذي يمتلكه الأفراد،مما يؤثر في استراتيجيات البحث عن العمل لدى الباحثين عن العمل.

ومنه تحدد لنا هذه المفاهيم الأساسية البنية الاجتماعية الموروثة التي تحدد موقع الفرد في الحقل الاجتماعي، وتؤثر على رأس ماله الاجتماعي والثقافي منذ الطفولة، لقد اعتمدنا في فهم الدور الاجتماعي لهذه المفاهيم على نظرية بورديو، ومن ثم تصبح الأبعاد الأساسية القابلة لقياس البنية الاجتماعية كيفياً:

. البعد الطبقي/الاقتصادي

. البعد الجغرافي/الجهوي

. البعد الثقافي (مستوى تعليم الوالدين والرأسمال الثقافي الموروث)

. البعد المركب (تداخل الأبعاد الثلاثة السابقة)

من الناحية الإجرائية،يمكننا القول أن التفاوتات الاجتماعية البنيوية تتداخل في مجموعة من الاختلالات الدائمة والممنهجة في توزيع الفرص والقدرات بين الأفراد والموارد المادية والرمزية، المترتبة عن التنظيم الاجتماعي والهيكل الاقتصادي والهياكل المؤسساتية وراس المال الثقافي للمجتمع، وتؤثر بشكل مباشر على مسارات الباحثين عن العمل وحظوظهم في التوظيف الاجتماعي.

وانطلاقا مما تقدم حول هذا التعريف يمكننا تحدد مجموعة من المؤشرات التي نستطيع بواسطتها قياس مفهوم التفاوتات الاجتماعية ،وهذه المؤشرات تأتي كالتالي:

المؤشرات الكيفية التي تعتمد على سرد الطالب المقبل على التخرج لتجربته الخاصة حول مسألة التفاوتات الاجتماعية وهل يعي الطالب وجودها وأثرها. الهدف من قياس هذا المفهوم هو هل يوجد وعي لدى الطلبة بوجود تفاوتات اجتماعية وبتأثيرها في مسارات حياتهم

. **مهنة الأب والأم ومستوى دخل الأسرة الملحوظ:** يعكس مستوى الدخل الملحوظ، ومهنة الأب والأم،ورأس المال الثقافي والاجتماعي للأسرة، اذ يشيران إلى مؤشرين أساسيين في تحليل المكانة الاجتماعية للفرد.فمستوى دخل الأسرة يحدد القدرة على توفير البيئة الاجتماعية والفرص التعليمية والمهنيةللأبناء، ويعكس مستوى الوضعية الاقتصادية الفعلية للأسرة، أما مهنة الأب والامفتحدد موقع الأسرة في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، وتؤثر على نوعية الموارد والفرص المتاحة والتي ترتكز على الوصول الى تعليم جيد وتنمية المهارات اللازمة.

ويمكن قياسه بأسئلة من نوع هل الأب موظف:وظيفة عليا/تاجر/طبيب، أم عامل/فلاح/عاطل؟

. **مكان السكن الأصلي**:يقصد به المجال الجغرافي والاجتماعي الذي نشأ فيه الفرد والذي شكل النسق الاجتماعي الذي يوجه تفاعلات الافراد الاجتماعية وأنماط عيشهم وتمثلاتهم الذاتية وقيمهم، فمن خلال هذا المجال تحدد الامكانيات والموارد التي يمكن تؤثر على مستوى ومساراتالباحثين عن العمل سواء على مستوى عملية البحث عن العمل، أن على مستوى مساراتهم المهنية في المجتمع، وعلى فرصهم في الفضاء المهني.

ويمكن قياسه بسؤال المبحوثين عن مكان الاقامةحي راقٍ في المدينة؟ ضاحية شعبية؟ قرية نائية؟

. **نوع المدرسة التي درس فيها الثانوي**:في اطار دراسة التفاوتات الاجتماعية في مسارات البحث عن العمل يعتبر نوع المدرسة من المتغيرات التي تفسر رأس المال الثقافي والاجتماعي المكتسب، حيث تختلف المدارس حسب نمط تكوينها وجودة التعليم والقيم التربوية السائدة فيها،فنوع المدرسة التي درس فيها الباحث عن عمل قد يحيل إلى الخلفية الاجتماعية للطالب باعتباره انعكاسا لاختلاف شروط التنشئة الاجتماعية التي ترتبط بالوضعية الاجتماعية-الاقتصادية للأسرة، وبذلك تسمح لنا المعرفة المشكلة حول نوع المدرسة بالتعرف على

إمكانيات الطلبة المتخرجين والباحثين عن عمل الولوج إلى شبكات اجتماعية ومهنية متعددة مما يوثر على حظوظ الإدماج المهني، و فرص الاندماج في سوق العمل.

ويمكن قياسه بسؤال عن نوع المؤسسة، هل هي عمومية راقية، عمومية عادية، في منطقة نائية؟

. **مستوى تعليم الوالدين:** يعد مستوى تعليم الوالدين من المؤشرات الأساسية في علم الاجتماع لقياس المكانة الاجتماعية –الثقافية للأسرة لما يعكسه من حجم رأس المال الثقافي المتاح داخل الوسط العائلي ، فالتعليم يتجسد في أنماط التفكير واللغة وأساليب التنشئة وصيغة العلاقات بالمؤسسات التعليمية وسوق العمل، وليس فقط بالشهادات المحصلة.

يؤثر الاختلاف في مستوى تعليم الوالدين على الفرص المهنية للأبناء، من حيث القدرة على توفير موارد رمزية ومعرفية لفهم متطلباتهم وتوجيه مساراتهم في البحث عن العمل، وقابلية الادماج المهني.

ويمكن قياسه بسؤال حول المستوى التعليمي لأفراد العائلة وعن وجود كتب أو سفريات أو أنشطة ثقافية في البيت.

. **الشعور الذاتي بالانتماء الطبقي**: يعد الشعور الذاتي بالانتماء الطبقي أحد الأبعاد الرمزية في تحليل البنية الاجتماعية الطبقية، إذ لا ينحصر الانتماء الطبقي على الوضع الموضوعي للفرد، من حيث الدخل أو مستوى التعليم،أو المهنة،بل يشمل التمثلات والتوقعات المرتبطة بالمكانة الاجتماعية، يؤثر هذا الشعور على أنماط تفاعل وتطلعات وتصورات الأفراد للإمكانيات، والفرص وكذلك الحواجز والقيود الاجتماعية، كما يعزز توجيه ممارساتهم وتموقعهم داخل النطاق الاجتماعي، وعليه يمثل هذا الشعور عاملا محددا لفهم ديناميات إعادة انتاج التفاوتات الرمزية والاجتماعية في المجتمع ككل.

ويمكن قياسه بسؤال حول مدى شعور الطالب بأنه من طبقة متوسطة عليا/متوسطة/شعبية.

2.3 رأس المال الاجتماعي، حجمه وجودته وأنماط شبكاته:

يمكننا القول على المستوى النظري أن مفهوم رأس المال الاجتماعي هو جزء من نظريةبورديو حول أنواع رأس المال وتحولاته، حيث ارتبط هذا المفهوم بنظرية المجال عنده، فيعتبر أن لرأسمال الاجتماعي سلطة رمزيةفعالة، بحيث تكرس العلاقات الاجتماعية نفسها كورد ومصدر للامتيازات والفرص، بمعنى"أنه (رأس المال الاجتماعي) مجموعة من الموارد الفعلية التي يمتلكها الفرد بامتلاكه لشبكة قوية من العلاقات والاعتراف المتبادل"(وليد رشاد،2015،ص136)

وفي مستوى آخر أشار إلى إمكانية تراكم رأس المال الاجتماعي عبر الأجيال، مما يعزز التفاوتات الاجتماعية، ويساهم في إعادة إنتاج الطبقات العليا لذلك يمكن النظر الى رأس المال الاجتماعي على أنه عنصر أساسي في هيمنة النخب واعادة انتاجها في مجتمع متمايز (زاوي، قادم،2024،ص 474) ،مما يبين أن رأس المال الاجتماعي لا يظل مجرد مورد فردي، بل يتحول إلى آلية بنيوية، تنظم الولوج إلى الفرص والمواقع الاجتماعية داخل المجتمعات.

يتكون حجم رأس المال الاجتماعي من ثلاثة عناصر أساسية وهي الاشخاص، وقوة العلاقة بينهم، والموارد)، حيث يُقصد بالأشخاص الأفراد المهمين في داخل شبكة العلاقات الاجتماعية، وقوة العلاقة ومدى استعدادهم للتعاون، أما الموارد التي يمتلكونها سواء كانت تمثل رأس المال البشري،أو موارد اجتماعية (علاءعلي؛ علي زغل،2021،ص776).

تتضمن جودة راس المال الاجتماعي قوة الروابط، واستمراريتها، وعمقها وتنويعها بين مجموعات مختلفة، اضافة إلى مستوى الثقة والدعم المتبادل والقدرة على تبادل المعلومات والموارد التفاعلية،وقد أكد معظم العلماء المهتمين بمفهوم رأس المال الاجتماعي أن العلاقات الاجتماعية ترتكز على المعايير والقيم المشتركة والثقة التي تسهل التنسيق والتعاون بين الافراد(محمد لمين هيشور؛ محمد خليفة،2022،ص47).

تختلف قيمة رأس المال الاجتماعي بحسب طبيعة الشبكات التي يتجسد داخلها، مما يتيح التمييز بين نمطين رئيسيين: راس المال الاجتماعي الترابطي يشير الى الروابط والعلاقات المباشرة التي تتشكل داخل المجتمع أو الشبكة الاجتماعية للفرد. وراس المال الاجتماعي التجسيري،ويشير الى الروابط التي تمتد خارج المجتمع،أو الشبكة المباشرة للفرد بالإضافة الى ذلك تميل الروابط التي يمكن تصنيفها كرأس مال اجتماعي الى توليد هويات أوسع والمعاملة بالمثل(زاوي قادم،2024،ص481)، يركز راس المال الاجتماعي التجسيري على توسيع الشبكات والوصول الى الفرص والمعلومات، في حين يركز رأس المال الاجتماعي الترابطي على تعزيز التضامن والهوية المشتركة ضمن المجموعات المتجانسة، ويعتبر كلا النوعين مكملان لبعضهما البعض في تعزيز الفاعلية الاجتماعية وقدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم المهنية والاجتماعية من خلال توظيف شبكات علاقاتهم داخل المجتمع.

في ختام هذا التحليل نستنتج أن رأس المال الاجتماعي هو مجموع الموارد الفعلية والمحتملة الناتجة عن شبكة دائمة من العلاقات المتبادلة. ومن هنا ستكون **الأبعاد الأساسية القابلة للقياس كيفيا هي:**

. حجم الشبكة (عدد الصلات المفيدة مهنياً)

. قوة الصلات (قوية/ضعيفة)

. تنوع الصلات ومستوى نفاذها (هل تصل إلى مديري مؤسسات/مسؤولين كبار؟)

. طبيعة الاستثمار في الشبكة (هل هي موروثة أم مكتسبة في الجامعة؟)

وعليه يمكننا تبني المعاني الإجرائية التالية،فانطلاقا مما سبق، يعرف رأس المال الاجتماعي إجرائياعلى أنه الرصيد الذي يمتلكه الأفراد والباحثين من حجم شبكة علاقاتهم الاجتماعية وأنماط هذه الشبكات وجودة الروابط التي تربطهم، من حيث قوة العلاقة أو مستوى الثقةوالتضامن الاجتماعي، والذي يعمل على تحقيق التكيف الاجتماعي ويسهل الولوج الى الفرص الاجتماعية والمهنية أثناء عملية البحث عن عمل.

وبناء على هذا التعريف المعتمد، يتم قياس هذا المفهوم من خلال مجموعة من المؤشرات، والتي نحددها فيما يلي:

سنركز على المؤشرات الكيفية التي تعتمد على سرد الطالب المقبل على التخرج لتجربته الخاصةحول قيمة رأس المال الاجتماعي الناتج عن التفاوتات، الهدف من هذا المفهوم هو معرفة مدى إدراك ووعي الطلبة لمعنى رأس المال الاجتماعي وحجمه وجودته وأنماط شبكته.

. **الشبكات العلائقية القرابية:**أشار Ballenأن مصادر الشبكات والروابط الاجتماعية باعتبارهاأحد أبعاد رأس المال الاجتماعي والتي تتمثل في (الاسرة، والعائلات، والجيران)، حيث يشير إلى إطار التكوينات البنيوية للروابط الاجتماعية، وأنماط الاتصال داخلها، فيتضح أن الشبكات تساعد على التواصل المفتوح والتعاون في بناء علاقات جديدة بين الفرد وأقاربه لتسهيل الوصول الى الفرص مثل التربصاتأو التوظيف وهوما يعكس حجم الشبكة الاجتماعية وقابليتها.

وهنا يمكن التعرف على قدرة الباحثين عن العمل على سرد أسماء وصفات الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم، للحصول على وساطة أو على تربص أو وظيفة، ويمكن قياسه بأسئلة حول وجود أقارب عم/خال/صديق عائلة في مناصب يمكنها تسهيل عملية التوظيف.

. **الشبكات العلائقية خارج الأسرة:** ونقصد بها عدد الصلات "القوية" خارج العائلة المباشرة، يشير هذا المؤشر الى عدد العلاقات التي يمتلكها الباحث عن العمل خارج نطاق الأسرة مثل الزملاء السابقين في مجال ما،أو أساتذة أو أصدقاء في الدراسة الذين ينتمون إلى أسر ميسورة ذات مكانة اجتماعية عالية، وهنا سيتم التركيز على كل الروابط مما كانت ضعيفة، فقد أشار Mark Granovetter إلى "إن الروابط الضعيفة تلعب دورا حاسما في العلاقات الاجتماعية حيث تمكن الفرد من الوصول إلى أشخاص لايمكن الوصول إليهم عبر الروابط القوية" (محمود طارق هارون، 2017، ص35). تبرز أهمية الشبكات العلائقية خارج الأسرة بوصفها موردا اجتماعيا فاعلا، يمكن توظيفه استراتيجيا لتعويض محدودية القنوات

الرسمية وتعزيز فرص الولوج الى سوق العمل في سياقات تتسم بضعف معايير الجدارة والاستحقاق.

أي أننا سنبحث مع الطلبة المتخرجين على مدة وعيهم وإدراكهم لأهمية شبكة العلاقات غير الأسرية: زملاء سابقين في مدرسة خاصة، وأساتذة، وأصدقاء من عائلات ميسورة يمكن الاستفادة منهم في الوساطة، ويمكن قياس هذا المؤشر بأسئلة حول كل الأشخاص من خارج القرابة، والذين يمكنهم المساعدة في التوظيف.

. **الشبكات الحاسمة، وجود صلات حاسمة:** تمثل الشبكات الحاسمة روابط وعلاقات اجتماعية تربط بين مجموعات مختلفة وتوفر وصولا آمنا إلى موارد غير متاحة من خلال الشبكات الضيقة، والترابطات القوية، ويمكن للفرد أن يصل الى فرص ومواقع اتخاذ القرار مهمة خارج شبكته المباشرة، فكلما كانت قوية يحصل الأفراد على دعم اجتماعي ومادي، وكلما كانت العلاقات الضعيفة يمكن للأفراد من الوصول الى معلومات فقط وتبادلها وهذا ما يمكن دمجه ضمن معنى رأس المال الاجتماعي التجسيري، وهو جوهر فكرة العلاقات الحاسمة التي تربط الفرد بفرص و موارد جديدة.ويمكن قياسه بأسئلة حول مدى وجود شخص قريب من دوائر القرار المهني، مثل أعرف شخص يستطيع أن يدخلني مباشرة إلى وظيفة في وزارة/إدارة/شركة كبرى

. **الثقة في الشبكات:** يقصد بالثقة في الشبكات درجة اطمئنان الباحث عن العمل إلى فعالية العلاقات الاجتماعية التي ينخرط فيها، سواء كانت عائلية أو مهنية من حيث قدرتها على توفير المعلومات الموثوقة ووساطات فعالة وفرص تعليمية للاندماج المهني. تعرف الثقة على المستوى الاجتماعي على أنها "حالة نفسية جماعية للمجموعة، وتعني أن أفراد المجموعة الأولى بناء على توقعهم بأن أفراد الجماعة الآخرين جديرون بالثقة" (Laifa Meriem,2018,p28)،فالثقة هي جوهر الحياة الاجتماعية وعمود للعلاقات،أي إن ضمان استمرارية الثقة في الشبكات يساعد على تزايد فاعلية رأس المال الاجتماعي.

ونهدف من خلال هذا المؤشر إلى قياس درجة اطمئنان الباحثين عن العمل إلى شبكة العلاقات التي يمتلكونها، ويمكن قياسه بأسئلة حول مدى ارتياح الطالب لهذه الشبكات وللوسائط التي تقترحها، مثل إذا احتجت وظيفة أتصل بفلان فتحل المسألة، مقابل ليس لدي أية واسطة.

3.3استراتيجيات البحث عن العمل:

سنحاول في هذا البعد التعرف على الأساليب والممارسات التي يتبناها طالب العمل للولوج إلى سوق العمل، والتي تعكس حجم ما يمتلكه من رأس المال الاجتماعي وهذا وفق المفاهيم التي تضمنتها نظرية بورديو.

لقد أصبح البحث عن العمل ممارسة شائعة، ومتكررة الى حد أنها باتت جزء لا يتجزأ من الحياة المهنية المعاصرة،وبخاصة مع تزايد عدد المتخرجين،حيث أصبح البحث عن العمل يتم وفق استراتيجيات واعية، تهدف أساسا إلى تحسين المسارات المهنية للمتخرجين من الجامعة.شهدت الدراسات المرتبطة بالبحث عن العمل والبطالة نموا ملحوظا، حيث برزت تحليلات تبين أن سلوك البحث عن العمل يعد من العوامل الأساسية والحاسمة في الحصول على فرص العمل. عرف كانفر وأخرون عملية البحث عن عمل بأنها"نتاج عملية ديناميكية للتنظيم الذاتي، تبدأ بتحديد هدف وظيفي والالتزام به.ويحفز هذا الهدف لاحقًا سلوك البحث المصمم لتحقيق الهدف المنشود.(Greet Van Hoy ,2017,pp 4-5)، ومن خلال هذا التعريف يمكننا القول أن استراتيجيات البحث عن العمل هي مجموعة من السلوكيات المنظمة التي يعتمدها الفرد في إطار عملية تنظيم ذاتي، تنطلق من تحديد هدف مهني واضح، وتتأثر بموقعه داخل البنية الاجتماعية وبحجم ما يمتلكه من رؤوس أموال اجتماعية وثقافية ورمزية. وتُوجَّه هذه الاستراتيجيات نحو تعبئة الموارد المتاحة، ولا سيما الشبكات الاجتماعية، بما يسمح بتيسير الولوج إلى فرص العمل وتحقيق الاندماج المهني.

على الرغم من أن الباحثين عن العمل عادة ما يحشدون علاقاتهم الاجتماعية ويتبعون اجراءات التقديم غير الرسمية في آن واحد،الا ان استخدام أساليب البحث عن عمل غير

رسمية ينظر اليه عادة بشكل منفصل عن القنوات الرسمية في الدراسات الحالية (Jing Shen,2015,p 2)، ما يعني أنه على الرغم من أن الباحثين عن العمل غالبًا ما يجمعون بين طريقتين في الوقت نفسه، أي الاعتماد على علاقاتهم الاجتماعية (كالأصدقاء، والأقارب، والمعارف) واستخدام الإجراءات الرسمية مثل الترشح عبر الإعلانات أو المؤسسات، إلاأن أساليب البحث غير الرسمية(كالعلاقات الشخصية والشبكات الاجتماعية) تُدرَس وتُفهم عادةً بشكل منفصل عن القنوات الرسمية (كالمسابقات، والإعلانات، ومكاتب التوظيف).بعد أن بدأنا نتحدث عن أساليب البحث عن العمل، يلاحظ أن واقع البحث عن العمل اليوم يكشف عن تداخل واضح بين الأساليب الرسمية وغير الرسمية، حيث يلجأ الباحثون إلى توظيفهما معًا بشكل متزامن. ومع ذلك، فإن العديد من الدراسات ما تزال تتناول كل أسلوب على حدة، دون إيلاء اهتمام كافٍ لكيفية تفاعلهما وتكاملهما في الممارسات الفعلية للباحثين عن العمل في السياق المعاصر.

سترتكز الأبعاد الأساسية القابلة للقياس كيفيا في هذا المفهوم على

. النوع: شبكية/استثمارية مقابل رسمية/تقليدية

. الترتيب الزمني والأولوية، ما هي الخطوة الأولى التي يفكر فيها؟

. التنوع والمرونة في الاستراتيجيات

وبناءً على ذلك، يمكن اعتماد التعريف الإجرائي لاستراتيجيات البحث عن العمل على أنها تشير إلى نسق من الممارسات الاجتماعية والديناميكية التي يتبناها الفاعل الاجتماعي، والتي تمارس بشكل استراتيجي في إطار تصور مشروع مهني أولي، ويتجسد ذلك في تعبئة الموارد المتاحة وجمع وتقييم البدائل المهنية الممكنة، مع مراعاة الموقع الاجتماعي والرأسمال الاجتماعي والثقافي، والشبكات التي تسهل الوصول الى فرص العمل.

وعليه يمكن تبني المؤشرات الأساسية، وهي مؤشرات كيفية تعتمد على سرد الطالب المقبل على التخرج لتجربته الخاصة حول استراتيجيات البحث عن عمل، وتهدف إلى قياس

مدى قدرة الطلبة على بناء استراتيجيات واضحة للبحث عن الشغل، وما هو موقع الرأس مال الاجتماعي في هذه الاستراتيجيات:

. **النشاط الاول ما بعد التخرج** :يعتبر النشاط الاول ما بعد التخرج على أنه "يشكل الهوية المهنية مع حدوث تحول خلال الانتقال من مرحلة الدراسة والتخرج الى مرحلة الاحتراف، يبدأ هذا التحول عندما يقرر المقبلون على التخرج الكيفيةالتي ستفيدهم بها عضويتهم في كل مجموعة شبكات داخل المجتمع على الصعيد الشخصي" (Mpangeva, L. & De Braine, R. T. 2024, p. 2)ويمكن الاشارة إليه على أنه عملية انتقال المقبلين على التخرج إلى بيئة العمل، حيث يقومون بإدارة توقعاتهم تجاه وظائفهم الأولى، ما يعكس مدى استعدادهم المهني وقدرتهم على التكيف والانخراط الفعّال في سوق العمل. هذه المفاهيم هي انماط رمزية تتشكل من خلال التفاعلات الاجتماعية وترتيب الاولويات،تتجلى في ممارسات الخريجين خلال يومهم الأول بعد التخرج فوفقا لبورديو تشكل هذه الانماط جزءا من رأس المال الرمزي الذي يحدد مواقع الأفراد في الفضاء الاجتماعي، ويؤثر على قدرتهم على التكيف في الوسط المهني،ويمكن اعتبار مؤشر نشاط اليوم الاول بعد التخرج أداة لقياس مدى الكفاءة الرمزية للخريج في استثمار الموارد والشبكات الاجتماعية المتاحة له.

ويقيس هذا المؤشر العمليات التي يفكر فيها الطالب في بحثه عن الشغل، ويقاس بأسئلة من نوع، بعد التخرج، ما هي أول خطوةستقوم بهاللحصول على عمل؟

. **النشاط الشبكي في مقابل النشاط الرسمي:**يمكن الفصل بين شبكات البحث الرسمية وغير الرسمية في سوق العمل،حيث ترتكز هذه الشبكات الرسمية على خطوات معلنة ومنظمة مثل الولوج الى فرص العمل عبر المنصات الرقمية والاشعارات الرسمية، بينما يعمد النشاط الشبكي غير الرسمي إلى تشغيل الباحثين عن العمل لعلاقاتهم الاجتماعية الشخصية للاستفادة من الموارد المعلوماتية والتوجيهية حول الوظائف، يتعامل مع النشاط غير الرسمي باعتباره خارج الاطار الرسمي المعتمد عليه، لكنه يمثل دوراأساسيا في نقل المعارف وتمرير الفرص بين الشبكات الاجتماعية.

في مرحلة البحث التحضيري، يتعرف الباحثون عن عمل على فرص العمل من مصادر رسمية أو غير رسمية. تشمل مصادر العمل الرسمية الوسطاء الحكوميين، وخاصة آليات التوظيف، مثل إعلانات الوظائف ووكالات التوظيف ومكاتب التوظيف. أما المصادر غير الرسمية فتشمل الوسطاء من القطاع الخاص، مثل الموظفين الحاليين أو السابقين، والأصدقاء، والأقارب، والمعارف(Gina Chowa et al. p.2).

يتبين الدور المحوري للشبكات الاجتماعية في توجيه المسارات المهنية للباحثين عن العمل، حيث يشكل الأفراد المحيطون بهم من أسر وأقران ومؤثرين اجتماعييننمصادر أساسية للمعلومات حول فرص الشغل المتاحة.وقد أكدت دراسة غرانوفيتر (1974)، أن الروابط الاجتماعية، خاصة الضعيفة منها، تُعدّ وسيلة فعالة للوصول إلى فرص عمل لا تُتاح عبر القنوات الرسمية.

وفي المقابل، يرتكز النشاط الرسمي على جميع القنوات المؤسسية المعترف بها قانونيًا، مثل الوكالات العمومية للتشغيل، ومكاتب التوظيف، والإعلانات الرسمية، ومنصات التوظيف الإلكترونية، والمسابقات الوظيفية.

وبناء على منظور بورديو، يُفهم هذا التفاوت في الفاعلية من خلال مفهوم الرأسمال الاجتماعي، الذي لا يقتصر على امتلاك شبكة علاقات فحسب، بل يتطلب القدرة على تعبئتها وتحويلها إلى موارد قابلة للاستثمار. فالأفراد لا يمتلكون نفس الحجم ولا نفس النوعية من الرأسمال الاجتماعي، مما يؤدي إلى اختلاف فرصهم في الاستفادة من كلٍّ من النشاط الشبكي والنشاط الرسمي.

يقيس هذا المؤشر مدى تفعيل الباحث عن الشغل لشبكة رأس المال الاجتماعي، ويقاس بأسئلة حول الاتصال بـ... /فلان/عندي تربص مضمون عند عمي؛ مقابل نشاط رسمي: أتابع الإعلانات، وأملأ الاستمارات في الوكالة الوطنية للتشغيل/أشاركفي المسابقات/أرسل CV عبر الإيميل.

.**ترتيب خطوات الاستراتيجية:**تمثل الآلية التي يحدد بها الباحث عن الشغل سيرورة أنشطته في البحث عن العمل،من حيث الشروع بتفعيل الشبكة الاجتماعية،أو الاعتماد على القنوات الرسمية .

يُقصد بالأولوية الزمنية في البحث عن العمل ترتيب الخطوات التي يعتمدها الباحث بعد التخرج، حيث يبدأ بالأنشطة التي يراها أكثر فاعلية في تحقيق هدفه المهني (Van Hoye et al., 2013). ويشمل ذلك الاختيار بين القنوات الرسمية كالمؤسسات والمنصات الرقمية، والقنوات غير الرسمية مثل شبكات العلاقات الاجتماعية (Merlino, 2018,pp. 5-3). أولوية الشبكات الاجتماعية لها دور حاسم في الوصول الى فرص العمل، خصوصا من خلال الروابط الضعيفة التي تنقل معلومات جديدة لا تتوفر عبر القنوات الرسمية من المرجح أن ترتبط العلاقات الضعيفة للأفراد بمعلومات وفرص جديدة،لاسيما في البحث عن العمل (Granovetter,1973, p. 1371)الاختيار على منطق استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار سهولة الوصول، وفعالية القناة، والعائد المتوقع منها (Wanberg et al., 2000, pp. 492-494).

يمثل هذا الترتيب جزءا من دينامية السلوك الاستراتيجي لطالبي العمل، حيث لا ينحصر على مجرد أداء أنشطة متفرقة، بل يعتمد على منطق زمني وأولوياتي.ويهدف هذا المؤشر إلى معرفة ترتيب الأولويات من قبل الباحث عن الشغل، ويمكن قياسه بسؤال حول ما الذي يرتب أولاالشبكة أم الفعل الرسمي؟

. الثقة في نجاعة الاستراتيجية:هي مستوى تأكد الباحث عن العمل بأن الاستراتيجية التي يعتمدها (سواء كانت شبكية/استثمارية أو رسمية/تقليدية) تسهم بشكل فعال في تحقيق هدفه في الحصول على وظيفة مناسبة.

يتكون هذا البعد من عنصرين متكاملين:

-الثقة في الافراد: "تعتبر الثقة بين الأفراد ذات أهمية قصوى لقياس رأس المال الاجتماعي"(Yann Algan,p. 288) بمعنى أن الشبكات الشخصية والمهنية يمكن أن تكون قادرة على تقديم المعلومات التي بها يكون الادماج المهني للباحث عن العمل ممكنا.

- الثقة في الاجراءات الرسمية :يشير مدى اعتقاد الباحث في مصداقيةالتقدم الى الوظائف عبر المنصات الالكترونية،أوالتوظيف عبر المسابقات، الذي يكون مرتبطًا بالكفاءة والمعدل، وأن اعتماده عليها يكون أكثر من اعتماده على العلاقات الشبكية، وأن الاعتماد على الإجراءات الرسمية يزيد من فرصه في الحصول على العمل المناسب.

يعد اختيار نوعية الأفراد الذين يرتبط بهم الباحث عن العمل عاملاً حاسمًا لتحقيق الاندماج المهني. فالوصول إلى أفراد ذوي مكانة سوسيومهنية عالية يتطلب مستوى مرتفعًا من الثقة، حيث تلعب هذه العلاقات دورًا أساسيًا في تيسير الوصول المباشر إلى الفرص المهنية، وغالبًا ما يكون للفرد المتواجد في مركز مهني رفيع تأثير مباشر على توزيع المناصب والموارد داخل الحقل المهني الذي ينتمي إليه الباحث، مما يعزز فرص اندماجه السريع والفعّال في سوق العمل.

ويهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى ثقة الباحث عن الشغل في رأس المال الاجتماعي، ويقاس بأسئلة حول مدى تأكد المبحوث منقدرة العلاقات على حل مشكل التوظيف، مقابل الثقة في الإجراءات الرسمية كالتوظيف لا يكون إلا بالمسابقة والمعدل.

4.3. إعادة إنتاج التفاوتات عبر الأجيال والتمثلات المشرعنة للجدارة:

إعادة انتاج التفاوتات عبر الاجيال هي عملية سوسيولوجية بنيوية يتم من خلالها نقل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرمزية من جيل الى آخر عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ولا سيما الأسرة والمدرسة وسوق العمل،بحيث تستمر مواقع الأفراد داخل البنية الطبقية دون تغيير جوهري.(Bourdieu,P& Passeron, J-C 1970)

وتتحقق هذه العملية من خلال تحويل رأس المال الموروث (الثقافي، والاجتماعي، والرمزي) الى امتيازات مؤسسية معترف بها،تمنح طابع الشرعية والحياد رغم كونها نتاجا لعلاقات قوة غير متكافئة. هذا يعني أن التفاوتات في الفرص والطبقة الاجتماعية والثروة والمستوى التعليمي لا تختفي بمرور الوقت، بل يتم نقلها واستمرارها من الآباء الى الأبناء.

التمثلات المشرعنة للجدارة:تعتبر التمثلات المشرعنة للجدارة آلية من آليات الرمزية التي تنتجها المؤسسات الاجتماعية، خاصة المدرسة تفسر من خلالها الاخفاقات والنجاحات وفق منطق الجدارة الفردية، مما يفضي الى شرعنة الاختلالات الطبقية، وإعادة إنتاج الامتياز الاجتماعي المتوارث، وتحويله إلى تفوق مهني أو اجتماعي.

تعد الجدارة في الخطاب المدرسي والمؤسساتي قيمة مركزية تُستخدم لتبرير النجاح والفشل. غير أن بورديو يبيّن أن هذه الجدارة ليست خاصية فردية خالصة، بل نتيجةتطابق بين الرأسمال الثقافي الموروث ومتطلبات المؤسسة المدرسية(Pierre Bourdieu, 1970 ,p2)، فالمدرسة تكافئ أسلوبًا لغويًا ومعرفيًا معينًا، هو في الأصل أسلوب الطبقات المهيمنة، وتحوّله إلى معيار موضوعي للتفوق.

ومن ثم يتحول الامتياز الموروث إلى نجاح مهني يبدو "مستحقاً" (عنف رمزي) مما يعيد إنتاج اللامساواة، وعليه ستكون الأبعاد الأساسية القابلة للقياس كيفيا بالنسبة لهذا المفهوم:

. تمثل "الوظيفة بالوساطة" (هل يراها طبيعية أم غش؟)

. الشعور بالجدارة الفردية مقابل الإحساس بالإقصاء البنيوي

. تصور المستقبل المهني للأبناء المحتملين

يقصد بإعادة انتاج التفاوتات عبر الأجيال والتمثلات المشرعنة للجدارة نمط من الممارسات والتصورات الاجتماعية التي تُسهم في تبرير واستمرار التمايزات التعليمية والمهنية بين الأفراد المنحدرين من أصول اجتماعية مختلفة، حيث يتم نقل الامتيازات أو الإعاقات

الاجتماعية داخل الأسرة والمؤسسات، ويُعاد تفسير نتائج هذا النقل عبر خطاب الجدارة والاستحقاق الفردي، بما يجعل اللامساواة تبدو طبيعية ومشروعة.

أما عن المؤشرات التي سنقوم من خلالها بقياس مفهوم اعادة انتاج التفاوتات عبر الاجيال والتمثلات المشرعنة للجدارة فستتعلق بالمؤشرات الكيفية التي تعتمد على سرد الطالب المقبل على التخرج لتجربته الخاصة حول مساهمة هذه الممارسات المؤسسة على رأس المال الاجتماعي في إعادة انتاج التفاوتات واستمرار الحال على ما هو عليه، ويمكن حصرها لأغراض هذا البحث فيما يلي:

.**الوعي بأهمية رأس المال الاجتماعي في التوظيف:**يتجسد في قبول الباحث عن الشغل لهذا الواقع، ما يعني أنه يشارك فيه حتى ولو ضمنيا، أي إنه يشارك في إعادة انتاج رأس المال الاجتماعي الموجود مسبقا داخل المجتمع، ويعتبر مبدأ إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية بين الفاعلين عاديا، الأمر الذي سيعكس ادراك الباحث عن الشغل لأهمية الشبكات الاجتماعية، حيث التوظيف غالبا ما يتم عبر الوساطة وليس فقط من خلال المؤهلات الرسمية.

ويهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى وعي الباحث بأهمية الشبكات في التوظيف، ويقاس بأسئلة حول مدى اقتناعه بأن التوظيف لا يتم إلا بالوساطة، أي قبول هذا الواقع كأمر طبيعي ما يعني إعادة إنتاجه.

. **الوعي بالإقصاء البنيوي والعنف الرمزي**: العنف الرمزي عند بورديو هو فرض معايير أو ممارسات المجتمع على الافراد على نحو يفضي إلى استبطان الموقع الاجتماعي وقبوله باعتباره طبيعيا، بعيدا عن الوعي بعلاقات الهيمنة البنيوية، هذا الوعي يبرز بعض الممارسات ليست منتجة اجتماعيا أو عقلانية من منظور الكفاءة، لكن يقبلها الأفراد على أنها جزء من النظام، ما يدل على أشكال من العنف الرمزي. وعلى هذا يدرك الباحث عن الشغل لحقيقة أن ضعف رأس المال الاجتماعي يحد من فرصه في التوظيف، وأن نجاحه يرتبط بالموارد الاجتماعية، وليس بالكفاءات الفردية فقط.

ويهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى إدراك الباحث عن الشغل أن استثمار الرأسمال الاجتماعي هو ممارسة غير طبيعية وغير عقلانية، ولكنها مبررة بالنظر إلى الواقع الاجتماعي، ما ينفي جزئياً العنف الرمزي، ويقاس بأسئلة حول مدى اقتناع المبحوث بأن ضعف رأس المال الاجتماعي يعني عدم التوظيف.

.**التقييم الأخلاقي لاستعمالات رأس المال الاجتماعي:**ينبني هذا المفهوم على الحقول الاجتماعية حيث لكل حقل اجتماعي قواعده الخاصة، إدراك الفرد لأخلاقيات الوساطة يظهر تنقل رأس المال الاجتماعي بين الحقول الاجتماعية،هل يعتبره آلية مشروعة أم فعل غير مقبول؟ كما أن تفكيره في نقل الوساطة لأبنائه يعكس استمرار إعادة انتاج وظيفة رأس المال الاجتماعي عبر الاجيال، هنا تتجلى مظاهر الصراع بين المعايير الأخلاقية للفرد، والاجتماعية السائدة في المجتمع.

ويهدف هذا المؤشر إلى قياس كيفية تقييم المبحوث لاستعمال رأس المال الاجتماعي في استراتيجيات البحث عن العمل، ويقاس بأسئلة حول نظرة المبحوث للوساطة، هل هي غش وفساد أم ضرورة اجتماعية؟ وهل سيستعملها لصالح أبنائه في المستقبل؟

. **الثقة في الإجراءات الرسمية:**وتظهر في العلاقة بين رأس المال الاجتماعي ورأس المال الرمزي،من خلال قياس مدى وعي الباحث عن الشغل بالقيود البنيوية التي يمكنه مواجهتها أثناء البحث عن شغل، كأثر عدم تكافؤ الفرص،أي محاولة إبراز التفاوت بين من يمتلك رأس المال الاجتماعي ومن يفتقر إليه، فحسب بورديو الباحث عن العمل الذي يتوفر له رأس مال ثقافي عال،ونقص في رأس المال الاجتماعي،ستكون فرصه قليلة، ما يعكس قوة الطبقة المهيمنة ضمن البنى الاجتماعية التي تثمن الشبكات غير الرسمية على حساب المهارات والإجراءات الرسمية.

ويهدف هذا المؤشر إلى معرفة مدى ثقة المبحوث في إجراءات التوظيف الرسمية، ويقاس بأسئلة حول مدى ثقة المبحوث في الحصول على شغل بسهولة، مقابل قناعته بأنه حتى ولو كان السيرة الذاتية جيدة يكون من الصعب الحصول على عمل بدون وساطة.

4. منهجية الدراسة:

يعد الاطار النظري الذي يوجه عملية الفهم والتفسير، إلى جانب المقاربة المنهجية المعتمدة،حجر الزاوية في تحليل المعطيات وبناء المعرفة السوسيولوجية الرصينة. فالمنهجية بمختلف مستوياتها من نظرية ومنهج وتقنيات، توفر الأدوات اللازمة للانتقال المنظم من الملاحظات الأولية إلى نتائجعلمية قابلة للتفسير والتحليل، وعليه فإن مقاربة أي ظاهرة اجتماعية في البحث العلمي تقتضي بناء منهجيا واعيا يستند إلى أسس نظرية واضحة وإجراءات بحثية دقيقة تتضمن الفهم العميق للظاهرة المدروسة، ومرجعيات نظرية دقيقة، واجراءات مضبوطة بما يضمن تفسيرا علميا للظاهرة محل الدراسة.

1.4. على المستوى النظري، نظرية رأس المال الاجتماعي لبيير بورديو:

تصنف المقاربة النظرية ضمن الركائز الاساسية في إجراء البحوث العلمية بما تحمله من تفسيرات ومفاهيم سوسيولوجية،تسهم في ضبط الإطار النظري للدراسة وتحليل موضوعها الذي ينطلق منه الباحث في معالجة الظاهرة المدروسة.

وانطلاقا من هذا السياق قمنا بتبني واختيار المقاربة السوسيولوجية والتي تتمثل في **نظرية رأس المال الاجتماعي**التي تندرج ضمن النظريات الحديثة في علم الاجتماع ولم تنشأ بمعزل عن السياق العام للفكر السوسيولوجي، بل سبقتها مجموعة من الإرهاصات النظرية، خاصة في إطار دراسات الميكرو-سوسيولوجيا والسوسيولوجيا التفاعلية، كما تجلت في أعمال جورج هربرت ميد. ويُعدّ من أبرز المقاربات التي ارتبطت بمفهوم الرأسمال الاجتماعي، كما يشير إلى ذلك نان لين، نظرية الموارد الاجتماعية، التي تركز في تحليلاتها على الموارد التي تتيحها الشبكات الاجتماعية للأفراد. وبالتوازي مع تطور هذه النظرية خلال الفترة الممتدة بين سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، بدأ مفهوم الرأسمال الاجتماعي في التبلور بشكل أكثر وضوحًا، سواء في أعمال روبرت بوتنام(Robert Putnam)، وكذلك فيإسهاماتجيمس كولمان (James Coleman)،أو بشكل مستقل في أعمال بيير بورديو(PierreBordieu)في إطار تحليله للبنية الطبقية.

ميّز بيار بورديو بين عدة أشكال لرأس المال، من أبرزها رأس المال الاقتصادي، ورأس المال الثقافي الذي يتجسد في المعارف والخبرات والمهارات، ورأس المال الفكري اضافة إلى رأس المال الاجتماعي الذي عرفه"أنه مجموعة الموارد الحالية أو المحتملة والمرتبطة بحيازة شبكة متينة من العلاقات الممأسسة من المعارف المتبادلة والاعترافات المتبادلة"(غمشي الزهرة؛ بن غريبة فلة،2018،ص474).

يرى بورديو أن راس المال الاجتماعي يتمثل في رصيد العلاقات القوية التي يمتلكها الأفراد،والتي تمكنهم من الحصول على الدعم عند الحاجة،فكلما كانت الروابط الاجتماعية أكثرقوة ومتانة،ازدادت فعاليتها في بناء الثقة وإعادة انتاجها داخل الجماعة، ويحافظ على هذه العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة من خلال آليات التبادل الماديوالرمزي وتسهم هذه الممارسات في تعزيز اعتمادها وترسيخها اجتماعيا.

إذن،إن شبكة العلاقات هي نتاج استراتيجيات استثمار اجتماعي يظهره الفاعل عن وعي أولا، بهدف خلق ودعم وصيانة ومرافقة وتنشيط الروابط التي يمكنه أن يطمح في أي لحظة إلى أن يجلب منها منافع مادية أو رمزية، إنه مدعوم في هذا بعدد من الإجراءاتالمؤسسية يسعى إلى إتاحة التبادلات الشرعية والى إقصاء التبادلات غير الشرعية ليربط هكذا بين الفاعلين الذين لهم اهتمام أكثر برأسمالهم وبموقعهم ليكونوا على اتصال. (انيسة صلعي؛ نريمان عماني،2019، ص ص. 76-77).

يمكن توظيف هذه المقاربة النظرية في تحليل موضوع بحثنا لفهم تأثيرالتفاوتات الاجتماعية على استراتيجيات الطلبة الباحثين عن العمل، إذ تتجلى هذه التفاوتات كعامل محدّد لاستراتيجياتهم في بناء الرأسمال الاجتماعي وتعبئته. فالطلبة المنتمون إلى أوساط ميسورة يمتلكون قدرة أكبر على الاندماج في شبكات علاقات معترف بها اجتماعيًا، ما يسهل عليهم الوصول إلى فرص الشغل، بينما يواجه الطلبة من أوساط أقل حظًا قيودًا بنيوية تحدّ من قدرتهم على استثمار هذه الشبكات، فينعكس ذلك على طبيعة استراتيجياتهم، لتكون غالبًا أقل استقرارًا وأضعف مردودية.

2.4. على مستوى المنهج:

يقتضي معالجة أي بحث من البحوث الاجتماعية، اختيار المنهج العلمي الملائم للدراسة بصرامة ومنهجية عالية، ويستند هذا الاختيار إلى طبيعة الظاهرة وأهداف الدراسة بما يتيح اختبار الفرضيات والتحقق من صحتها بشكل علمي دقيق، كما يشكل المنهج الإطار الذي ينظم مسار البحث ويوجه إجراءات جمع وتحليل المعطيات ويضمن تفسير النتائج وفقا للاطار النظري المعتمد، بما يحقق مستوى من الثقة والموضوعية في الوصول الى استنتاجات قابلة للنقاش والتحليل العلمي.

في دراستنا التي تناولت تأثير التفاوتات الاجتماعية على استراتيجيات البحث عن العمل لدى الطلبة الجامعيين من زاوية سوسيولوجية،اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يعتبر طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل.الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية.(عمار بوحوش؛ محمد محمود الذنيبات،2007،ص138)، حيث يهدف إلى وصف الظاهرة بدقة، سواء من خلال التعبير الكيفي الذي يبرز خصائصها، أو التعبير الكمي الذي يحدد حجمها ومقدارها ودرجات ارتباطها بغيرها من الظواهر. يتوافق المنهج الوصفي مع المقاصدالبحثية لدراستنا المرتبطة بالتفاوتات الاجتماعية البنيوية واستراتيجيات البحث عن العمل، وكذا فهم آليات إعادة إنتاج اللامساواة عبر الأجيال، والتي تتجلى في المعاني التي يمنحها الأفراد لتجاربهم الذاتية خاصة فيما يتعلق بتمثلات الجدارة والوساطة في الولوج إلى العمل أو الادراك الذاتي للإقصاء أو الاستحقاق، يسهم هذا المنهج في الكشف عن الكيفية التي يتحول بها الامتياز الاجتماعي الموروث إلى نجاح مهني يبدو مستحقًا، بما يعكس آليات العنف الرمزي وإعادة الإنتاج الاجتماعي كما صاغها بيير بورديو.

3.4. على مستوى التقنيات المنهجية:

بعد تحديد المنهج المناسب للدراسة ننتقل الى شرح تقنيات جمع المعطيات، والمعدة لتحقيق أهداف البحث، لقد وضع الاختيار على تقنية المقابلة "التي تعرف في البحث العلمي

على أنها محادثة بين القائم بالمقابلة والمبحوث وذلك بغرض الحصول على المعلومات و التعبيرات التي تتعلق بآرائه واتجاهاته و معتقداته"(يحي سعد،2024) والتي تعتبر الأداة الأكثر تناسبا لطبيعة المعطيات المراد جمعها، وتهدف إلى تمكين الباحث من الاطلاع المباشر على حيثيات الظاهرة موضوع الدراسة عن طريق تفاعله مع المبحوث،حيث تسمح برصد التجارب الذاتية للطلبة حول رهانات الادماج المهني مع أشكال عدم اليقين في سوق العمل كما تعمل على فهم الكيفية التي يدرك بها الطلبة خصائص رأس المال الاجتماعي كعامل منفر قد يعمق من اختلالات الفرص ويعيد انتاج التفاوتات الاجتماعية، والأهم من ذلك تتيح هذه التقنية الكشف عن الاستراتيجيات التي يعتمدها الطلبة في مواصلة البحث عن فرص عمل،وهنا يظهر الدور المحوري لتفاعل الفرد مع الشبكات الاجتماعية والمهنية في مجتمعه.

وعليه قمنا بصياغة أسئلة المقابلة وفقا للمؤشرات المعتمدة في دراستنا،وذلك على النحو التالي:

- بالنسبة لبعد التفاوتات الاجتماعية البنيوية:مهنة الاب والأم ومستوى دخل الاسرة الملحوظ، مكان السكن الأصلي، نوع المدرسة التي درس فيها، مستوى تعليم الوالدين، الشعور الذاتي بالانتماء الطبقي.

- بالنسبة لبعد رأس المال الاجتماعي: الشبكات العلائقية القرابية، الشبكات العلائقية خارج الاسرة، الشبكات الحاسمة، الثقة في الشبكات.

- بالنسبة لبعد استراتيجيات البحث عن العمل: النشاط الأول ما بعد التخرج، النشاط الشبكي في مقابل النشاط الرسمي، ترتيب الخطواتالاستراتيجية، الثقة في النجاعة الاستراتيجية.

- بالنسبة لبعد اعادة انتاج التفاوت الانتاج عبر الاجيال والتمثلات المشرعنة للجدارة: الوعي بأهمية رأس المال الاجتماعي في التوظيف، الوعي بالإقصاء البنيوي والعنف الرمزي، التقييم الاخلاقي لاستعمالات راس المال الاجتماعي، الثقة في الاجراءات الرسمية.

4.4. إعداد وسيلة القياس:

دليل المقابلة

أثر التفاوتات الاجتماعية على استراتيجيات الطلبة الباحثين عن العمل

دراسة ميدانية بجامعة بلحاج بوشعيب

في إطار إعداد مذكرة تخرج ماستر حول موضوع التفاوتات الاجتماعية والبحث عن العمل في الجزائر، نتقدم إليكم بمجموعة من الاسئلة المرتبطة بموضوع الدراسة، وذلك بهدف جمع معطيات ميدانية تخدم أغراض البحث العلمي، ونود التذكير بأن جميع الاجابات المقدمة ستستثمر لأغراض علمية بحتة، مع الالتزام التام بمبدأ الموضوعية وضمان سرية المعلومات وعدم التصريح بهوية المشاركين، لذا فلكم الحرية في التعبير عن آرائكم، ووجهات نظركم بشأن الأسئلة المطروحة،ونثمن عاليا الوقت الذي خصصتموه للإجابة علىأسئلة هذه المقابلة:

- **البيانات الشخصية:**
- الجنس :
- السن :
- الحالة العائلية:
- مكان الاقامة :
- التخصص :
- **المحور الاول:** التفاوتات الاجتماعية البنيوية
- **1.مهنة الوالدين ومستوى الدخل الأسري:**
- . مهنة الأب؟ومهنة الأم
- . أثر مهنة الأبوين على إمكانيات التوظيف بعد التخرج
- . الوضع الاقتصادي لأسرتك بصفة عامة(مريح، متوسط،صعب)
- . أثر الدخل الأسري على مسارك الدراسي، وعلى فرص التوظيف بعد التخرج
- **2.مكان السكن الأصلي:**
- . مكان إقامتك الأساسي خلال مرحلة الطفولة والمراهقة إلى اليوم

- . طبيعة الحي أو المنطقة التي تقيم فيها (راقٍ، شعبي، ريفي، نائي)
- . أثر مكان السكن في فرصك التعليمية أو الاجتماعية، واثره على فرص التوظيف بعد التخرج
- **3.نوع المؤسسة التعليمية في المرحلة الثانوية:**
- . المؤسسةالتي درست بها في المرحلة الثانوية
- . تقيّم مستوى هذه المؤسسة من حيث الإمكانيات والفرص المتاحة
- . أثر دراستك في هذه المؤسسة على مستواك وعلى فرص توظيفك في المستقبل
- **4.المستوى التعليمي والثقافي للوالدين:**
- . المستوى التعليمي للأب وللأم
- . اهتمام الأسرة بالأنشطة الثقافية (كتب، مطالعة، سفر، نقاشات فكرية)
- . أثر الجو العائلي في طموحاتك الدراسية والمهنية، وفي فرص توظيفك مستقبلا
- **5.الشعور الذاتي بالانتماء الطبقي:**
- . التصنيف من حيث الانتماء الطبقي
- . أساس هذا التصنيف
- . أثر المكانة الطبقية على الطموحات وعلى التوظيف مستقبلا
- **المحور الثاني: رأس المال الاجتماعي (الحجم، الجودة، وأنماط الشبكات)**
- **1.الشبكات العلائقية القرابية:**
- . شبكةالأقارب (عم، خال، أفراد من العائلة) الشاغلينلمناصب يمكن أن تساعد في الحصول على عمل أو تربص مستقبلا
- . سوابق الاعتماد على أحدهم في مسارك الدراسي أو المهني
- . أثر الشبكات العائلية على التوظيف مستقبلا
- **2.الشبكات العلائقية خارج الاسرة:**
- . العلاقات خارج الإطار العائلي التي يمكن أن تساعدك في التوظيف

- . الأشخاص خارج العائلة الذين تعتقد أنه يمكنهم مساعدتك في التوظيف (أساتذة، أصدقاء، زملاء دراسة...)
- . تقييم مدى قوة هذه العلاقات
- **3.الشبكات الحاسمة (العلاقات القريبة من دوائر القرار):**
- . مدى معرفةشخص أو أشخاص يمكنهم التدخل مباشرة لتسهيل حصولك على وظيفة في مؤسسة أو إدارة
- . تقدير وتقييم مدى قدرة الشخص على حسم مسألة التوظيف أي إلى مدى تعتبر هذه العلاقة حاسمة في مسارك المهني وفي بحثك عن العمل
- **4.الثقة في الشبكات الاجتماعية:**
- . درجة الشعور بالأمان عند الاعتماد على هذه الشبكات
- . العلاقات ومدى قدرتها على الضمان الفعلي للتوظيف
- . أثر مثل هذه العلاقات على التوظيف
- **المحور الثالث: استراتيجيات البحث عن العمل**
- **1.استراتيجية البحث عن العمل:**
- . أول خطوة تفكر في القيام بها للحصول على عمل بعد التخرج
- . خطط المسار المهني في المرحلة الأولى بعد التخرج
- **2.النشاط الشبكي مقابل النشاط الرسمي:**
- . الميلإلى الاعتماد على العلاقات الشخصية مقابلالميل إلى اعتماد القنوات الرسمية في البحث عن العمل
- . الجمع بين الطريقتين، مع ترتيب الأولويات
- **3.ترتيب خطوات الاستراتيجية:**
- . ترتيب تفعيل الشبكات الاجتماعية أم الإجراءات الرسمية عند البحث على عمل
- . أهمية وأثر كل إجراء على فرص توظيفك المستقبلية
- **4.الثقة في نجاعة الاستراتيجية المتبعة:**

- . مدى الثقة في قدرة العلاقات الاجتماعية على حل مشكل التوظيف
- . المقارنة بين الثقة في العلاقات الاجتماعية والثقة في المسابقات والإجراءات الرسمية
- **المحور الرابع: إعادة إنتاج التفاوتات والتمثلات المشرعنة للجدارة**
- **1.الوعي بأهمية رأس المال الاجتماعي في التوظيف:**
- . الاعتقاد بأن الحصول على عمل يمر بالضرورة عبر العلاقات الاجتماعية
- . الاعتقاد بأن هذا الأمر طبيعي أم مفروض أم ضروري
- **2.الوعي بالإقصاء البنيوي والعنف الرمزي:**
- . غياب العلاقات الاجتماعية القوية وعلاقته بالإقصاء من سوق العمل.
- . فهم وتفسير وضعية الأشخاص الذين لا يملكون شبكات اجتماعية تساعدهم على التوظيف.
- **3.التقييم الأخلاقي لاستعمال رأس المال الاجتماعي:**
- . التقيّيم الأخلاقي للجوء إلى الوساطة في التوظيف
- . اللجوء إلى الوساطة هو فساد أم ضرورة اجتماعية
- . مدى إمكانية استعمال الوساطة مستقبلًا لأبنائك
- **4. الثقة في الإجراءات الرسمية:**
- . الثقة في في نزاهة وفعالية إجراءات التوظيف الرسمية
- . مدى كفاية السيرة الذاتية والكفاءة وحدهما للحصول على عمل

5. مجتمع البحث :

يعد التعرف على مجتمع البحث وعلاقته بالبحث السوسيولوجي خطوة اساسية لأي دراسة علمية وفهم الظواهر الاجتماعية في سياقها الواقعي، إذ تهتم السوسيولوجيا بدراسة هذه الظواهرداخل المجتمع الذي تبثق منه والموجودة في الواقع الاجتماعي، ومن هذا المنطلق يكتسب تحديد مجتمع البحث أهمية خاصة في جميع مراحل الدراسة،وبناء على ذلك فقد

تم تحديد جامعة عين تموشنت-بلحاج بوشعيب كمجتمع بحث هذه الدراسة لما تمثله من فضاء اجتماعي ملائم لتحليل موضوع الدراسة.

1.5. التعريف بمجتمع البحث:

يعرف مجتمع البحث في الدراسات السوسيولوجية بأنه الإجمالي الكلي للأفراد أو الوحدات الاجتماعية التي يركز عليها الباحث، والتي يراد تعميم النتائج المستخلصة منها. ضمن حدود هذه الدراسة التي تتجلى في أثرالتفاوت الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي على استراتيجيات الطلبةأتجاه البحث عن العمل،حيث تؤثر التفاوتات على مسار انتقالهم من التعليم إلى سوق العمل ، وبناء على ما تقدم تعين علينا التعريف بمجتمع البحث الذي أجريت في اطاره الدراسة والمتمثل فيجامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب التي تعد مؤسسة جامعية عمومية ذات طابع علمي و ثقافي و مهني، تقع بمدينة عين تموشنت، على طول الطريق المؤدي الى ولاية سيدي بلعباس ،أنشئت في بدايتها كمركز جامعي سنة 2009، قبل أن تتم ترقيتها إلى مصاف الجامعة سنة 2020 حسب المرسوم التنفيذي رقم 20-338 الصادر بالجريدة الرسميةتحترقم 71 المتضمن إنشاء جامعة عين تموشنت(خلوفي يمينة، وارد ايمان 2023،ص40).تضم أربع كليات والأقسام البيداغوجية، و توفر تكوينا عاليا في مختلف التخصصات العلمية والانسانية،وذلك وفقا للمراسيم التنفيذية المنظمة لمهامها وهيكلتها الادارية والبيداغوجية.

تركزت دراستنا بشكل خاص على كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية وهي إحدى الكليات الأربع التي تضمها جامعة بلحاج بوشعيب،تأسست معهدا منذ 2009،وفي إطار الهيكلة الجديدة التي تحول فيها المركز الجامعي لعين تموشنت الى جامعة صارت كلية تهتم باللغة والأدب العربي، وبالعلوم الاجتماعية وباللغات ولذا فهي تضم ستةأقسام:

قسم اللغة والادب العربي

فسم العلوم الاجتماعية

قسم الآداب واللغة الفرنسية

قسم الآداب واللغة الانجليزية.

قسم العلوم الإنسانية

قسم اللغة الاسبانية

ومن الجانب البيداغوجي تضم الكلية ثلاث ميادين:

ميدان اللغة والأدب العربي، ميدان الآداب واللغات الأجنبية، وميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وبفضل ما تضمه الكلية من أساتذة من ذوي الرتب العليا، تضمن لمنتسبيها من الطلبة تكوينا نوعيا يؤهلهم للحياة العملية أو يرشحهم لميدان البحث العلمي. (https://flls.univ-temouchent.edu.dz/presentation،تم الاطلاع عليه 19.42.بتاريخ 2025/12/22)

يرجع التركيز على هذه الدراسة بكونها تضم تخصصات اكاديمية تتباين فيها افاق الادماج المهني المتوقعة بعد التخرج، مقارنة بالتخصصات العلمية والتقنية. الأمر الذي ينعكس على تمثلات الطلبة واستراتيجيتهم في الفرص المتصورة إلى تعزيز التفكير في بدائل اجتماعية واقتصادية، علما أننا سنركز بحثنا على الدفعات المتخرجة، والتي ستكون في مواجهة تجربة البحث عن الشغل في الفترة القادمة.

25. العينة:

استنادا لطبيعة الدراسة المرتكزة على المقابلة لتجميع البيانات الكيفية تتعلق بالتجارب الذاتية للطلبة في البحث عن العمل فقد تم اختيار عينة قصدية،والتي تعرف بأنها"عينة التي يعتمد عليها الباحث، والتي تتكون من وحدات معينة اعتقادا منه أنها تمثل المجتمع الأصلي"(ازمور صبرينة؛ عنصر تسعديت، 2018، ص17) تمثيلا مضمونيا لا تمثيلا

عدديا ورقميا،يعتبر هذا النوع من العينات مهما في الدراسات الكيفية التي تهدف الى تفسير النوعي للمعطيات بدل التعميم الكمي على كافة الأفراد المستهدفين بالدراسة، وبتحليل الظاهرة المدروسة بعمق من خلال دراسة وجهات نظر المختلفة والمختارة بأدق التفاصيل من الأفراد الذين يشكلون عددا من الوحدات ذات بيانات معمقة حول الظاهرة موضوع البحث.

تم اختيار 10 مبحوثين من طلبة كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية بجامعة بلحاج بوشعيب،عين تموشنت، وقد تم انتقاء المبحوثين وفق معايير تواكب أهداف الدراسة وتتيح تحليل ابعاد المؤشرات ، تشمل العينة المحددة :

02 طلبة من السنة الثالثة ليسانس تخصص علم الاجتماع.

02 طلبة من السنة الثالثة ليسانس تخصص علم النفس العيادي.

02 طلبة من السنة الثالثة ليسانس تخصص علم النفس عمل وتنظيم .

02 طلبة من السنة الثالثة تخصص لغة انجليزية.

02 طلبة من السنة الثالثة تخصص لغة فرنسية.

3.5. المجال الزماني للدراسة:

أما بالنسبة للإطار الزمني للدراسة، فيشير الى المدة التي امتدت منذ مرحلة الاطلاع على الموضوع واختياره، مرورا بالتحضير والتخطيط، ومن ثم الانتقال الى جمع المعطيات من مجتمع البحث.

مع بداية المشوار الدراسي للسنة ثانية ماستر2026/2025 تم التشاور مع الأستاذ المشرف حول الموضوع الذي تم اختياره والاستفادة من توجيهاته للإثراء العلمي والتوجيه في جميع مراحل البحث، تبعا لذلك أجريت الدراسة الاستطلاعية التي انصبت على مراجعة الادبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة واعتبارها الأقرب إلى موضوعنا وبتمحيص ما جاء فيها ثبتت جدوى وأهمية معالجة إشكالية التفاوتات الاجتماعية

في مسارات الولوج الى سوق العمل، عقب لذلك، استكمل الاطار المنهجي للدراسة وصيغت الاشكالية والفرضيات مع نهايةشهر نوفمبر 2025، قبل الشروع في البحث الميداني من خلال إجراء المقابلات مع العينة بداية من نهاية شهر جانفي 2025، والتي استمرت إلى غاية نهاية شهر فبراير 2025، لتبدا عملية تفريغ المقابلات وتحليل المعطيات واستخلاص النتائج وتحرير التقرير النهائي للبحث، طيلة الفترة الممتدة من نهية فبراير إلى نهاية شهر أفريل 2025.

خلاصة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل الأول الذي شكل البناء المنهجي والنظري للبحث، يتضح أن التفاوتات الاجتماعية تمثل إشكالية مركزية في السوسيولوجيا المعاصرة، خاصة في سياق تأثيرها على استراتيجيات الخريجين الجامعيين في البحث عن العمل. انطلقنا من افتراض أساسي يرى في رأس المال الاجتماعي، كما صاغه بيار بورديو، آلية رئيسية لإعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية، حيث يتحول حجم الشبكات العلائقية ونوعيتها إلى مورد يوسع أو يضيق فرص الاندماج المهني. أبرزت الإشكالية كيف تفاقم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مثل البطالة بين الشباب المتعلم، هذه التفاوتات، مما يجعل الوصول إلى سوق العمل غير متكافئ، ويعتمد على الخلفية الطبقية والثقافية أكثر من الكفاءات الفردية.

من الناحية النظرية، اعتمدنا على إطار بورديو الذي يربط بين رأس المال الاجتماعي والثقافي، مع إشارات إلى مقاربات بودون في الاختيارات العقلانية، لتفسير كيفية تحول الامتياز الموروث إلى "جدارة" مشروعة عبر العنف الرمزي. أما المنهجية، فقد اعتمدت المنهج الوصفي مع تقنية المقابلة لجمع معطيات كيفية من عينة قصدية تضم 10 طلبة من كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية بجامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، مما يتيح فهم التجارب الذاتية للطلبة في مواجهة الإقصاء البنيوي.

تكمن أهمية هذا البحث في راهنيته المجتمعية، حيث يساهم في ملء فجوة معرفية في السياق الجزائري، الذي يشهد ارتفاعاً في بطالة الخريجين رغم توسع التعليم العالي. من خلال تحليل الدراسات السابقة، مثل دراسة برحايل عبد الكريم حول تمثلات الطلبة لعالم

الشغل، أو أطروحة بلحاجي محمد عن يوميات البطالين، تبين أن بحثنا يتجاوز الوصف الكمي ليغوص في الآليات السوسيولوجية لإعادة الإنتاج، مع التركيز على دور الشبكات في تعزيز المحسوبية أو الإقصاء. يفتح هذا النهج آفاقاً لسياسات عمومية أكثر عدالة، مثل برامج بناء الشبكات المهنية للطلبة، أو إصلاح آليات التوظيف للحد من الوساطة.

الفصل الثاني: التفاوتات الاجتماعية البنيوية:

تمهيد

نسعى من خلال هذا الفصل إلى الانتقال من التوصيف الظاهري للمسارات الطلابية إلى "التفسير السوسيولوجي" المعمق، بهدف فهم الكيفية التي تتحول بها التفاوتات الاجتماعية البنيوية (الاقتصادية، الجغرافية، والتعليمية) إلى استراتيجيات متباينة في البحث عن العمل. فالجامعة لا تعمل كجزيرة معزولة، بل هي فضاء يتأثر بشكل مباشر بالبنية الاجتماعية التي ينتمي إليها الطلاب، والتي تشكل مساراتهم وتحدد سقف خياراتهم وفرصهم المستقبلية.

وقد ركزنا في تحليلنا للمعطيات الميدانية المستقاة من المقابلات على مؤشرات اجتماعية دالة؛ مثل مهنة الوالدين، مكان الإقامة، ودخل الأسرة، وهي مؤشرات لا تكشف فقط عن الموقع الطبقي للفرد، بل تحدد مدى حيازته لأشكال "رؤوس الأموال" (الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية). ووفقا لبورديو؛ فإن رأس المال الثقافي والاجتماعي الذي يتلقاه الطالب من عائلته ينطوي على غرس "هابيتوس" أصلي يعمل كآلية لتنظيم الممارسات الاجتماعية التي تعمل عليها المدرسة بشكل انتقائي. كما أن إن الإرث الثقافي المرتبط بالأصل الاجتماعي هو الذي يفسر معظم الاختلافات الملحوظة في المسارات التعليمية وفي رأس المال التعليمي الذي يشهد عليه الدبلوم(Bourdieu&Passeron, 1973, p. 34).

بناءً على ذلك، يهدف هذا التحليل إلى كشف آليات "الاصطفاء الخفي" التي تسيطر على فرص النجاح والمثابرة، وفحص كيف ينظر الطلاب لأنفسهم داخل هذه البنيات الهيكلية، ومدى تأثير ذلك على استراتيجيات إدماجهم في سوق العمل بعد التخرج.

1. مهنة الوالدين ومستوى الدخل الاسري وعلاقتهما بفرص التوظيف :

وانطلاقاً من هذا السياق، نعالج أول المسائل التي طرحناها في هذا المحور والمتعلقة بكيفية تأثير الرأسمال الاقتصادي الموروث (مهنة الوالدين والدخل) على رسم معالم الطريق المهني للطلبة؟ وهو ما سيكشف لنا عن مدى تغلغل التفاوتات الطبقية في تحديد سقف الطموحات والفرص المتاحة، حيث يسعى هذا التحليل الى تفكيك طبيعة العلاقة المطروحة

، من خلال استقراء تصريحات المبحوثين مما يمكن من فهم اللآليات التي تسهم في اعادة انتاج هذه الفوارق داخل الواقع المعاش.

العديد من الوضعيات الاقتصادية تستمر عبر الزمن، وتلقن من جيل إلى آخر عبر عمليات التنشئة الاجتماعية، حيث، تمكننا الحركية الاجتماعية من قياس مدى تأثير الوضعية المادية للآباء على الوضعية الاجتماعية الحالية للأبناء؛ على سبيل المثال؛ أبناء الآباء الأكثر ثراءً وتأهيلاً يميلون إلى الحصول على مزايا تعليمية متميزة؛ نجاح الأكاديمي، وانخفاض الهدر المدرسي المبكر، والاستفادة من التجربة الدراسية الدولية، مقارنة بالطالب القادمين من الأسر ذو وضعية اجتماعية فقيرة أو هشة(الدين، 2024، صفحة 428)، وفي سياق متصل، لا يتوقف تأثير الخلفية العائلية عند حدود الدعم المادي، بل يمتد ليشكل "الرأسمال الشبكي" الذي يمتلكه الطالب.

وفي هذا الاطار ، سعينا للكشف عن كيفية مساهمة طبيعة عمل الوالدين في فتح أو غلق أبواب الفرص المهنية المستقبلية. فبالنسبة للمبحوث (م1) من اسرة ذات وضع اقتصادي هش ،الذي يعمل والده كعامل يومي في البناء، يعانون من هشاشة اقتصادية واضحة تنعكس مباشرة على مسارهم المهني، حيث يصرح: "با يخدم غير بالنهار وين يلقى"، وهو ما يعكس غياب الاستقرار المهني وضعف الموارد الاقتصادية، الأمر الذي يحد من قدرته على الاستثمار في ذاته من خلال التكوين أو تطوير المهارات. كما يتجلى أثر ذلك في غياب رأس المال الاجتماعي، إذ يؤكد أنه "ما عندنا حتى واحد في الإدارة" ، مما يبرز ضعف الشبكات الاجتماعية التي تعتبر، حسب بورديو، مورداً أساسياً للحصول على الفرص، وهو ما يوضح كيف أن ضعف رأس المال الاجتماعي يؤدي إلى ضعف فرص التوظيف، ويعكس تصور كولمان (1990(Colman، 1990، الصفحات 300-321)) أن رأس المال الاجتماعي هو وسيلة لتحقيق غايات معينة، كالحصول على وظيفة أو دعم معنوي.

في المقابل ، يتبين من تصريح المبحوث(6) بأن لديه عائلة ذات مستوى جامعي وطبقة اجتماعية ميسورة، يوضح أن علاقات والده "تساعد في تقديم فرص للعمل" ويشعر بأن

لديه "احتكاك بناس يخدمو"، وهو ما يدخل في مفهوم رأس المال الاجتماعي كشبكة علاقات قوية وموثوقة، تمنحه ميزة في سوق العمل.

بما أن الأسرة تعتبر هي صورة التجمع الانساني الاول وهي جماعة الاولية بمعنى أنها أساس الإنجاب والتطبيع الاجتماعي للجيل التالي، وهي كذلكالأصل الأول للعادات والتعاون والتنافس التي تربط شباع الحاجات الى الحب والأمن والمركز الاجتماعي(تر: دمري احمد، 1984، صفحة 2)، وانطلاقاً من المعطيات السابقة، نأتي لمعالجة المؤشر المرتبط بـ "الوضع المادي" الملموس للأسرة، والذي يعد المحدد الفعلي لـ "زمن البحث عن العمل". فالتفاوت الاقتصادي لا يرسم فقط حدود الاستهلاك، بل يرسم "حدود الطموح". فبالنسبة للمبحوث (م1، ذكر، 23 سنة، علم اجتماع، أعزب) الذي وصف وضعه المادي بأنه يتراوح بين المتوسط والصعب، جاء تصريحه كالتالي: '"نعيشو بالستر برك"'، وأضاف موضحاً أثر هذا الدخل المحدود على مساره المهني: '"الدخل المحدود خلاني ما نقدرش ندير دورات تكوينية بزاف، وهذا راح يأثر على فرص العمل"'. ما يدل تصريحه على أن الفقر المادي يولد "فقراً في المهارات التنافسية"، مما يجعل المبحوث (م1) يبدأ رحلة البحث وهو في وضعية ضعف مقارنة بغيره.

في حين،نجد أن بعض الحالات مثل المبحوثة (م02) تشير إلى أن حتى المهن البسيطة نسبياً، كعمل الأب حارساً، يمكن أن تساهم في بناء شبكة علاقات اجتماعية مفيدة، حيث تؤكد أن "شبكة العلاقات التي يكونها الأب تساعد في تقديم فرص للأبناء"، وهو ما يعكس أن رأس المال الاجتماعي لا يرتبط فقط بالمكانة الاقتصادية، بل أيضاً بطبيعة العلاقات الاجتماعية التي يبنيها الفرد. وهذا يتوافق مع طرح بورديو (Bourdieu، 1986، الصفحات 15-29) الذي يرى أن رأس المال الاجتماعي يتمثل في مجموع الموارد المرتبطة بالشبكات والعلاقات، والتي يمكن تعبئتها لتحقيق مكاسب مهنية، حيث تكون المشكلة الحقيقية في أن العائلات الفقيرة تبالغ في تقدير تكلفة الدراسة وتقلل من فوائد الحصول على الشهادة، ومن

ناحية أخرى نجد أن العائلات الغنية تفكر عكس ذلك. وبمكن تفسير ذلك من خلال ظاهرتين(بلمهدي، 2022، صفحة 207).

أما في الحالات ذات المستوى المتوسط، مثل المبحوثة (م03) التي ينتمي والدها إلى مهنة التعليم، فنلاحظ تداخلاً بين الرأسمال الثقافي والاجتماعي، حيث يوفر الأب دعماً معرفياً وتوجيهاً يساعد على بناء مسار مهني أكثر استقراراً، وهو ما يتجلى في قولها إن والدها "يساعدها في التوجيه والبحث عن فرص". هذا النوع من الدعم يعكس ما أشار إليه كولمان (1990) من أن رأس المال الاجتماعي يعمل كوسيلة لتحقيق أهداف معينة، من بينها النجاح المهني.

وفي سياق آخر، المبحوث 10، من أسرة ذات وضعية مريحة، يقول: "العلاقات تفتح الباب"، وهو يؤكد أن رأس المال الاجتماعي يلعب دورا حاسما في تحديد فرص النجاح، وأنه لا يمكن الاعتماد فقط على القدرات الفردية، بل يعتمد بشكل كبير على شبكة العلاقات التي يمتلكها الفرد، وهو ما يعكس تصور بورديو عن أن نجاح الأفراد مرتبط بشكل كبير بموارد رأس المال الاجتماعي الموروثة أو المكتسبة من خلال العلاقات .

في حين تظهر الحالات ذات الوضع المريح نسبياً، مثل (م07) و(م10)، كيف أن الجمع بين رأس المال الاقتصادي والاجتماعي يعزز بشكل كبير فرص النجاح، حيث توفر هذه الفئة بيئة غنية بالعلاقات المهنية، واحتكاكاً مباشراً بعالم الشغل، كما يتضح من قول المبحوثة (م07): "كاين فرص أكثر واحتكاك بناس يخدمو". وهو يتحدث عن أن العلاقات الاجتماعية تتيح له فرصا أكبر، وهو ما يتفق مع نظرية لين (Lin Nan، 2001) التي ترى أن رأس المال الاجتماعي هو استثمار في العلاقات الاجتماعية لتحقيق أرباح وفرص، في المقابل، تعكس حالات مثل (م05) التي تنتمي إلى وسط ريفي فقير، محدودية شديدة في الموارد، حيث تقول: "نعيشو غير باللي يجي"، وهو ما يبرز ضعف كل من الرأسمال الاقتصادي والاجتماعي، ويؤكد أن الفقر لا يقتصر على نقص الدخل، بل يشمل أيضاً ضعف فرص بناء العلاقات، خاصة في البيئات الهشة. وهذا يتقاطع مع أطروحات بوشون التي تؤكد أن ضعف الشبكات

الاجتماعية يؤدي إلى انغلاق الأفراد داخل دوائر اجتماعية محدودة، حيث يتوقعون أن تكون فرصهم محدودة، ويعتمدون على جهودهم الذاتية أكثر، حيث يقول: "الفرص قليلة بزاف، حتى الانترنت ضعيف"، مما يوضح أن ضعف الشبكات يضعف من توقعاتهم ويجعلهم أكثر اعتماداً على الحظ؛وهذا ما ينسجم مع تصور بورديو حول إعادة إنتاج اللامساواة، حيث تستفيد الفئات الميسورة من موارد متعددة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية) تضمن لها تفوقاً مستمراً.

يظهر أن الطلبة من أسر ذات مستوى اقتصادي مرتفع، والتي تملك شبكات علاقات واسعة، لديهم توقعات مرتفعة بخصوص فرص العمل، حيث يقول المبحوث (08): "عندي دعم مادي شوية"، ويعكس ذلك أن رأس المال الاجتماعي، بالإضافة إلى رأس المال الاقتصادي، يخلق نوعاً من الثقة والأمل في سوق العمل ويقلل من مخاطر الفشل. هؤلاء الطلبة يتبعون استراتيجيات "الاستحقاق" و"الانتقاء"، حيث يعتمدون على علاقاتهم الاجتماعية لتأمين فرص تتناسب مع قدراتهم، وهو ما أكدته أعمال بورديو حول أن الأفراد من خلفيات مميزة يمتلكون "رأسمال رمزي" يمكنهم من التميز.

فالوضع الاقتصادي يثبت أن "اللامساواة المادية" تكرس نوعاً من "القدرية الاجتماعية"؛ حيث يجد ابن الأسرة الفقيرة نفسه محاصراً بـ "الاستعجال" و"نقص التكوين"، بينما يستفيد ابن الأسرة الميسورة من "عنصر الوقت" و"الاستثمار الثقافي". وهذا ما يؤكد رؤية سوسيولوجيا الاستحقاق، حيث إن النجاح في التوظيف ليس مجرد ذكاء أو اجتهاد، بل هو قدرة مادية على الصمود وتطوير الذات يوفرها الوضع الاقتصادي للأسرة، مما يجعل سوق العمل يعيد إنتاج التراتبية الطبقية نفسها التي بدأت من البيت.

كما يظهر من خلال المقارنة بين مختلف الحالات أن. مستوى الدخل يلعب دوراً حاسماً في تحديد نوعية الفرص المتاحة، حيث إن الأسر ذات الدخل المتوسط أو المرتفع تمكن أبناءها من الولوج إلى تكوينات إضافية، أو اختيار مسارات مهنية أفضل، بينما يضطر

أبناء الأسر الفقيرة إلى القبول بأي فرصة متاحة، وهو ما يعكس انتقال التفاوتات عبر الأجيال.

إن تحليل ممارسات الطلبة العشرة يثبت أن مهنة الأبوين هي التي تحدد حجم "الوساطة" المتاحة؛ فالطالب لا يدخل سوق العمل بمفرده، بل يدخل محملاً بـ "المكانة الرمزية أو بما يدعى بالسلطة الرمزية" لعائلته. وهذا ما يؤدي إلى ما يسميه بيير بورديو وباسرون بـ "العنف الرمزي" فيؤكدان مباشرة و يعلنان حول السلطة الرمزية للغة و العنف الرمزي بأن الفعل التربوي فعل رمزي لغوي لدرجة الأولى، و بالتالي أي نشاط تربوي هو موضوعيا نوع من العنف الرمزي(التميمي، 2016، صفحة 139) ، حيث يبدو نجاح أبناء الفئات المحظوظة وكأنه نتاج كفاءتهم الشخصية فقط، بينما هو في الواقع مدعوم بـ "قوة العلاقات" التي ورثوها عن مهن آبائهم، في حين يظل أبناء العمال والطبقات الهشة يعانون من "فقر علائقي" يعيق اندماجهم المهني السريع وهنا تظهر تجليات الهيمنة الرمزية التي - بيير بورديو - « تعمل على إزالة الفوارق الفردية والاختلافات بين الخصوصيات المرتبطة بالشروط الاجتماعية لتتبنى نظرية الانسجام بين الجميع، إلا أن هذا الانسجام هو انسجام قسري يمارس جبراً على الأفراد«، مما يجعل المسار المهني يبدو وكأنه خيار حر، بينما هو في عمقه نتاج جبرية اجتماعية تفرضها مهنة الأبوين ومكانتهما" (تريمش، 2007، صفحة 57).

وعليه، تكشف المعطيات الميدانية للمبحوثين أن مهنة الوالدين ومستوى الدخل الأسري لا يقتصر تأثيرهما على الجانب المادي فقط، بل يمتدان ليشملان تشكيل الطموحات، بناء الشبكات الاجتماعية، وتحديد فرص الولوج إلى سوق العمل. ما يعني انهما يساهمان في تشكيل راسمال الاجتماعي والثقافي،فمن خلال تحليل تصريحات المبحوثين، يتضح أن الأفراد المنحدرين من أسر ذات مهن بسيطة أو غير مستقرة، ، نستطيع أن نرى بشكل واضح كيف يؤثر رأس المال الاجتماعي على فرص التوظيف وتوقعات الطلبة، وهو ما يتماشى مع ما طرحه بورديو(1986) (Bourdieu,1986 ,pp15_29)من أن رأس المال الاجتماعي هو مجموعة الموارد التي تنشأ من الشبكات والعلاقات الاجتماعية، والتي يمكن أن تسهل أو تعيق الوصول إلى

الفرص الاقتصادية والمهنية. تأتي الوظيفة الاجتماعية المختلفة للتربية في كل طبقة؛ فالطبقة الوسطى الجديدة تحاول توجيه الدراسات مهنيا على حساب الدراسات الإنسانية التقليدية، وتدافع عنها النخبة الثقافية. أما الطبقة المهيمنة فتحاول اقتصاديا ربط الدراسات الجامعية بعالم الأعمال، وبالتالي السيطرة على "المدارس العليا" ومعارضة المساواة واحتكار الرأسمال الرمزي و"اللامبالاة الساخرة والأناقة الثمينة أو ضمان الوضعية الاعتبارية الطبقية التي تسمح بسهولة التصنع عند الطلاب من الطبقات العليا، حيث تلعب هذه الطرق دور علامة انتماء إلى النخبة"(Bourdieu,1973,pp,53_95)وهو ما يؤدي في النهاية إلى إعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية، حيث تستمر الفئات الميسورة في الحفاظ على امتيازاتها، بينما تبقى الفئات الهشة محصورة في دائرة محدودة من الفرص.

2مكان السكن وأثره على الفرص التعليمية والاجتماعية والمهنية(الرأسمال المجالي):

انتقالاً من الرأسمال الاقتصادي إلى "الرأسمال المجالي"، نعالج في هذا العنصر كيفية مساهمة مكان الإقامة (سواء كان حياً شعبياً أو منطقة ريفية أو مركزاً حضرياً) في صياغة الفرص المتاحة للطلبة، والذي لا يقتضيدوره على كونه معطى جغرافيًا فحسبفي حين يتحول إلى بنية اجتماعية معقدة ومنظمة، تقوم بفلترة وتوزيع الفرص المتاحة، وتساهم بشكل فعال في إعادة إنتاج المواقع الاجتماعية للأفراد ضمن الهرم الطبقي.

في السياق النظري والتحليلي، يؤكد بورديو أن" الفضاء الاجتماعي ليس مجرد مكان للإقامة، بل هو فضاء من العلاقات المتشابكة التي تحدد مواقع الفاعلين بالنسبة للآخرين وتتأثر بها(Bourdieu ,1994 ,pp 9_13) ،ما يدل على ان فالمجال السكني لا يختزل في مجرد موقع للإقامة، بل يمثل منظومة معقدة من العلاقات والموارد والقيود، تسهم بطرق غير مباشرة في بلورة الطموحات وإمكانيات المشاركة الاجتماعية.

ففي الاحياء الشعبية، بحسب تصريح المبحوث(01)تتسم الشبكات الاجتماعية بكونها غالبًا ما تكون مغلقة ومحدودة الأفق، حيث يفتقر الأفراد إلى التنوع في الاتصالات التي يمكن أن تفتح آفاقًا جديدة. هذا ما يعبر عنه في قوله "الحي ما وفرليش علاقات مهمة " فيمكن

تفسيره وفق تصور بورديو بحيث يعرفه " "مجموع الموارد الفعلية أو الكامنة التي ترتبط بامتلاك شبكة دائمة من العلاقات القوية أو الضعيفة، والتي تمنح الأفراد وصولاً إلى دعم وموارد قيمة(Bourdieu, 1986,pp248_249)هذا هو الحال في الاحياء الشعبية التي تعد شكلا من اشكال الاقصاء الاجتماعي ،يظهر أن البيئة الاجتماعية تفتقر إلى العلاقات المؤثرة،حيث لا تتعلق فقط بمحدودية الشبكات الاجتماعية داخل هذهالفضاءات ، التي غالباً ما تكون أفقية ومتشابهة من حيث الوضع الاجتماعي، مما يقلل من فرص الانفتاح على مجالات أوسع. وهذا ما يسميه بورديو بـ"العنف الرمزي"، حيث تفرض البيئة حدوداً غير مرئية على طموحات الأفراد،

أما في المناطق الريفية، كما في حالة المبحوث (م06)، فإن الوضع أكثر تعقيداً، حيث لا يقتصر الأمر على ضعف العلاقات، بل يشمل أيضاً نقص البنية التحتية، كما تقول: "الفرص قليلة بزاف، حتى الانترنت ضعيف"، وهو ما يعيق التواصل مع العالم الخارجي ويقلل من فرص الاستفادة من الموارد الحديثة، مما يعمق الفجوة بين الريف والمدينة، وهذا الوضع متعدد الأبعاد يمكن فهمه بشكل عميق في إطار أطروحة ريمون بودون حول عدم تكافؤ الفرص، حيث يرى أن "التفاوتات الاجتماعية المعقدة تنتج عن تفاعل ديناميكي ومعقد بين القيود البنيوية المفروضة من الخارج واختيارات الأفراد الحرة، ولكن المقيدة، داخل هذه الحدود المحددة مسبقًا،(Boudon,1974 ,pp29_60)ما يفسر ذلك ان الفاعل الاجتماعي لا يتحرك ضمن فضاء اجتماعي أو اقتصادي مستقل تاما، بل يعمل داخل بنية اجتماعية تحدد مسبقًا نطاق اختياراته الممكنة، وتضع حدودًا واضحة لطموحاته وإمكانياته.

في المقابل، نجد أن الأحياء الحضرية الراقية، كما في حالة (م07)، توفر بيئة غنية بالفرص اجتماعية واقتصادية مختلفة تمامًا وأكثر حيوية، حيث دينامية مواتية لإمكانية الاحتكاك بشبكات اجتماعية شديدة التنوع والنفوذ، والتي غالبًا ما تضم أفرادًا من ذوي المكانة المهنية والاجتماعية العالية، حيث تشير إلى وجود "احتكاك بناس يخدمو"، وهو ما يعكس أهمية الموقع الجغرافي في بناء رأس المال الاجتماعي. فهذه الأحياء تتيح فرص التفاعل

مع فئات اجتماعية متنوعة، بما في ذلك أصحاب القرار، مما يسهل الولوج إلى سوق العمل، ويمكن تفسير هذه الوضعية المواتية في ضوء ما يسميه بورديو بـ"الرأسمال الرمزي"، الذي يُعرفه بأنه "أي مورد، مادي أو غير مادي، يُنظر إليه ويُفسر باعتباره شرعيًا ويمنح الأفراد اعترافًا اجتماعيًا ومكانة مرموقة داخل المجتمع"(Bourdieu,1994,pp171_183)، فضمنيا العيش العيش في فضاءات اجتماعية راقية لا يوفر فقط إمكانية الوصول إلى موارد مادية وفيرة أو بنية تحتية متطورة، بل يمنح أيضًا الأفراد اعترافًا اجتماعيًا ضمنيًا ومكانة اعتبارية تسهل بشكل كبير من فرص الاندماج السلس في سوق العمل النخبوي، ويعزز بشكل كبير من فرص تحقيق النجاح المهني والترقي في المسار الوظيفي، مما يبرز الأبعاد غير المادية للمكان السكني.

أما الأحياء المتوسطة، كما في حالتي (م04) و(م05)، فتقدم فرصاً محدودة نسبياً، حيث توجد بعض الإمكانيات، لكن تبقى الحاجة إلى الجهد الشخصي والعلاقات قائمة، كما ورد في تصريحاتهم: "كاين شوية فرص بصح لازم تدفع روحك". وهذا يعكس أن الموقع المتوسط لا يضمن بالضرورة فرصاً كافية، بل يتطلب استراتيجيات فردية لتعويض النقص في الموارد، حيث يؤكد بودون ان الفاعلين الاجتماعيين" يتخذون قرارات عقلانية و محسوبة داخل الحدود و القيود التي تفرضها الفرص المتاحة لهم و التي ليست متكافئة .(Boudon,1974 ,p 29_95)، و بالتالي ان النجاح في هذه الفضاءات المتوسطة لا يرتبط فقط بالبنية الاجتماعية العامة أو بتوفر الفرص المحدودة، بل يعتمد بشكل كبير أيضًا على قدرة الفرد الفائقة على استثمار هذه الفرص المحدودة بحكمة وفعالية، وعلى عزيمته ومثابرته في التغلب على التحديات البنيوية المحيطة به، مما يجعل العامل الفردي حاسمًا في مساراتهم.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن مكان السكن يشكل آلية مركزية وحاسمة في عملية إنتاج اللامساواة الاجتماعية وإعادة إنتاجها على نطاق واسع، حيث يساهم في تحديد نوعية العلاقات الاجتماعية، وإمكانية الوصول إلى الموارد، وفق ما يؤكده بورديو في تحليلاته على البنية الاجتماعية و الهيمنة الرمزية وهو ما يعيد إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعيةبشكل

مستمر ، ويبرز كيف أن الممارسات اليومية تعزز هذه الهيمنة (Bourdieu,1994,pp160_175)، يضيف ريمون بودون بعدًا تحليليًا مهمًا يقوم على فكرة الفعل العقلاني للأفراد داخل قيود بنيوية غير متكافئة (Boudon,1974,pp45_60). وعليه، فإن المسارات التعليمية والمهنية للأفراد لا يمكن فهمها إلا باعتبارها نتيجة تفاعل معقد ومتشابك بين المجال السكني الذي يعيشون فيه، والبنية الاجتماعية الشاملة التي تحدد قواعد اللعبة، وأخيرًا، اختيارات الأفراد الواعية والمقيدة داخل هذه البنية االاجتماعية . هذا التفاعل الديناميكي هو الذي يفسر التباينات الواسعة في الفرص والنتائج بين الأفراد من خلفيات سكنية واجتماعية مختلفة.

3. نوع المؤسسة التعليمية في المرحلة الثانوية (المسار التربوي):

وعلى صعيد متصل، نجد أن "نوع المدرسة" يساهم في تشكيل الاستعدادات النفسية (Habitus) تجاه سوق العمل قبل الجامعة. فمن خلال المعطيات الميدانية المستخلصة، والتي تكشف عن تباين ملموس في الخبرات التعليمية للمبحوثين، يتحدد بشكل كبير بنوع المؤسسة التي التحقوا بها. هذه الفوارق ليست عشوائية، بل ترتبط بعمق بمستوى الدعم البيداغوجي المتاح، وجودة آليات التوجيه التربوي المتوفرة، بالإضافة إلى الموارد البشرية والمادية. على سبيل المثال، يلاحظ في بعض الحالات، لا سيما داخل المؤسسات التعليمية الواقعة في المناطق ذات الكثافة السكانية والأحياء الشعبية، نقص شديد وواضح في منظومة الدعم والمرافقة التربوية الشاملة. ويعكس هذا النقص حالة من القصور في قدرة المؤسسة على دعم التلميذ في بلورة مشروعه الدراسي والمهني الطموح، مما يقلص من قدرته على اكتساب وتطوير مهارات إضافية ضرورية تتجاوز الإطار التحصيلي التقليدي الذي يركز على الجوانب الأكاديمية.

وحسب ما صرح به المبحوث (م01) الذي درس في ثانوية ذات امكانيات محدودة، يصرح أن "ماكانش توجيه ولا دعم"، وهو ما يلخص تجربة تفتقر إلى أي إرشاد منهجي أو مساندة فعالة، مما يترك الطالب في مواجهة مستقبل غامض دون بوصلة واضحة. هذا الوضع يؤثر سلباً على تكوين الشخصية، ويحد من انفتاح الطلاب على فرص التكوين المتنوعة، ويعمق من الفجوة بين طموحاتهم وواقع الإمكانيات المتاحة لهم، وهذا يعكس ضعف التأطير التربوي داخل المؤسسة، وهو ما أثر عليه بشكل مباشر في بناء طموحاته، بحيث لم يتمكن من تطوير مهارات اضافية تساعده في المستقبل. هذا النوع من المؤسسات غالبا ما يكرس نوع من اللامساواة، لأن التلاميذ فيها لا يحصلون على نفس الفرص مقارنة بغيرهم. وبالتأصيل لهذا الواقع، نجد أن نموذج (1793) قد طور طرحاً تكمن مشكلته الأساسية في التساؤل حول" :هل تعكس عدم المساواة مواقف مختلفة اتجاه المدرسة، أم أنها

نتيجة لقرارات اتخذتها عائلات من أصول اجتماعية مختلفة، في كل مرحلة من مراحل التعليم الدراسي"(طارق،بلمهدي ،2022،ص207).

وفي هذا الصدد، ووفقاً لـ (Bernstein,1975,pp19_45) فإن "الاقتراح الأول هو السائد، حيث يعتمد اكتساب المعرفة التعليمية على المحيط الاجتماعي للطفل"، وهو ما يتطابق مع وصف المبحوث (م1)الذي رأى أن مدرسته في الحي الشعبي"' :ما عطتنيش تحفيز كبير ولا مهارات إضافيةو بهذا ينظمبرنشتاينإلى رؤية بورديو في أن عدم المساواة في التعليم ترتبط أساساً بسير المنظومة التعليمية؛ حيث "لا يفسر النجاح التعليمي للأطفال من خلال موهبتهم، ولكن من خلال تراثهم الثقافي، حيث يعتبر أن كل فرد يمتلك وبشكل أساسي على مؤهلات ورثها من والديه: رأس المال الثقافي (وهي المعارف بشكل عام، والتي يمكن استخدامها بشكل أساسي في المدرسة)، رأس المال الاقتصادي (جميع الموارد المادية)، ورأس المال الاجتماعي (العلاقات الاجتماعية)،(بلمهدي،طارق،2022،ص207).

وفي نفس السياق، المبحوثة (م02) تؤكد أن المؤسسة العمومية التي درست فيها لم تكن توفر نشاطات علمية أو ثقافية، بل فقط تركز على النجاح في البكالوريا، حيث تقول أن "الفرصة الوحيدة هي شهادة البكالوريا"، وهذا يعكس محدودية الدور الذي تلعبه المدرسة، ويجعل الطالب يعتمد على نفسه بشكل كبير، خاصة في ظل غياب التوجيه. وهذا يتماشى مع فكرة أن المدرسة يمكن ان تكون وسيلة لاعادة انتاج الفوارق الاجتماعية، بدل تقليصها.حيث يهمل تطوير رؤية شاملة تهدف إلى تنمية الكفاءات المتعددة والميول المهنية المتنوعة لدى المتعلمينفإن غياب هذه الرؤية الشمولية يؤدي إلى إهمال الجوانب المرتبطة بالتفكير النقدي، وحل المشكلات، والإبداع، والتواصل الفعال، وهي مهارات أساسية في سوق العمل الحديث. هذا الوضع يسهم في توليد حالة من عدم اليقين والقلق لدى التلاميذ فيما يتعلق باختياراتهم المستقبلية، ويجعلهم في كثير من الأحيان يعتمدون على مسارات غير مخططة بشكل واعٍ ومدروس، بل تكون ناتجة عن ضغوط اجتماعية أو معلومات غير كافية، مما قد يؤثر سلباً على رضاهم الوظيفي المستقبلي واستقرارهم المهني. كما أنه يؤدي إلى إقصاء

الميول الفردية والطاقات الكامنة التي لا تجد لها متنفساً داخل إطار تعليمي صارم يركز على التحصيل الأكاديمي فقط.

يمكن تفسير هذا التباين الملحوظ في الفرص والنتائج التعليمية في ضوء أطروحة عالم الاجتماع التربوي باسل بيرنشتاين، التي تؤكد على العلاقة الوثيقة بين اكتساب المعرفةالمدرسية والبنية الاجتماعية واللغوية للمتعلم (Bernstein.1975,pp85_110) حيث تختلف فرص النجاح تبعاً لاختلاف أنماط التنشئةوهو ما ينسجم أيضاً مع أفكار بيير بورديو حول "رأس المال الثقافي"، والذي يوضح أن المدرسة لا تعمل كفضاء محايد ومساواتي، بل إنها تسهم في إعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية والاقتصادية القائمة من خلال تكريس تفاوت غير متكافئ في امتلاك وتوزيع الموارد الثقافية(Bourdieu&Passeron,1970,p19)، فالمدرسة،بنظامها وقيمها ومناهجها، غالباً ما تفضل أشكالاً معينة من رأس المال الثقافي المكتسب من البيئة الأسرية، مثل المعرفة بالآداب والفنون، أو القدرة على التعبير اللغوي الراقي، أو حتى السلوكيات والتصرفات الاجتماعية المقبولة أكاديميا.

يتضح من خلال تحليل هذه المعطيات المتوفرة أن الفوارق البينية بين المؤسسات التعليمية لا تقتصر آثارها على مستوى التحصيل الدراسي الأكاديمي فحسب، بل تمتد لتشمل جوانب أعمق تتصل ببناء الطموحات المهنية، وتشكيل التصورات الذاتية حول القدرات والإمكانيات، وكذلك تحديد مدى الاستعداد الفعلي والواقعي للاندماج السلس والفعال في سوق العمل. ففي المؤسسات التي تعاني من محدودية في الإمكانيات، يُلاحظ ضعف ملحوظ في اكتساب المهارات العرضية أو المهارات الناعمة الضرورية للتوظيف المستقبلي، مثل مهارات التواصل، والعمل الجماعي، والتفكير النقدي، وحل المشكلات، والقدرة على التكيف مع المتغيرات. هذا الضعف ينجم بشكل مباشر عن غياب الأنشطة الموازية واللاصفية التي تعد بيئة خصبة لتنمية هذه المهارات، إضافة إلى ضعف منظومة التوجيه والإرشاد التي لا توفر الدعم الكافي لاكتشاف هذه المهارات وصقلها.

أما في الحالات التي درست في مؤسسات ذات مستوى جيد، مثل المبحوثة (م07)، فنلاحظ فرق واضح، حيث وصفت تجربتها بأنها "فرصة كبيرة"، وهذا يدل على أن المؤسسة وفرت لها بيئة تعليمية محفزة، ساعدتها على اكتساب معارف وثقة بالنفس. وهذا يبين أن نوع المؤسسة لا يؤثر فقط على التحصيل العلمي، بل كذلك على بناء الشخصية المهنية.مما يؤكد أن الاستفادة من المدرسة مرتبطة بـ "رأس المال الثقافي" المسبق، وفي هذا السياق يرى بورديو أن العادة الأساسية لبعض الأطفال / الطلاب "تعارض" العادة المدرسية للمدرسين، بحيث يمكن أن تتعارض العادات في الواقع بين الإثنين منذ اللحظة التي لا ينتمي فيها المدرس والطالب إلى نفس الطبقة الاجتماعية. وبالتالي فإن البيئة المدرسية مشبعة بثقافة الفصل الدراسي التي تتخلل ممارسات التدريس والتقييم؛ أي الفعل التربوي بأكمله: "إن أي فعل بيداغوجي هو عنف رمزي موضوعيا باعتباره فعل يفرض تعسفا ثقافيا من طرف سلطة تعسفية (Bourdieu&Passeron,1970,p19). ووفقاً لـ Bourdieu، يسعى الأفراد للمحافظة على وضعهم الاجتماعي أو تحسينه، فتصبح "المدرسة بذلك أداة لإعادة التكاثر الاجتماعي الذي يكون خدمة للطبقات المهيمنة، باعتبارها أنها لا تعامل بشكل متماثل الأطفال الذين يأتون من مجتمعات مختلفة، فتكون بذلك النتيجة وحيدة بإعادة خلق التفاوتات الاجتماعية، وبالتالي تصبح المدرسة لا تعزز مبدأ تكافؤ الفرص، بل تفرض عدم المساواة"(بلمهدي، 2022، الصفحات 207-208).

وفي حالات اخرى مثل (م03) و(م04)، نلاحظ أن التقييم كان "متوسط"، حيث ساهمت المؤسسة في بناء مستوى مقبول، لكن دون توفير فرص حقيقية للتميز. وهذا يعكس أن هناك فئة من المؤسسات التي تقع في الوسط، لا هي ضعيفة جدا ولا قوية، لكنها لا تمنح قيمة مضافة كبيرة للطلبة،الوضع الذي يعكس تفاوتاً داخلياً وبنيوياً ضمن النظام التعليمي نفسه، حيث لا تقتصر الفوارق على ثنائية "الجيد والسيئ"، بل تتضمن طبقات متعددة من جودة التعليم والفرص المتاحة، مما يحد من الحراك الاجتماعي الفعلي.

ويُضاف إلى ذلك أن غياب التوجيه المدرسي الفعال يمثل أحد أبرز العوامل المؤثرة بشكل سلبي في بناء المشروع المهني للمتعلمين. فقد صرح عدد كبير من المبحوثين بعدم تلقيهم أي مرافقة أو إرشاد منهجي يساعدهم على اختيار التخصص الدراسي الأنسب لقدراتهم وميولهم، أو على تحديد المسار المهني المستقبلي بشكل واعٍ ومدروس. هذا النقص في التوجيه يؤدي إلى حالة من الضبابية وعدم اليقين، ويجعل اتخاذ القرارات المستقبلية عملية عشوائية محفوفة بالمخاطر، وقد يدفع الطلاب نحو خيارات لا تتناسب مع قدراتهم أو طموحاتهم الحقيقية، مما يسبب إهداراً للمواهب والطاقات.

وبذلك، يمكن القول إن نوع المؤسسة التعليمية يسهم بشكل مباشر ومحوري في تشكيل الفرص المستقبلية المتاحة للأفراد، سواء من خلال جودة التكوين والتعليم الذي تقدمه، أو من خلال مستوى التوجيه والإرشاد الذي توفره، أو من خلال طبيعة البيئة البيداغوجية الشاملة التي تحتضن المتعلم. وهذا يجعل المدرسة ليست مجرد فضاء لاكتساب المعرفة والتعلم النظري، بل هي أيضاً آلية اجتماعية قوية تسهم بفعالية في إعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية القائمة، أو على النقيض من ذلك، تعمل على تقليص هذه الفوارق وتوفير فرص متكافئة، وذلك اعتماداً على السياقات المؤسسية والسياسات التربوية التي تعمل فيها.

4. أثر المستوى التعليمي للوالدين على الطموح المهني:

يمثل الوسط الأسري مكوناً جوهرياً في توجيه المسار الدراسي والمهني للافراد، نظراً لدوره في صياغة منظومة القيم والمعتقدات، وفي بناء التصورات الأولية حول المستقبل. إن تأثير الأسرة لا يقتصر على توفير الموارد المادية الضرورية للحياة، بل يمتد ليشمل أبعاداً أعمق تتصل بالرأسمال الرمزي والثقافي الذي ينتقل عبر الأجيال، وتتجسد في أنماط التفكير، واللغة، والممارسات الثقافية. هذه الأبعاد تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في توجيه الاختيارات التعليمية والمهنية للأبناء، وتُعنى بتحديد سقف طموحاتهم وآمالهم.

وفي هذا الإطار، يظهر بوضوح أن مستوى التعليم لدى الوالدين والتوجيه الأسري يلعب دور مهم في تحديد مسار الأبناء، سواء من ناحية الدراسة أو حتى من ناحية الطموحات المهنية مايؤثر مباشرة في نوع الدعم الذي يتلقاه، والذي يتجلى إما في التوجيه المباشر والمنهجي، أو من خلال تهيئة بيئة منزلية محفزة تشجع على الاستكشاف المعرفي، وتغرس قيمة التعلم المستمر. هذا التباين في الموارد الأسرية يعكس بدوره الفروقات الجوهرية في امتلاك وتراكم الرأسمال الثقافي والاجتماعي بين مختلف الشرائح الأسرية، والتي تنعكس بوضوح على تباين فرص النجاح الأكاديمي والتقدم المهني في مراحل الحياة اللاحقة، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج التراتبية الاجتماعية، يظهر بوضوح أن مستوى التعليم لدى الوالدين والتوجيه الأسري يلعب دور مهم في تحديد مسار الأبناء، سواء من ناحية الدراسة أو حتى من ناحية الطموحات المهنية.

على النقيض من ذلك، تبرز بعض الحالات الميدانية التي تبرز قصورا بنيويا في التوجه الاسري ، كما جاء في تصريح المبحوث (م01)، وهو ما افاده في قوله "ماكانش توجيه ولا نصائح". هذا النقص في التوجيه يعكس ضعف شبكات العلاقات الاجتماعية والتي توفر فرصاً للتواصل وتبادل الخبرات، إضافة إلى نقص المعرفة التوجيهية المتخصصة، ويمكن فهم هذا الوضع في إطار ضعف "الرأسمال الاجتماعي" داخل البيئة الأسرية، حيث يؤدي غياب الروابط الداعمةوالعلاقات الموجهة إلى تقليص فرص الفرد في الاستفادة من الخبرات العملية والنصائح الضرورية لبناء مساره(Bourdieu, 1986,pp,248_252)، مما يجعله عرضة للتردد وعدم اليقين.

اضافة الى ذلك، فإن هذا العجز في التوجيه غالباً ما يدفع الأفراد إلى الاعتماد على استراتيجيات فردية ذاتية لملء هذا الفراغ الإرشادي ،إلا أن هذه الاستراتيجيات، في غياب الدعم المؤسسي المنظم أو الإسناد العائلي الممنهج، تظل محدودة الأثر والفعالية وتكتفيها احتمالات الفشل بشكل اكبر، ما ينسجم ذلك مع طرح بودون الذي يرى ان الأفراد يتخذون قراراتهم ضمن مجموعة من القيود الاجتماعية الموضوعية التي تحد بشكل ملموس من نطاق

خياراتهم المتاحة (Boudon,1974,pp29_60)، ولا يمكن تجاوزها بمجرد الإرادة الفردية. هذه القيود تحدد ليس فقط طبيعة الفرص المتاحة، بل أيضاً تصورات الأفراد عن هذه الفرص ومدى إمكانية تحقيقها.

أما فيما يخص المستوى التعليمي الضعيف، كما هو الحال مع المبحوث (م06)، لا يرتبط ضعف التوجيه الأسري بالضرورة بالإهمال المباشر أو الوعي المتدني، بل قد يكون نتيجة حتمية لمحدودية المستوى التعليمي للوالدين أو نقص إدراكهم العميق لأهمية التوجيه في المراحل المفصلية من حياة الأبناء، ما تجلى بوضوح في تصريحه "فإني أعتقد أن أسباب نقص التوجيه ليست دائماً نتيجة للإهمال، بل أحياناً تكون بسبب ضعف الوعي أو محدودية الإمكانيات"، وهذا الوضع مايعكس ضعف في الرأسمال الثقافي المتاح للأسرة، حيث تفتقر هذه الأسر إلى الأدوات المعرفية والمنهجية التي تمكنها من مرافقة أبنائها بكفاءة في مساراتهم الدراسية والمهنية المعقدة. هذا القصور يدفع الأبناء إلى مواجهة التحديات المصيرية بشكل فردي، ويحد من قدرتهم على استثمار الإمكانيات المتاحة لهم ، مما يساهم بشكل فعال في إعادة إنتاج نفس الشروط الاجتماعية واللامساواة عبر الأجيال المتعاقبة (Bourdieu & Passeron, 1970).

قد لايدرك الأبناء أو ذووهم قيمة بعض الخيارات التعليمية، أو قد لا يتمكنون من الوصول إلى المعلومات الضرورية حول المنح الدراسية، أو المسارات الجامعية الواعدة، مما يضعهم في موقعضعف تنافسي منذ البداية.

تتوافق هذه المعطيات الميدانية معبعض الدراسات النظرية التي تؤصل لهذا الأثر، وقد أشارت دراسة (سومرفيل) إلى أن مستوى تعليم الوالدين يؤثر بشكل مباشر في تنمية قدرات الأبناء المهنية، نظراً لما يتبعه من دوافع ومحفزات تربوية تعمل على تقوية التطلعات المستقبلية والوظيفية لهم، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للوالدين كلما كان محفزاً لزيادة القدرات التحصيلية والأكاديمية للأبناء، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تطلعاتهم الثقافية المبكرة، حيث يتاح لهم العديد من الفرص المهنية المتنوعة التي تتقارب مع قدراتهم

الشخصية والعلمية(Margaret، 2013).وتُبرز هذه الدراسات، على نحو متواترأن رأس المال الثقافي الموروث ضمن السياق الأسري يُسهم بشكل جوهري في تشكيل مسارات الأفراد وتوجيهها. يتأتّى ذلك من خلال تيسير انتقال المعارف المحددة، والقيم المعززة، والمواقف الإيجابية التي تحفز الاستثمار المستدام في التحصيل العلمي، بوصفه وسيلة للتقدم الاجتماعي. ويتجاوز هذا النمط من رأس المال مجرد امتلاك الشهادات الأكاديمية،إذ يتضمن منظومة من الكفاءات العملية، والممارسات المتجذرة، وأنماط التفكير المنهجي التي تُصقل لدى الأفراد منذ المراحل العمرية المبكرة، وهو ما يُكسبهم أفضلية تنافسية ملحوظة في السياقين التعليمي والمهني على حد سواء.

في الإطار ذاته، لا يمكن إغفال الأثر العميق للأنشطة الثقافية التي تمارس داخل الوسط الأسري، مثل عادة المطالعة المنتظمة، والمشاركة في النقاشات الفكرية الهادفة، والتي تسهم بشكل ملحوظ في تنمية الثقة بالنفس وتوسيع آفاق التفكير لدى الأبناء. يتجلى هذا الأثر بوضوح في المبحوثة (م02) تبين حالة مختلفة، اين صرحت في قولها "وين لقات دعم وتشجيع من الوالدين، خاصة في المطالعة وتعلم مهارات جديدة،" ما يعني انها استفادت من بيئة أسرية مشجعة على القراءة واكتساب المهارات الجديدة، مما كان له دور أساسي في بناء ثقتها بقدراتها الذاتية وتكوين تصور إيجابي ومفعم بالأمل حول مستقبلها ،علاوة على ذلك ،تبين حالة المبحوث (م03)، ان الاب يمتلك مستوى "جامعي" ما يعني عند امتلاكه لمستوى مرتفع فان التوجيه التوجيه المباشر والمنهجي، إضافة إلى النصائح المستمرة التي يقدمها الوالد ،ما تجعله رافداً أساسياً لا غنى عنه في بناء المسار الدراسي والمهني للأبناء، هذه الأمثلة تعكس بوضوح الدور الجوهري الذي يلعبه الرأسمال الثقافي في إحداث التمايز بين الأفراد داخل المجتمع،وتؤكد على أن الأسرة ليست مجرد وحدة بيولوجية، بل هي مؤسسة اجتماعية تُعيد إنتاج الفوارق والامتيازات(Bourdieu,1986,pp248_252).

كما نلاحظ أن في الحالات التي يتميز فيها الوالدين بمستوى تعليمي جامعي كما بالنسبة للمبحوث (م07)، يكون التوجيه أوضحبدرجة اكبر من الوضوح والتنظيم،وتكون الطموحات

المهنية لديهم أكثر اتساعاً وواقعية. يعزى ذلك إلى إدراك الأسرة العميق لأهمية التعليم كأداة رئيسية لتحقيق الحراك الاجتماعي والارتقاء الطبقي، مما يدفعهم إلى توفير أفضل الموارد والإرشادات لأبنائهم. هذا الوضع يمنح هؤلاء الأفراد أفضلية نسبية واضحة مقارنة بأقرانهم الذين ينتمون إلى أسر ذات رأسمال ثقافي أقل، ويؤكد ان الفوارق في الموارد الاسرية تترجم الى فوارق في الفرص المستقبلية، حيث يرى بودون ان البنية الاجتماعية تلعب دوراً حاسماً في تحديد النتائج التعليمية والمهنية للأفراد، بغض النظر عن قدراتهم الفردية. (Boudon, 1974,pp29_60)

وفي سياق متصل، يلعب دور الأم تحديداً محوراً جوهرياً في تشكيل هذا الوعي، حيث يؤثر مستوى تعليم الأمهات بشكل خاص في تنمية التطلعات الفكرية والمهنية للأبناء، واستعدادهم المناسب لاكتشاف المهن التي تناسبهم، كونها أكثر قرباً من الأبناء في معظم الأوقات(Dubow Eric F، 2008). وهو ما يفسر قدرة المبحوثين ذوي الأمهات المتعلمات (كالأستاذة في حالة م10، وممرضة في حالة (م7) على بناء استراتيجيات مهنية واضحة ومبكرة مقارنة بغيرهم، تتسم بالواقعية والتخطيط المسبق، مما يمنحهم ميزة تنافسية في سوق العمل . فالأم المتعلمة غالباً ما تكون أكثر اطلاعاً على الفرص التعليمية والمهنية، وأكثر قدرة على توجيه أبنائها نحو الخيارات الأفضل، وأكثر تشجيعاً لهم على المثابرة والاجتهاد.

استنادا لما سبق يمكن القول أن التوجيه الأسري ومستوى تعليم الوالدين عنصر اساسي في بناء المسار المهني، وأن التباين المتراكم في هذا الجانب يساهم بشكل كبير في اعادة انتاج اللامساواة داخل المجتمع ، فالأفراد الذين ينعمون برأسمال ثقافي واجتماعي مرتفع، يتمتعون بفرص أكبر لتحديد أهدافهم بوضوح، وصياغة خطط واقعية لتحقيقها وفي المقابل يجد الأفراد المحرومون من هذا الرأسمال أنفسهم أمام مسارات أكثر غموضاً، ومحفوفة بتحديات أكبر، حسب ما طرحاه بورديو وباسرون استمرارية الامساواة عبر الأجيال (Bourdieu&Passeron,1970,pp72_90)، مما يؤكد الحاجة إلى سياسات اجتماعية

وتعليمية تهدف إلى تعويض هذه الفوارق وتوفير فرص متكافئة للجميع، من أجل كسر دائرة إعادة إنتاج اللامساواة.

5. الشعور الذاتي بالانتماء الطبقي وتمثلات المكانة الاجتماعية:

يعتبر الشعور بالانتماء الطبقي من العوامل النفسية والاجتماعية التي لها تأثير كبيرفي بناء تطلعاتهم المستقبلية ، حيث لا يتعلق الامر فقط بالوضع المادي، بل يتشكل كذلك من خلال التصور الذاتي للفرد عن مكانته ضمن الهرم. ومن خلال تصريحات المبحوثين، يتضح أن هذا أن عملية تحديد الانتماء الطبقي تستند إلى مجموعة من المعايير، من أبرزها مستوى الدخل، وجودة الظروف المعيشية، والوضع الأسري العام. هذه المعايير تجسد ما أسماه بيير بورديو الفروق الاجتماعية التي يعيشها الفرد مما يكون للشعور دور مباشر في تحديد سقف الطموح.

وهذا يظهر بوضوح في تصريح المبحوث (م01)، بحيث يصف نفسه ياته ينتمي الى طبقة الفقيرة، يعبر بشكل واضح عن محدودية طموحاته، حيث يقول: "نخمم غير في خدمة تسترني"، هذا التصريح يكشف عن مستوى طموح مقتصر، يتركز بالأساس على تلبية المتطلبات المعيشية الجوهريةوهذا يعكس نوع من القناعة المفروضة، التي تجعل الفرد يركز فقط على تلبية الحاجات الأساسية، دون التفكير في التقدم أو تحقيق طموحات كبيرة. هذا ما يسميه بورديو بالعنف الرمزي، حيث يتم استبطان الفوارق الاجتماعية وإعادة إنتاجها بشكل غير واعٍ، (Bourdieu,1994 ,pp167_175)مما يدفع الافراد الى التسليم بقيودهم الاجتماعية وكانها جزء طبيعي من الواقع.

نفس الشيء تشير المبحوثة (م02)، التي تصنف نفسها ضمن الطبقة الدنيا، وتؤكد أن هذا الشعور "يحد من طموحاتها"،"اللي ما عندوش معريفة يضيع." مما يؤكد ان الوضع الطبقي لا يختبر فقط كتجربة مادية ، بل يتجلى كذلك كاطار معرفي يشكل اختيارات الفرد ويحدد مساراته المهنية المحتملة، مايدل ايضا انه بناء ذهني يؤثر على سلوك الفرد.

وعلى النقيض ، تظهر أن المبحوثة (م07)، وهي منتمية الى شريحة طبقة متوسطة عليا، تعبر عن افاق اوسع لطموحاتها ، حيث تقول" أنها تريد العمل في شركة خاصة أو عبر الانترنت"، الامر الذيي يعكس مستوى ثقة في النفس، مدفوعًا بتوفر موارد مادية ورمزية تعينها على تصور مسار مهني يتسم بمرونة وانفتاح. ، ما يتفق ذلك مع ما ذكره بورديو في كتابه" التمييز" حيث ان الافراد الذين يشعرون بأنهم ينتمون الى طبقات مريحة، غالبا ما يكون لديهم تصور إيجابي عن المستقبل(Bourdieu, 1984,pp114) ما يعكس ذلك مكانتهم في النسق الاجتماعي .

بينما تكون الطموحات لدى الفئات المتوسطة، كما يبرز في حالة المبحوثين (م03) و(م04)، بالاعتدال مرتكزة عن السعي فنلاحظ أنها تتبنى طموحات معتدلة، حيث تحاول تحسين وضعها من خلال الاجتهادالسعي لتحسين الوضع الاجتماعي عبر الجد والاجتهاد، دون أن تبلغ مستويات الطموحات العالية جدًا أو تقتصر على الضروريات الأساسية، ما يظهر ذلك توازنا يتسق مع موقعهم الوسطي ضمن التدرج الاجتماعي ، يشير بورديو ان أن فهم الأفراد لمكانتهم الاجتماعية يُشكل مرجعية توجه سلوكياتهم وتوقعاتهم المستقبلية(ستيفان شوفالييه- كريستيان شوفيري ،2013، الصفحات 141-143).

إن الربط بين "أقوال المبحوثين" وبين "مفاهيم بورديو" يكشف أن الطالب الجامعي لا يبحث عن عمل بجهده الفردي فقط، بل هو "محكوم" ببيئته الأولى. فمن يملك "الوساطة العائلية" يتبع استراتيجية اقتحام، ومن يفتقدها يتبع استراتيجية انتظار، فان الانتماء الطبقي لايقتصر على تحديد مستوى الطموح فحسب، بل يتعداه ليشمل الإمكانات المهنية المستقبلية. إذ غالبًا ما يتجه الأفراد من الشرائح الاجتماعية الأدنى نحو قبول وظائف تتسم بالبساطة وتوفر حدًا أدنى من الاستقرار، بينما يتطلع أبناء الطبقات الأكثر يسرًا إلى الحصول على فرص عمل ذات مكانة اجتماعية وقيمة مادية أرفع، مستغلين بذلك ما يمتلكونه من موارد متنوعة، كما يكون تفسير هذه الظاهرة بمفهوم" الرمز والسلطة" حيث تسهم السلطة

في استدامة الفروقات الاجتماعية عن طريق توجيه طموحات الأفراد (عبد السلام بنعبد العالي،2007) بما يتناسب مع مواقعهم داخل البنية الطبقية.

بناءا على ماتقدم، يكمن الشعور بالانتماء الطبقي في توجيه الطموحات، حيث أن الأفراد من الطبقات الدنيا يميلون الى تقليص طموحاتهم، بينما الأفراد من الطبقات العليا يوسعون آفاقهم. . وهذا بدوره يسلط الضوء على الطبيعة الهيكلية لإعادة إنتاج اللامساواة ضمن النسيج الاجتماعي.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا التحليل السوسيولوجي، يتبين أن التفاوتات الاجتماعية البنيوية ليست مجرد فروق مؤقتة بين الطلبة. الظاهرة أعمق من ذلك بكثير. هناك نظام متجذر يعيد إنتاج نفسه باستمرار من خلال مؤسسات التنشئة، والتعليم، وسوق العمل. الطالب لا يدخل الجامعة فاعلًا محايدًا، بل يحمل معه رصيدًا مختلفًا من رأس المال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. منذ اللحظة الأولى، تحدد هذه الموارد موقعه داخل البنية التعليمية وترسم حدود إمكاناته لاحقًا. وبهذه الطريقة، تصبح الجامعة عمليًا مساحة لإعادة توزيع الامتيازات، أكثر من كونها وسيلة فعلية لتحقيق الحراك الاجتماعي.

وضحت النتائج أن الأصل الاجتماعي، مهنة الأبوين، المستوى التعليمي للأسرة، وحتى مكان الإقامة، كلها عوامل بنيوية قوية ترسم مسارات الطلبة وتوجه اختياراتهم الأكاديمية والمهنية. الطلبة القادمون من أسر ميسورة أو تتمتع برأسمال ثقافي مرتفع يندمجون بسهولة في المجال الجامعي، يفهمون قواعده الضمنية، ويستفيدون من شبكة دعم واسعة. في المقابل، يواجه أبناء الأوساط الشعبية أو الريفية تحديات مضاعفة بسبب محدودية الموارد والدعم وضعف الشبكات الاجتماعية. هنا تظهر آليات "الاصطفاء الخفي" التي تعمل بصمت داخل المؤسسة التعليمية، فتسهم في إعادة إنتاج التراتب الاجتماعي دون الحاجة إلى إعلان أو نصوص واضحة.

إذاً، إن فهم التفاوتات الاجتماعية البنيوية يتطلب النظر إليها كنتيجة لتشابك عوامل اقتصادية وثقافية ورمزية. هذا الفهم يسمح لنا بتجاوز النظرة الاختزالية السائدة التي ترد النجاح أو الفشل للجهد الفردي فقط المسألة ليست فقط قدرات ذاتية ، بل ترتبط أساسًا بعدالة الشروط الأولية التي ينطلق منها كل فرد. لهذا، معالجة هذه التفاوتات تقتضي سياسات تعليمية واجتماعية شاملة تعيد توزيع الموارد، وتعزز الدعم والمرافقة، وتضمن فعلاً عدالة الاندماج الأكاديمي والمهني.

تمهيد

يعد تحليل البنية الاجتماعية وفهم آليات اشتغالها من أهم القضايا التي اهتمت بها الدراسات السوسيولوجية، خاصة في ظل ما يشهده المجتمع من تفاوتات اجتماعية واقتصادية متزايدة. وفي هذا السياق، تبرز كل من النظرية البنائية الوظيفية ومقاربة الشبكات العلائقية القرابية كإطارين نظريين أساسيين لفهم كيفية تنظيم العلاقات داخل المجتمع، ودور المؤسسات الاجتماعية، وعلى رأسها الأسرة، في تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي. كما تسهم هذه المقاربات في تفسير كيفية إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي، من خلال إبراز دور الروابط القرابية والعلاقات الاجتماعية في التأثير على الفرص الحياتية للأفراد، لاسيما في مجال التشغيل. وعليه، يسعى هذا الفصل إلى تسليط الضوء على هذه الأبعاد النظرية وتحليل انعكاساتها على الواقع الاجتماعي المدروس.

1-الشبكات العلائقية القرابية:

تُعد بنية الشبكات العلائقية، وتحديداً الشبكات القرابية، محوراً أساسياً في دراسة آليات إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي. يتجاوز دور هذه الشبكات كونها مجرد روابط بيولوجية؛ فهي تُشكل مصدراً اجتماعياً حيوياً يندرج ضمن مفهوم "رأس المال الاجتماعي"، يمثل في هذه الدراسة "مجموعة الموارد الفعلية أو الكامنة المرتبطة بامتلاك شبكة دائمة من العلاقات(Bourdieu,1986,p.284) ، والذي يمارس تأثيراً مباشراً على فرص الأفراد في الوصول إلى سوق العمل. يتناغم هذا المنظور مع أطروحات نظرية الشبكات الاجتماعية، التي تفترض أن الفاعلين الاجتماعيين لا يتصرفون بمعزل عن سياقاتهم، بل ضمن منظومات علائقية تحدد مساراتهم وتضع قيوداً على تصرفاتهم ، ما يبين ان غياب الشبكات يضع بعض المبحوثين ضمن وضعية قريبة من التهميش الاجتماعي .

تشير معطيات المقابلات التي أُجريت مع المبحوثين إلى تباين ملحوظ في حجم وجودة الشبكات القرابية لديهم، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على مساراتهم التعليمية والمهنية. فتبرز حالة المبحوث (01) غياباً يكاد يكون تاماً لشبكة قرابية ذات نفوذ، حيث أشار بقوله:

"ما عندنا حتى واحد في الإدارة" و"ما نقدرش نعتمد عليهم في الخدمة". تُجسد هذه الحالة قصوراً في رأس المال الاجتماعي، مما يفرض عليه الاعتماد الكلي تقريباً على جهده الشخصي لتحقيق أهدافه ، يمكن تفسير هذه الظاهرة في سياق تحليلات بيير بورديو، الذي يرى أن الأفراد المنحدرين من أوساط اجتماعية شعبية يميلون إلى افتقارهم لشبكات علاقات قوية، الأمر الذي يُقيد فرص حراكهم الاجتماعي ويُسهم في استدامة التفاوتات.

في سياق متصل، يشير بورديو وباسرون في مؤلفهما "الورثة" (Les Héritiers) إلى أن"يستمر تأثير الأصل الاجتماعي طوال فترة التعليم ويصبح ملحوظاً بشكل خاص في التغيرات التي تطرأ على المسار الدراسي"(Bourdieu&Passeron,1973,p54)بمعنى أن غياب الشبكات الداعمة لا يقتصر تأثيره على فرص التوظيف فحسب، بل يتسع ليشمل تشكيل المسار التعليمي برمته، إذ يُحرم الأفراد بذلك من الوصول إلى موارد غير مادية قد تُسهل تحقيق النجاح الأكاديمي والمهني.

على النقيض من ذلك، تظهر حالة المبحوث (02) امتلاكه لشبكة قرابية ذات امتداد دولي، تضم أقارباً مقيمين في أوروبا، الأمر الذي قد يوفر له فرصاً مهنية أوسع. وقد صرح في هذا السياق: "عندي أقارب يعيشون في أوروبا، وهذا قد يفتح لي فرص عمل خارج الجزائر". هنا، نلاحظ أن نوعية الشبكة (علاقات عائلية ذات نفوذ خارجي) تؤثر على احتمالات التحول المهني،رغم تُعد هذه الحالة مثالاً على رأس المال الاجتماعي العابر للحدود، الذي من شأنه توسيع نطاق الفرص المتاحة. بيد أن اعتماد المبحوث على هذه الشبكة يبدو محدوداً، إذ يؤكد على أهمية الكفاءة الفردية، مما يشير إلى إدراكه للترابط بين الجهد الشخصي وموارد الشبكات العلائقية.

في هذا السياق، تتسق مع رؤية جيمس كولمان، الذي يرى أن رأس المال الاجتماعي لا يقتصر على مجرد وجود العلاقات، بل يتجلى في قدرة هذه العلاقات على تزويد الأفراد بموارد ملموسة قابلة للاستثمار.(Coleman,1988, p98) فالشبكات التي تتميز بجودة عالية، والتي تضم فاعلين يحتلون مواقع مؤثرة، تُظهر فاعلية أكبر في تسهيل الوصول إلى فرص العمل،

بينما تظل الشبكات الأقل قوة محصورة في تبادل المعلومات دون أن تُحدث تحولاً جوهرياً في مسارات الأفراد.

وفيما يتعلق سوابق الاعتماد على الشبكات القرابية، تُظهر البيانات تبايناً لافتاً؛ فبينما أفاد بعض المبحوثين عن تجارب سابقة في الاستعانة بالأقارب أو المعارف، لم تُسجل هذه الخبرات لدى آخرين، سواء بسبب ضعف الشبكة ذاتها أو لعدم الثقة في جدواها. يعكس هذا التباين ليس فقط اختلافاً في وجود الشبكات، بل أيضاً في قدرتها على التفعيل، مما يؤكد أن هذه الشبكات لا تمثل مجرد موارد كامنة، بل تستلزم استراتيجيات معينة لتسخيرها والاستفادة منها.

تُجسد حالة المبحوث (03) هذا النمط بوضوح، حيث يقتصر نطاق علاقاته على الأصدقاء وزملاء الدراسة، وقد أشار إلى أن هذه العلاقات توفر له معلومات بشأن فرص العمل المتاحة فحسب، دون أن تمنحه دعماً مباشراً في عملية التوظيف. تعكس هذه الحالة ما يمكن وصفه ب"الشبكات متوسطة الفعالية"، التي تؤدي دوراً توجيهياً، لكنها لا تُحدث تغييراً جذرياً في هيكل التفاوت الاجتماعي القائم.

في المقابل، تكشف حالة المبحوث (04) عن حقيقة مفادها أن مجرد وجود علاقات قرابية ضمن دوائر إدارية لا يضمن بالضرورة فعاليتها المرجوة، حيث أشار بقوله: "بصراحة العلاقات تعاون شوية". يشير هذا إلى أن جودة العلاقة وموقعها ضمن البنية الاجتماعية يُعدان أكثر أهمية من مجرد حضورها، وهو ما يتماشى مع الأطروحات السوسيولوجية التي تميز بين العلاقات الاسمية وتلك التي تُعد فعالة ومؤثرة.

على النقيض من ذلك، تُقدم حالة المبحوث (07) نموذجاً لشبكة قرابية تتميز بالقوة والفعالية، حيث ذكر أن والده يتمتع بعلاقات قوية في قطاع التعليم، مما يفتح له آفاقاً مهنية ملموسة. توضح هذه الحالة كيف يمكن لرأس المال الاجتماعي أن يُشكل أداة حقيقية لتجاوز التفاوتات، وذلك عبر توفير فرص قد لا تكون متاحة للآخرين.

يكشف هذا التحليل أن الشبكات القرابية تضطلع بدور محوري في تحديد فرص الأفراد، لا سيما من حيث جودتها وقابليتها للتفعيل، إضافة إلى موقعها ضمن البنية الاجتماعية. وبناءً عليه، فإن التباين في رأس المال الاجتماعي بين الأفراد يؤدي إلى تفاوت موازٍ في فرص الالتحاق بسوق العمل، مما يسهم في استدامة الهياكل الطبقية، على نحو ما أشار إليه بيير بورديو.

لذا، لا يمكن استيعاب مسارات الإدماج المهني بمعزل عن دراسة معمقة للشبكات العلائقية، التي تُمثل إحدى الآليات الجوهرية، وإن كانت غير ظاهرة، في إعادة إنتاج أو تفكيك التفاوتات الاجتماعية ضمن المجتمعات المعاصرة.

2-الشبكات العلائقية خارج الأسرة:

في فهمنا للمجتمع والسلوك البشري، غالبًا ما نميل إلى التركيز إما على خصائص الأفراد (مثل سماتهم الشخصية أو دوافعهم) أو على خصائص الجماعات الكلية (مثل الثقافة أو البنية الطبقية). ومع ذلك، تقدم نظرية الشبكات الاجتماعية Social Network) (Theory - SNTمنظورًا مختلفًا وقويًا يركز على "العلاقات" بين الفاعلين (سواء كانوا أفرادًا، أو جماعات، أو منظمات) كعامل أساسي في تشكيل السلوك، وانتشار المعلومات، وممارسة التأثير، وتوزيع الموارد. لا ترى هذه النظرية الأفراد كذرات منعزلة، بل ك "عقد (Nodes) " متصلة بـ "روابط (Ties) "متنوعة، وتشكل هذه الشبكة من العلاقات بنية لها خصائصها وتأثيراتها الخاصة. إن تفسير هذه الشبكات يساعدنا على فهم كيف أن موقعنا داخلها، وطبيعة علاقاتنا، يمكن أن يؤثر بشكل كبير على فرصنا، وسلوكياتنا، وحتى على صحتنا ورفاهيتنا. تهدف هذه المقالة إلى تقديم تحليل سوسيولوجي معمق لأسس نظرية الشبكات الاجتماعية، واستكشاف مفاهيمها الأساسية، وتقييم تطبيقاتها المتعددة في فهم العديد من الظواهر الاجتماعية المعاصرة (الصعيدي،احمد مجدي،2025،الصفحة06).

تربط نظرية الشبكات الاجتماعية بين خصائص الأفراد والجماعات من خلال التركيز على العلاقات بين الفاعلين، حيث تُظهر أن قوة وتأثير هذه الشبكات، سواء كانت عائلية أو

مهنية، تؤثر بشكل مباشر على فرص الأفراد وسلوكياتهم، كما يتضح في تجارب المبحوثين التي تؤكد أن العلاقات خارج الأسرة، خاصة مع الأصدقاء والزملاء والأساتذة، تلعب دورًا حاسمًا في توفير موارد ودعم مهني، مما يعكس أهمية تحليل الشبكات الاجتماعية في فهم الظواهر الاجتماعية وطرق تأثيرها على حياة الأفراد.

من خلال اجابات المبحوثين تبين أن علاقة المبحوثين مع علاقاتهم خارج العائلة تظهر أهمية كبيرة، فالكثير منهم يعول على الأصدقاء، الأساتذة، والزملاء كمصدر رئيسي لدعم فرص العمل، يقول المبحوث (01) " ما نعرف حتى واحد يقدر يدخلني نخدم، العلاقات خارج العائلة ضعيفة"، وهنا يعكس ضعف شبكته الاجتماعية خارج الأسرة،ما يشير الى قصورٍ في شبكته الاجتماعية، ويُبرز ضعف اندماجه ضمن أوساطٍ قد تُتيح له فرصًا مهنية. تُعد هذه الحالة مثالاً لما يمكن وصفه بـ"الهشاشة العلائقية"، حيث يحدّ ضعف الروابط خارج الإطار الأسري من إمكانية الوصول إلى الموارد، لا سيما في بيئاتٍ وظيفيةٍ تعتمد بشكلٍ غير رسمي على العلاقات الشخصية.

في المقابل، أوضح المبحوث (02) أن علاقاته مع الأساتذة والزملاء "قوية إلى حد ما"، ويقول: "أقدر أن علاقاتي مع أساتذتي قوية إلى حد ما، لأنها كانوا دائمًا دعمًا لي". هنا، نرى أن العلاقات التي تعتمد على الزمالة والتوجيهات الأكاديمية تعتبر ذات جودة متوسطة، ويمكن أن تساعد في الحصول على معلومات أو نصائح، لكنها لا تضمن فرص توظيف مباشرة.

واصفًا إياها بمصدرٍ للدعم. في حين، يعبر المبحوث (03) عن علاقات مع أصدقاء وزملاء الدراسة ، يصفها بأنها متوسطة القوة، ويقول: "هذه العلاقات مفيدة أكثر في التوجيه وليس التوظيف المباشر". إذن، العلاقات خارج الأسرة هنا لا تتعدى كونها أدوات توجيهية، وليست أدوات مباشرة لولوج سوق العمل، إلى فائدة هذه العلاقات في التوجيه لا في التوظيف المباشر، وهو ما تلاقَت فيه رؤيته مع المبحوث (04)الذي رأى أنها تقدم العون في الإرشاد أكثر من إتاحة فرص العمل من خلال قوله "يمكن أن يساعدوني في التوجيه أكثر من

التوظيف"، وهو يعكس أن العلاقات هنا تتسم بالوظيفية أكثر منها بالنفوذ، وهي تلعب دوراً في التوجيه المهني أكثر منها في ضمان التوظيف المباشر، ما تُبيّن هذه الحالات أن العلاقات غير الأسرية تؤدي في المقام الأول وظيفةً معرفيةً وإرشادية، بيد أنها لا تُسفر بالضرورة عن فرص عملٍ ملموسة، ما أكده علماء الاجتماع رأس المال الاجتماعي يمتد خارج الأسرة ليشمل شبكة علاقات مهنية، أصدقاء، ومعارف، تساعد في توفير فرص وتسهيل الوصول إلى الموارد"(عاشور2000-2012،الصفحات 51_56). إذن، الشبكات خارج الأسرة تعتبر وسيلة هامة وضرورية، خاصة في مجتمعات تعتمد على التسهيلات الشخصية، وهي تؤثر بشكل مباشر على فرص التوظيف، إذ أن العلاقات الواسعة والمتنوعة توفر فرص أكثر، وتساعد في تجاوز الحواجز البيروقراطية أو الاجتماعية.

من جهة أخرى، المبحوث (09) يقول: "علاقتي مع المعارف ضعيفة، ونقدم في مسابقات، ونقيس علاقاتي"، وهذا يعكس أن بعض الأشخاص يعتمدون أكثر على الطرق الرسمية، لكنهم يدركون أن علاقاتهم محدودة وتحتاج لتعزيز.وهو ما يتفق مع نظرية "روابط الضعيفة" لغرانوفيتر، التي تؤكد أن العلاقات غير المتينة يمكن أن تفتح آفاقاً جديدة من خلال الوصول إلى معلومات ومصادر خارج البيئة الاجتماعية المباشرة.

تُفسر هذه النتائج في سياق مفهوم "قوة الروابط الضعيفة" الذي قدمه Mark Granovetter، والذي يوضح أن العلاقات غير المتينة قد تُسهم في إتاحة معلوماتٍ وفرصٍ جديدة، إلا أنها لا تكفل بالضرورة تحويلها إلى مكتسباتٍ عملية (Granovetter, 1973,pp,1369_1373). وهذا يفسر اقتصار استفادة بعض المشاركين من علاقاتهم على الجانب الإرشادي، دون أن تُفضي إلى اندماجٍ مهنيٍ فعلي.

في المقابل، تُظهر حالة المبحوث (07) نمطًا مغايرًا؛ فقد أشار إلى امتلاك والده لصلاتٍ في قطاع التعليم،وهذا ما صرح به "بابا يعرف ناس في قطاع التعليم"، فهو يمتلك علاقات قوية مع معارف ذات نفوذ، ويعتبر أن هذه العلاقات حاسمة في مساره المهني، حيث يعتقد أن معرفة الأشخاص ذوي النفوذ يمكن أن يسرع من عملية التوظيف، وهو يعكس أن

استراتيجيات بناء علاقات خارج الأسرة ترتكز على الاعتماد على علاقات ذات جودة عالية، تؤدي إلى فرص حقيقية.مما يُبرز وجود شبكة علاقاتٍ ذات نفوذٍ حقيقي. وهذا يُجلي مفهوم "رأس المال الاجتماعي" بصيغته لدى Pierre Bourdieu، والذي يُعرّفه بمجموع الموارد المرتبطة بامتلاك شبكةٍ من العلاقات القابلة للاستثمار (Bourdieu, 1986,pp248).

بيد أن تحليل الحالات يُشير إلى أن هذا الرأسمال لا يتوزع بالتساوي. فبورديو يؤكد أن قيمة راس المال الاجتماعي لا تُقاس بعدد الروابط فحسب، بل بجودتها وبقوة الموقع الاجتماعي لأعضائها (Bourdieu, 1986,pp,248_252). وهذا يُفسر التباين بين المبحوث (01) الذي يفتقر إلى شبكةٍ قوية، والمبحوث(07)الذي يتمتع بعلاقاتٍ ذات قدرةٍ تأثيرية.

3-الشبكات الحاسمة:

عَرَفَ الباحث Christiaan Grootaert وآخرون(عاشور، صفحة 45)، بعد دراسة ومراجعة التراث المتعلق برأس المال الاجتماعي، أن قياس هذا المفهوم يستند إلى ستة مؤشرات رئيسية، هي: العضوية في الجماعات والشبكات التي تتعلق بدرجة مشاركة الأفراد في المؤسسات الاجتماعية والشبكات غير الرسمية، ومدى مساهمتهم واستفادتهم منها، مع تنوع وتغير علاقاتهم عبر الزمن؛ الثقة والتضامن، والتي تقيس مستوى الثقة بين الجيران ومقدمي الخدمات والغرباء وكيفية تغيرها مع مرور الوقت؛ الفعل الجماعي والتعاون، الذي يعبر عن مدى تعاون الأفراد في المشروعات المجتمعية والتجاوب مع الأزمات؛ المعلومات والتواصل، الضروريين لمساعدة المجتمعات الفقيرة من خلال توفر المعلومات عن الأسواق والخدمات العامة؛ التماسك الاجتماعي والاندماج، الذي يحدد مدى وجود الاختلافات التي قد تؤدي إلى الصراع وآليات التعامل معها، ويكشف عن أنماط التفاعل الاجتماعي؛ وأخيراً، التمكين والسلوك السياسي، الذي يقيس مستوى الرفاهية والقدرة على التأثير في الشؤون السياسية المحلية والخارجية. من جهة أخرى، اقترحت الباحثة Sandra Frankنماذج متعددة لقياس رأس المال الاجتماعي، منها: النموذج الأول الذي يعتمد على أربعة مؤشرات تشمل المشاركة الاجتماعية، والدعم الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي، والشبكات الاجتماعية

(الأقارب والأصدقاء والزملاء)، والمشاركة المدنية والسياسية (كالعمل التطوعي والتصويت)، والنموذج الثاني الذي يتضمن سبعة مؤشرات هي: الثقة، التبادلية، الإحساس بالفاعلية، التعاون، قبول التنوع، التسامح، والمشاركة الاجتماعية والسياسية، أما النموذج الثالث فيركز بشكل أساسي على الشبكات الاجتماعية، حيث يُقاس عمق الرأس المال من خلال حجم الشبكة، كثافتها، تنوعها، قوة التواصل بين أعضائها، استمراريتها، التقارب المكاني، والدور الذي تؤديه في الاستفادة من الموارد، بالإضافة إلى المعايير الاجتماعية والقيم التي تحكم أعضاء الشبكة.

من خلال ماسبق؛ نستنتج أن الروابط مع دوائر القرار أو الأشخاص الذين يمكنهم التدخل مباشرة في التوظيف تظهر أن لها أهمية كبيرة لكن تختلف من شخص لآخر، حيث أفاد المبحوث (01) بقوله: "ما نعرف حتى واحد يقدر يدخلني نخدم"، وهو ما يشير إلى غياب شبه كلي لروابط ذات قدرة على التوسط المباشر. لا تقتصر هذه الحالة على الإشارة إلى محدودية الشبكة الاجتماعية فحسب، بل تكشف عن قصور في تحويل العلاقات إلى رأسمال فعلي، وهذا ينسجم مع رؤية كولمان، التي تفيد بأن رأس المال الاجتماعي لا يتجلى بمجرد امتلاك العلاقات، إنما بقدرة هذه العلاقات على توفير فرص ملموسة، مرتكزة على الثقة والتوقعات المتبادلة.

بالمقابل، يكشف المبحوث (02) عن امتلاكه لعلاقات مع اشخاص في مناصب مهمة ذات طبيعة حاسمة، موضحًا: "هذه العلاقات يمكن أن تفتح لي أبوابًا أو توفر لي فرصًا قد لا تكون متاحة بسهولة"، مما يتم عن فهم عميق لدور هذه الشبكات كأداة لتقريب الفرد من فرص العمل المتاحة، ليشمل ما يصطلح عليه بورديو بـ "قابلية تحويل الرأسمال"، وهي تعني إمكانية تحويل العلاقات الاجتماعية إلى مكتسبات مهنية ملموسة(Bourdieu ,1986,pp,248)، لاسيما عندما ترتبط هذه العلاقات بأفراد يشغلون مراكز حيوية ضمن الحقل المهني،وهو ما يعكس أن العلاقات الحاسمة يمكن أن تكون أداة قوية لتسهيل الحصول على وظيفة بسرعة وبدون عناء كبير.

أما المبحوث (03)، يعبر ان علاقاته مع الأشخاص الحاسمين ضعيفة فقد صرح قائلًا: "لا أعرف أشخاصاً يمكنهم التدخل مباشرة لتوفير وظيفة"، مما يكشف عن ضعف بنيوي في شبكاته المؤثرة، إذ تقتصر علاقاته إن وجدت على الطابع الأفقي أو المحدود الأثر. وتوضح هذه الحالة أن عدم وجود روابط مع مراكز صنع القرار لا يقتصر أثره على تقليص الفرص، بل يسهم في إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية، إذ يصبح الوصول إلى الوظيفة مرهونًا بالبنية الشبكية للفرد، على نحو يتجاوز الاعتماد على الكفاءة الفردية.

أما المبحوث (07)، الذي يمتلك علاقات قوية، فهو يرى أن علاقاته مع معارف من ذوي النفوذ تمثل ضمانًا لفرص التوظيف يقول: "بابا يعرف ناس في قطاع التعليم، وهو يساعدني"، وهو يعبر عن قوة العلاقات الحاسمة التي يمكن أن تفتح الأبواب بسرعة، خاصة إذا كانت ذات نفوذ، أما المبحوث (04)، فقد وصف علاقاته بأنها "تعاون شوية"، مما يكشف عن نمط من الشبكات غير المؤثرة، أي تلك التي لا يتجاوز دعمها حدودًا معينة، فلا تبلغ مستوى التأثير المباشر في فرص التوظيف. تؤكد هذه الحالة أن كل علاقة اجتماعية ليست بالضرورة رأسمالًا اجتماعيًا فعالًا، إنما يتحدد قيمتها بمدى فاعليتها في حشد الموارد. وهذا يتوافق مع التصور الذي يذهب إلى أن الشبكات الهشة أو تلك غير المتصلة بمراكز القرار تظل قاصرة عن تحقيق عوائد ملموسة.

بعض المبحوثين يعبرون عن أن هذه العلاقات ليست دائمًا متوفرة أو قوية، وهو ما يبرز أن الاعتماد عليها يتطلب شبكات قوية ومتينة، وهو ما يتفاوت بين الأفرادوتتاكد مع فكرة في حالة المبحوث(09)فيقول: "علاقتي مع الأشخاص اللي يقدروا يتدخلوا ضعيفة، ونقدم في مسابقات"، وهو يعكس أن ضعف العلاقات الحاسمة يقلل من فرص التوظيف المباشر، ويجعل الاعتماد أكثر على الطرق الرسميةأوضح أن "العلاقات الحاسمة أو القريبة من دوائر القرار يمكن أن تكون حاسمة، لأنها تسرع وتيسر دخول سوق العمل"(Bourdieu,1986,pp,15_29). ما يجعل العلاقات الحاسمة تظل أداة مهمة، خاصة

في بيئات تعتمد على الوساطة والمحسوبية، وتؤثر بشكل كبير على الفرص الوظيفية، لكن الاعتماد عليها يحتاج إلى استثمار مستمر وامتداد للعلاقات.

في السياق ذاته، أوضح المبحوث (08) بقوله: "عندي علاقات في التجارة"، أن امتلاكه لروابط ضمن المجال المهني ذاته يعزز من فرصه في التوظيف، لا سيما إذا اتسمت هذه العلاقات بالتخصص والتوجيه نحو الحقل نفسه. وهنا يبرز بُعد آخر ذو أهمية، وهو تجانس الشبكة (Homophily)، إذ تزداد فعالية العلاقات عندما تكون مرتبطة بالمجال المهني عينه، مما ييسر تبادل المعلومات والفرص المتاحة.

وعلى ذلك ،تفسر هذه النتائج بناءً على ما خلص إليه كريستيان غروترت وآخرون (عاشور، ص 45)، الذين رأوا أن تقدير رأس المال الاجتماعي يستند إلى مؤشرات متعددة، تشمل الشبكات الاجتماعية، والثقة، والتواصل. إلا أن خلاصات المقابلات الراهنة تسلط الضوء بصفة خاصة على أهمية بُعد الشبكات والعلاقات ذات الجودة، ولا سيما تلك المرتبطة بمراكز اتخاذ القرار، بوصفها العامل الأكثر حسمًا في تحديد فرص التوظيف.

علاوة على ذلك، تتجلى هذه النتائج متوافقة مع نماذج ساندرا فرانك، ولا سيما النموذج الذي يعنى بخصائص الشبكة (مثل الحجم، الكثافة، التنوع، وقوة الروابط)، حيث يتجلى أن حجم الشبكة ليس بالضرورة هو العامل الحاسم، بل إن نوعية الروابط وموقعها ضمن البنية الاجتماعية هي الأكثر تحديدًا.

4-الثقة في الشبكات:

أوضح أنتوني غدنز في كتابه "آثار الحداثة" (1991م) بأنها: "الثقة في مصداقية شخص أو نظام معين ."وهذا يعني وجود الثقة بشبكة معقدة من القيم والأخلاقيات الاقتصادية والاجتماعية وعلى مستويات فردية أو مؤسسية. كما يربط كثير من العلماء بين الثقة ورأس المال الاجتماعيSocial Capital ، من خلال دورة حياة الثقة، إذ تبدأ بمفهوم رأس المال البشري الذي يقوم على أساس أن رأس المال أمسى يتجسد في المعارف والمهارات التي يمتلكها

البشر، وليس في الأراضي والمعامل والأدوات والآلات كما هو الحال في الاقتصاد التقليدي، ويؤكد عالم الاجتماع جيمس كولمان، وهو من المنظرين الأساسيين لرأس المال الاجتماعي، أن جزءاً مهماً من رأس المال الاجتماعي موجود في شبكة العلاقات الاجتماعية ومرتبط بقدرة الناس على التواصل فيما بينهم، وهو عنده أمر حاسم وبالغ الأهمية لكل جانب من جوانب الوجود الاجتماعي، وليس للحياة الاقتصادية فقط، ولذلك تعتمد قدرة الأفراد على التواصل في مدى اشتراكهم في اتفاقهم على القيم والمعايير الأخلاقية ومقدرتها على إخضاع المنافع الشخصية الضيقة للمصالح الجماعية الأشمل، وهذه القيم المشتركة لا تتم إلا بوجود عنصر الثقة(الشقير، 2018).

فكرة الشبكات الاجتماعية ليست بالفكرة الحديثة، وإنما تضرب بجذورها إلى القرن الثامن عشر. إلا أن مفهومها اتضح في بدايات القرن العشرين بين علماء الاجتماع(طارق، 2015، صفحة 9_19).تُعد الثقة مكونًا جوهريًا في تفعيل رأس المال الاجتماعي، إذ يتباين الأفراد في مدى ثقتهم بعلاقاتهم، مما يؤثر مباشرة على قدرتهم على تعبئة هذه الشبكات في سياق البحث عن عمل. يعبر أحد المشاركين المبحوث (01) عن ذلك بقوله: "إحساسي أن علاقاتي مهمة، لكنني ما نثقش بزاف فيها". يشير هذا التصريح إلى أن إدراك أهمية العلاقات لا يقتضي بالضرورة وجود مستوى مرتفع من الثقة بها، وهو ما قد يحد من إمكانية تفعيلها. وفي سياق متصل، يوضح المبحوث(02): "عندي ثقة متوسطة، أعتقد أن علاقاتي تساعدني لكن مش مضمون". يعكس هذا التعبير الطابع النسبي للثقة، وارتباطها بالتقييم الشخصي لجدوى هذه العلاقات. بدوره، يذكر المبحوث 04: "الثقة في علاقاتي متوسطة، لكننا نعرف بلي مهمة"، مما يبرز إدراكًا لأهمية العلاقات دون اعتبارها كافية بمفردها لتحقيق فرص التوظيف.

يمكن تفسير هذا التباين في ضوء نظرية بيير بورديو، التي ترى أن رأس المال الاجتماعي يتمثل في مجموع الموارد التي تنشأ عن الانخراط في شبكات من العلاقات القابلة للتعبئة. ومع ذلك، فإن فعالية هذه الموارد تبقى مرهونة بدرجة الثقة المتاحة وإمكانية تحويلها إلى منافع

عملية (Bourdieu, 1986, p. 248). ووفقًا لهذا التصور، لا تكتسب العلاقات قيمتها إلا عندما تكون مدعومة بمستوى من الثقة المتبادلة يتيح تفعيلها في سياقات عملية، مثل البحث عن فرصة عمل.

يتوافق هذا الطرح مع رؤية جيمس كولمان، الذي يؤكد أن رأس المال الاجتماعي يُعرّف بوظيفته في تيسير الأفعال الفردية ضمن البنية الاجتماعية. وتعد الثقة أحد أبرز مكوناته، نظرًا لدورها في تقليل المخاطر المصاحبة للتفاعل الاجتماعي (Coleman, 1988, p. 98). بناءً على ذلك، فإن ضعف الثقة أو طبيعتها النسبية، كما اتضح من إفادات المشاركين، تشير إلى وجود قيود على قدرة هذه الشبكات في توفير ضمانات ملموسة، في الإطار ذاته، يشير روبرت بوتنام إلى أن الثقة تسهم في تيسير التعاون والتنسيق بين الأفراد، لكنها لا تقدم ضمانًا مباشرًا للنتائج، بل تعمل كعامل مساعد (Putnam, 2000, p. 67). يتجلى هذا المفهوم بوضوح في أقوال المشاركين الذين يدركون أهمية العلاقات، بيد أنهم لا يعتبرونها كافية لضمان فرص التوظيف.

من زاوية اخرى، يمكن تحليل هذه العلاقات ضمن سياق الشبكات الاجتماعية وفقًا لمانويل كاستيلز، الذي يصف الشبكة بأنها مجموعة من العقد المتصلة التي تعمل من خلال تدفقات المعلومات والموارد (Castells, 1996, p. 470). وفي هذا الصدد، ترتبط فعالية العلاقات في التوظيف بمدى قدرتها على نقل معلومات ذات قيمة حول الفرص المتاحة، الأمر الذي يتطلب حدًا أدنى من الثقة لتسهيل هذه التدفقات.

من خلالهذه النتائج تدعم دراستنا ما توصل إليه مارك غرانوفيتر، الذي أوضح أن الروابط الاجتماعية، لا سيما الروابط الضعيفة، تلعب دورًا حيويًا في الوصول إلى فرص العمل، دون أن تشكل ضمانًا حتميًا لذلك (Granovetter, 1974, p. 137). يتسق هذا مع تصور المشاركين الذين ينظرون إلى علاقاتهم كوسيلة محتملة للحصول على عمل، وإن كانت لا تضمن النتيجة بالضرورة.

استنادا الى ما سبق ،يمكن القول ان الثقة عامل محوري في إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية إلى رأس مال فعلي قابل للاستثمار في مجال التوظيف. غير أنها تظل متغيرًا نسبيًا، تتأثر بجودة العلاقات المتاحة والتجارب الفردية السابقة. وعليه، فإن العلاقات المبنية على مستوى عالٍ من الثقة المتبادلة تكون أكثر فاعلية في توليد فرص حقيقية، بينما يحد ضعف الثقة من قدرتها على تحقيق ذلك، حتى وإن كانت هذه العلاقات قائمة شكليًا ، ما تطرق اليه غرانوفيتر من خلال مساهمته في نظرية الشبكات Network Theory من خلال مقالته (1973م) «قوة الروابط الضعيفة" The Strength of Weak Ties وكتابه (1974م) "الحصول على وظيفة Getting a Job «وقد أثبت هذان الكتابان قيمة شبكة واسعة من الروابط الاجتماعية الضحلة إلى حدّ ما في تنبيه الناس إلى "فرص العملJob Opportunities "، وأظهرا أنّ مثل هذه الروابط الضعيفة قد تكون أكثر أهمّية في نواح كثيرة من الروابط القوية (مثل الروابط الأسرية). تعتمد «نظرية الشبكات الاجتماعية» على فهم العلاقات بين الأفراد أو الكيانات المختلفة من خلال الروابط التي تربطها، إذ يمكن أن تؤثّر هذه الروابط على فرص الوصول إلى المعلومات أو الموارد، كما في حالة عمل غرانوفيتر الذي أظهر أن الروابط الضعيفة (المعارف) بين الأفراد قد تفتح لهم أبواب الفرص التي لا تكون متاحة من خلال الروابط القوية مثل العلاقات الأسرية أو الصداقات القديمة(غرانوفيتر، 2006).

خلاصة الفصل الثالث

يتناول هذا الفصل الدور المحوري للشبكات العلائقية كعامل بنيوي رئيسي في تحديد فرص الأفراد لدخول سوق العمل، وذلك في سياق مفهوم رأس المال الاجتماعي. وتتجاوز فعالية هذه الشبكات مجرد الوجود الكمي، إذ ترتهن في جوهرها بجودتها، ودرجة تماسك الروابط المكونة لها، وموقعها ضمن الحقل الاجتماعي، إضافة إلى مدى سهولة تعبئتها واستخدامها.

أظهرت النتائج أن الشبكات القرابية يمكن أن تلعب دورًا مزدوجًا، سواء بتعزيز فرص الاندماج المهني أو بترسيخ التهميش، وذلك تبعًا لمستوى نفوذها. وفي المقابل، تميل الشبكات

التي تتجاوز الإطار الأسري إلى تقديم دعم إرشادي في المقام الأول، بدلاً من توفير فرص توظيف مباشرة. وتبرز العلاقات ذات الصلة بمراكز صنع القرار كعنصر حاسم وأكثر فاعلية في تحويل الموارد العلائقية إلى إمكانات عملية للتوظيف، مما يسلط الضوء على آليات استمرارية التفاوت الاجتماعي.

علاوة على ذلك، تُعد الثقة شرط أساسي لتفعيل هذه الشبكات، حيث يؤدي تراجعها إلى الحد من القدرة على استثمار العلاقات المتوفرة. وبناءً على ما تقدم، يستنتج هذا الفصل أن فهم الفروقات في فرص التوظيف يتطلب تحليلًا دقيقًا للبنى العلائقية للأفراد.

الفصل الرابع، استراتيجيات البحث عن العمل

تمهيد

تعد استراتيجيات البحث عن العمل لدى خريجي الجامعات في منطقة عين تموشنت انعكاساً دقيقاً لـ"الهابيتوس (Habitus) "الطبقي المكتسب عبر التنشئة الأسرية، ومرتبطة عضوياً بحجم رأس المال الثقافي والاجتماعي الموروث، كما صاغها بيير بورديو في تحليله لآليات إعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية. يظهر "اليوم الأول بعد التخرج" ليس مجرد انتقال زمني، بل اصطداماً بنيوياً بموازين القوى في سوق الشغل، حيث يتحول البحث عن وظيفة من منافسة على أساس الكفاءة إلى استثمار في "المعريفة" والشبكات الشخصية، مما يكرس العنف الرمزي الذي يُقبل كواقع مفروض.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل هذه الاستراتيجيات سوسيولوجياً، مستنداً إلى المنهج الوصفي الكيفي الذي يصف الظاهرة بدقة من خلال مقابلات ميدانية مع عشرة مبحوثين من عدة تخصصات. سنتناول أربعة محاور رئيسية: نشاط اليوم الأول ما بعد التخرج (بين الطموح والإقصاء)، النشاط الشبكي مقابل الرسمي، ترتيب خطوات الاستراتيجية، والثقة في نجاعة الاستراتيجية (بين الوعي والإذعان)، مع إسقاط نظرية رأس المال الاجتماعي لبورديو التي تعرّفه بأنه "مجموعة الموارد الحالية أو المحتملة المرتبطة بشبكة متينة من العلاقات المُمأسَّسَة."

1- نشاط اليوم الأول ما بعد التخرج:

في سياق سوسيولوجيا سوق العمل يظهر تنوعاً واضحاً في استراتيجيات الباحثين عن وظيفة بعد التخرج، وهو ما يعكس تفاوتاً طبقياً واضحاً يُجسد مفهوم "استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي" لبورديو: "إن الاستراتيجيات ليست نتاج برنامج مدروس ومخطط له وعاقل، بل هي نتاج الحس العملي كإدراك للعبة ولما هو آت، وهذا الإدراك هو الذي يوجه الفعل"(بيير بورديو- جان كلود باسرون، ص 9). يشرح بورديو خطوات الاستراتيجية "تبدأ من (1) فرض التعسف الثقافي، مروراً بـ (2) السلطة التربوية التي تشرعن هذا الفرض، وصولاً إلى (3) غرس الهابيتوس الذي يضمن إعادة إنتاج البنية الاجتماعية"(ستيفان شوفالييه وكريستيان شوفيري، 2013، ص29).

فمن جهة، نلاحظ أن المبحوثين ذوي الوضعية الاجتماعية الأقل، مثل المبحوث(01) (عامل يومي) المبحوث(06) (يمتلك مشروعاً صغيراً)، يفضلون الاعتماد على الوسائل الرسمية كالانتقال إلى الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) أو البحث عن عمل يدوي للبقاء، مما يعكس محدودية الخيارات وتوجيههم نحو ملاذات آمنة نسبياً عندما تتدهور الظروف، وهو ما يتفق مع تصور بورديو حول استراتيجيات "الملاذ الأخير". إذ يقول المبحوث(01): "نروح للوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) أول حاجة"، وهو ما يؤكد توجهه نحو الوسيلة الرسمية، بينما م6 يعتمد على مشروع يدوي كخطة بديلة، موضحاً أن "مشروع صغير خير من البطالة".

في المقابل، يظهر أن المبحوثين من الطبقات الاجتماعية الأعلى أو ذوي النفوذ، حسب ما يظهر في حالة المبحوث (02) (تفعيل الشبكات الاجتماعية) والمبحوث(07) (استغلال علاقات العائلة)، يمتلكون مصادر قوة تسمح لهم باستخدام العلاقات الاجتماعية كضمان أولي، وهو ما يتجسد في قول المبحوث(02): "تفعيل الشبكات الاجتماعية قبل كل شيء" والمبحوث (07): "أستغل علاقات بابا في التعليم أولاً". هذا يتفق مع مفهوم بورديو عن:"الاستراتيجية هي الممارسة التي من خلالها يميل الفاعلون بطريقة لاواعية إلى إعادة إنتاج ظروف وجودهم... فهي تعتمد على التوافق بين الهابيتوس والميدان"(ستيفان شوفالييه وكريستيان شوفيري، 2013،ص284)، حيث إن هؤلاء يملكون القدرة على استثمار علاقاتهم لتحقيق فرص مهنية مباشرة، مما يعكس استراتيجيات استثمار اجتماعي أكثر فاعلية وفاعلية.

يعرّف بورديو الهابيتوس بأنه: «مبدأ مولد للاستراتيجية يمكّن الفاعلين من التوافق مع المواقف غير المتوقعة والدائمة التغيّر، نسق من الاستعدادات الدائمة ـ القابلة للتطور والتحول ـ يعمل كل لحظة ـ بشكل لاإرادي غالباً ـ بدمجه للخبرات السابقة كمصفوفة من الإدراكات والتقييمات، ويتيح انجاز مهام لانهائية التنوّع، وهو عبارة عن بناء ذهني ومعرفي يمكّن الأفراد من التعامل مع العالم الاجتماعي، وهو منتج تاريخي يتشكّل خلال التنشئة الاجتماعية وبواسطة التعليم، فعبر التنشئة والتعليم يتكون لدى الفرد رأسمال نوعي مخزون

يستخدمه بشكل لاإرادي أثناء الممارسات المختلفة. ويختلف مفهوم الهابيتوس عن مفهوم العادة، على رغم تضمّن العادة فيه، حيث إن الأخيرة توصف بالتكرارية والميكانيكية، وهي ذات طابع يعيد الإنتاج . فقط . بينما الهابيتوس يحمل في ذاته . بحكم طريقة تشكله التاريخي«طاقة توليدية قوية قادرة على إعادة التشكيل» (احمد موسى ،2009،ص 13).

أما فيما يخص المسارات المهنية المُخطط لها، فإن التنوع واضح أيضاً. فبعض المبحوثين يختارون المسارات الرسمية والمُعتمدة، مثل المبحوث(01) الذي يخطط للتسجيل في الوكالة ثم البحث عن أي عمل، أو المبحوث(09) الذي يفضل التسجيل في المسابقات أولاً، بينما يُظهر الآخرون اعتماداً على الشبكات والعلاقات، مثل المبحوث(02) الذي يخطط لاستغلال العلاقات السابقة، أو المبحوث(04) الذي يجمع بين دعم الوكالة والعلاقات العائلية. ويبرز ذلك كيف أن الفقراء يضطرون إلى الاعتماد على الطرق الرسمية كخيار أخير، بينما الأقوياء يستخدمون الشبكات كوسيلة أولى لضمان النجاح، وهو ما يعكس بشكل مباشر مفهوم بورديو عن "الاستراتيجيات الاجتماعية" التي تتغير وفقاً للموقع الاجتماعي والموارد المتاحة.

في الختام، يتضح من خلال أقوال هؤلاء المبحثيين أن الفوارق الطبقية تلعب دوراً محورياً في تحديد استراتيجيات البحث عن العمل، حيث يُجسد التباين بين الاعتماد على الوسائل الرسمية مقابل الاعتماد على الشبكات الاجتماعية، نمطاً من التفاوت في الموارد والفرص، وهو ما يعكس بشكل مباشر نظريات بورديو حول "رأس المال الاجتماعي" و"الاستراتيجيات الاجتماعية"، التي تبرز كيف أن الاختلافات الطبقية تؤثر بشكل مباشر على مسارات وتوقعات الأفراد في سوق العمل.

وبناءً على ما تقدم، يتجلى أن استراتيجيات البحث عن العمل وتخطيط المسارات المهنية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن البنية الاجتماعية التي يتخذ الأفراد ضمنها خياراتهم. فالرأسمال الاجتماعي والثقافي لا يقتصر دورهما على تحديد فرص الوصول إلى العمل، بل يمتد ليشمل التأثير في كيفية تصور الفرد لمستقبله المهني نفسه. وبالتالي، فإن ظاهرة التهميش

في هذا الإطار لا تظهر فقط في غياب الوظيفة، بل تتمثل في إقصاء منهجي من شبكات الفرص ومن إمكانيات بناء مسار مهني متعدد الأوجه، ما يفضي إلى استدامة الفوارق الاجتماعية حتى في مرحلة ما بعد التخرج.

2-النشاط الشبكي في مقابل النشاط الرسمي

في سوسيولوجيا النشاط الشبكي مقابل النشاط الرسمي يُظهر تنوعًا في المواقف والتفضيلات بين الأفراد اعتمادًا على سياقاتهم ومواردهم الاجتماعية، متراوحًا بين الاعتماد على القنوات الرسمية وتفعيل الشبكات الاجتماعية. يعكس هذا التباين، بشكل جوهري، التفاوتات الاجتماعية والهياكل اللامتكافئة التي تؤثر في تحديد مواقع الأفراد ضمن سوق العمل. بحيث يتماشى هذا السياق مع مقاربة بيير بورديو (Bourdieu, 1986,pp,248_251) التي تؤكد أن رأس المال الاجتماعي يُوزَّع بشكل غير متكافئ بين الفاعلين الاجتماعيين، وأن هذا التوزيع يؤثر بشكل مباشر على فرص الوصول إلى الموارد المهنية، وبالتالي يُساهم في إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية.

من جهة، فالمبحوثين يميزون بشكل واضح بين الاعتماد على القنوات الرسمية، الذي يعكس رغبة في الأمان والتنظيم، والنشاط الشبكي، الذي يُبرز السرعة والفاعلية في الوصول إلى الفرص ، مثل م1،3،9، تفضيلهم للطرق التقليدية المتمثلة في الاعتماد على المؤسسات والعلاقات الرسمية. حيث يقول المبحوث(01): "أولاً ما عندي معرفة"، مما يعكس توجهًا نحو الاعتماد على المعلومات الموثوقة والمنظمة، ويميل المبحوث(03) إلى اعتبار أن "الرسمي أمان أكثر"، مما يُبرز الثقة في القنوات الرسمية. أما المبحوث(10) فيؤكد على أن "المسابقات قبل العلاقات الضعيفة"، موضحًا أن الاعتماد على الإجراءات الرسمية يُعطي ضمانًا أكبر، خاصة في سياقات المنافسة،ما يطرح أن غياب الروابط الاجتماعية التي يمكن أن تُسهل الحصول على فرص العمل. هذا الوضع يجعل القنوات الرسمية الخيار المتاح لهم تقريباً، على الرغم من قصورها وعدم فعاليتها في حالات عديدة. من هذا المنظور، يُمكن فهم وضعهم في ضوء في سياق تحليل جيمس كولمان (Coleman, 1988,pp,98_99)، الذي يرى أن رأس المال الاجتماعي يكمن في البنى العلائقية التي تيسر الأداء وتقلل التكاليف، وهو ما يبدو غائباً بصورة واضحة لدى هذه الفئة من المبحوثين؛ يمكن فهم هذه الظاهرة من خلال منظور مارك غرانوفتر (Granovetter, 1973,pp, 1364_1386)، الذي يسلط الضوء على دور "الروابط الضعيفة" في إتاحة فرص عمل غير متوقعة. ويُشير إلى أن غياب هذه الروابط

يحصر الأفراد ضمن دوائر اجتماعية محدودة، وهذا بدوره يقلل من قدرتهم على الوصول إلى المعلومات والفرص المهنية المتاحة ويعيق تحسين أوضاعهم المهنية . لذلك، اعتماد هذه الفئة على القنوات الرسميةلا يعتبر خيارًا استراتيجيًا محضًا، بل هو نتاج مباشر لضعف اندماجهم ضمن شبكات اجتماعية نشطةالمتاحة لهم.

على الجانب الآخر، يُظهر الباحثون الذين يُفضلون النشاط الشبكي، مثل م10،7،2، أن الشبكات الشخصية تُعد أكثر سرعة وموثوقية. فالمبحوث (02) يذكر أن "الشبكات أسرع وأضمن"، حيث يؤكد المبحوثين في تصريحاتهم، كما هو الحال في تصريح (07) حيثيُبرز أن "بابا يعرف ناس يحسموا"، بينما المبحوث(10) يُوضح أن "العلاقات تفتح الباب فوراً"، مما يعكس اعتمادًا على العلاقات الشخصية التي تُوفر حلولاً سريعة وفعالة، خاصة عندما تكون القنوات الرسمية غير كافية أو غير متاحة. الأمر الذي يعكس القدرة على التوظيف العلاقات الاجتماعية لتحقيق فرص عمل غير تقليدية، بالإضافة إلى القنوات النظامية. يُمكن تفسير هذا التوجه بالاستناد إلى منظور نان لين (Lin, 2001, p24)، الذي يرى أن قيمة رأس المال الاجتماعي لا تقتصر على مجرد وجود العلاقات، بل تُقاس بمدى قدرتها على تعبئة الموارد وتحويلها إلى فرص ملموسة ضمن سوق العمل؛ يتوافق هذا التفاوت أيضًا مع مفهوم روبرت باوتنام (Putnam, 2000,pp,22_24) الذي يميز بين رأس المال الاجتماعي "الرابط" (Bonding)، والذي يتكون ضمن الدوائر الاجتماعية المغلقة، ورأس المال الاجتماعي "الجِسري" (Bridging)، الذي يصل الأفراد بشبكات أوسع وأكثر تنوعًا. يبدو أن الفئة التي تتبنى هذا النمط تتمتع بقدرة أكبر على الوصول إلى النوع الثاني من رأس المال، مما يُتيح لها فرصاً أوسع في سوق العمل.

أما في حالة الجمع بين الطريقتين، فهناك توجهات واضحة لترتيب الأولويات، تُعد هذه المقاربة استراتيجية لتقليل المخاطر وزيادة فرص الحصول على عمل في سوق يتسم بالتقلبات، حيث يُظهر المبحوث(04) أن "أولاً أنشط داخليًا، ثم أعم في الإدارة"، والمبحوث(05) يربط بين العمل في شركة مع الاعتماد على المسابقات، والمبحوث(06) يُفضل أن تكون القنوات الرسمية الخيار الأول، مع اللجوء للمشاريع في حال فشل الأول. يُعبر ترتيب

المبحوث(08) عن أولوية النشاط الإلكتروني، حيث يقول: "أونلاين أولاً، شبكة زملاء ثانياً". هذا الجمع يُظهر "مناورة عملية" من قبل الأفراد، مما يبرز منطق التعددية الاستراتيجية في مواجهة سوق عمل غير مستقر يمكن ربط هذا السلوك بما وصفه غرانوفتر (Granovetter, 1973,pp, 481_487) بـ"التضمين الاجتماعي" للفعل الاقتصادي، حيث لا يتصرف الأفراد بمعزل عن شبكاتهم العلائقية التي تؤثر في قراراتهم واختياراتهم.حيث يحاولون الاستفادة من الشبكات الاجتماعية مع الحفاظ على القنوات الرسمية كخطط بديلة، خاصةً للفئات الأقل حظًا، التي تُحول رأس المال الاجتماعي الرسمي إلى "خطة B".

بشكل عام، يُعكس هذا التنوع في الأقوال كيف يُعبر الأفراد عن استراتيجياتهم في التعامل مع الفرص، حيث يُفضل البعض الاعتماد على القنوات الرسمية لضمان الأمان، بينما يُفضل آخرون الاعتماد على الشبكات لتحقيق سرعة ومرونة أكبر. ويُظهر الجمع بين الطريقتين كيف يُحاول الأفراد التوفيق بين الأمان والفعالية، مما يُبرز منطق "المناورة" في التفاعل الاجتماعي والمهني، خاصةً في سياقات تتسم بعدم اليقين أو ضعف المؤسسات الرسمية.

3-ترتيب خطوات الاستراتيجية

في سياق تحليل ممارسات التوظيف والارتباطات الاجتماعية، يظهر المبحثيون توجهات مختلفة تتعلق بأهمية الشبكات الاجتماعية والإجراءات الرسمية في تعزيز فرص العمل حيث يشير ترتيب خطوات استراتيجية البحث عن العمل ليس عشوائياً، بل يتحدد بصورة واضحة وفق البنية الاجتماعية التي ينتمي إليها الأفراد، حيث يميل المبحوثين إلى البدء بالإجراءات الرسمية، مثل التسجيل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل أو تقديم طلبات العمل المباشرة. في ظل انتظارهم للفرص الرسمية فيُرجأ إلى مراحل لاحقة، إن وُجدت هذه العلاقات أصلاً او الاعتماد على الانتظار السلبي الذي يعتبره بعضهم عقلانية تقييمية في ظل غياب السند الاجتماعي. يُمكن تفسير هذا التوجه على أنه نوع من "الانتظار العقلاني" في ظل محدودية الشبكات الاجتماعية المتاحةهذا التحديد يعكس تأثيراً لرأس المال الاجتماعي على توقيت تفعيل الاستراتيجيات وأولويتها. إذ يؤكد المبحوث(04) على أن "ANEM مهم للشفافية لكن

العلاقات أسرع"، ". موضحاً أن الشبكات تُعد أداة فعالة وسريعة للحصول على فرص، رغم أنها قد تفتقر إلى الشفافيةوهو يعبر على ان الاستراتيجيات المرنة والتخطيط المدروس يشير الى الوعي بأهمية الدمج بين مختلف القنوات. يتفق هذا مع تصور بيير بورديو الذي اكد أن" تنويع في استراتيجيات البحث يرفع فرص النجاح (Bourdieu,2000,pp,164_170).

من ناحية أخرى، يشدد المبحوث(05) على أن "الشبكة تفتح باب التربص"، مما يبرز أن العلاقات الشخصية تُسهل الدخول إلى فرص تدريبية مهمة، وتؤكد المبحوثة(06) أن "الرسمي ما يضمنش، المشروع أفضل"، مما يعكس ضعف الاعتماد على الإجراءات الرسمية وحدها، وأن المشاريع أو العلاقات الشخصية قد تكون أكثر ضماناً في بعض الحالات. أما المبحوث(08)، فيربط بين الحضور الإلكتروني وبناء "سيرة قوية مستقبلاً"، حيث يتجه الى الإعلام الرقمي والشبكات الافتراضية في مقدمة خطواته كآلية لبناء علاقات او جسر مهني، الأمر الذي يُشير إلى إدراك عملي لأهمية التوقيت في استثمار رأس المال الاجتماعي. وهو ما يتوافق مع ما تُشير إليه الأدبيات السوسيولوجية من أن فعالية استراتيجيات البحث لا تقتصر على نوعها فحسب، بل تمتد لتشمل توقيت استخدامها؛ فكلما جرى تفعيل الشبكات الاجتماعية في وقت مبكر، زادت فرص الوصول إلى الفرص الوظيفية غير المعلنة، مما يعكس تعزيز القدرة التوظيفية على المدى البعيد.

ضمن هذا الإطار، لا يُنظر إلى رأس المال الاجتماعي كبديل عن الإجراءات الرسمية أو رأس المال البشري، بل يُفهم على أنه عنصر مُكمل لهما. تتداخل هذه الأشكال معًا لتُشكل مجتمعة فرص التوظيف. وكما يُشير (هاني،2008، ص 12)، يمكن لرأس المال الاجتماعي أن يُسهل تفعيل رأس المال البشري عبر تسريع الوصول إلى الفرص وتجاوز بعض العوائق المؤسسية. وبالتالي، يتضح أن أهمية كل إجراء لا تكمن في ذاته فقط، بل في موقعه ضمن الاستراتيجية العامة للفرد وفي توقيت تفعيله. يُعد الجمع بين الإجراءات الرسمية والعلاقات الاجتماعية، مع تفعيل هذه الأخيرة في التوقيت المناسب، عاملاً حاسماً في تعزيز فرص الاندماج المهني.

من خلال هذه الأقوال يتضح أن الترتيب المنطقي يركز على أن الشبكات تُعد استثماراً مضموناً، خاصة للأقوياء، وهو ما يعكس إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي عبر "السلطة الرمزية"، حيث تُعطى الأولوية للعلاقات والشبكات كوسائل فعالة، على حساب الإجراءات الرسمية التي قد تكون أقل فاعلية أو أقل سرعة، مما يعكس نمطاً من التراتب الاجتماعي يُعلي من قيمة العلاقات الشخصية في سوق العمل.

4-الثقة في نجاعة الاستراتيجية:

تأتي الثقة في الاستراتيجية من خلال ما يسميه بورديو "العنف الرمزي" الذي يجعل الأفراد يؤمنون بشرعية النظام التعليمي واستراتيجياته رغم أنه يعيد إنتاج اللامساواة. "كل سلطة عنف رمزية، أي كل سلطة تنجح في فرض دلالات وفرضها كدلالات مشروعة من خلال إخفاء علاقات القوة التي هي أساس قوتها، تضيف قوتها الخاصة (الرمزية) إلى علاقات القوة تلك (بيير بورديو وجان كلود باسرون ، 2007، ص 18).

تحيل البيانات الميدانية إلى أن مستوى الثقة في فعالية استراتيجيات البحث عن العمل يمثل عاملاً محورياً في توجيه سلوك الأفراد وقراراتهم. تتكون هذه الثقة عبر تفاعل مع التجارب السابقة، وحجم الموارد الاجتماعية المتاحة، وكذلك التصورات السائدة لديهم عن مدى عدالة ونجاعة كل من الروابط الاجتماعية والإجراءات المؤسسية الرسمية. وفي هذا الصدد، تُظهر استجابات المبحوثين اختلافاً جلياً في درجة الثقة الممنوحة لكل من هذين المسارين، الأمر الذي يعكس تنوع المقاربات المتبعة في مواجهة تحديات التوظيف. يتسق هذا التفسير مع منظور بيير بورديو، الذي يؤكد أن الأفعال الفردية لا يمكن إدراكها بمعزل عن الموارد الاجتماعية المتوفرة، وفي مقدمتها رأس المال الاجتماعي الذي يرسم حدود إمكانيات الفعل ويؤثر في فرص تحقيق النجاح (Bourdieu,1986 ,pp,243_246).

بخصوص مستوى الثقة في إمكانية العلاقات الاجتماعية لمعالجة إشكالية التوظيف، يتضح أن هذه الثقة ليست قاطعة، بل تتفاوت بين إقرار بدورها كأداة مساعدة وبين التشكيك في قدرتها على تقديم حل جذري. فالمبحوث رقم(02)، يعبر عن التحفظ في الاعتماد الكلي على هذا الصنف من العلاقات، قائلاً: "ما نقدرش نعتمد عليهم في الخدمة".

هذا التصريح يكشف عن وعي بحدود الشبكات الاجتماعية، خصوصاً إذا كانت روابطها ضعيفة أو غير متصلة بشكل مباشر بجهات صنع القرار. في الجهة المقابلة، يورد المبحوث رقم (04) تجربة وصفها بالإيجابية نسبياً، مصرحاً: "عندي علاقات في الإدارة، مام صحابات ماما، مرة ساعدني في تربص". وهو ما يشير إلى أن الروابط العائلية قد تُسهم في فتح بعض الآفاق، إلا أنها تبقى محددة بظروف معينة وغير كافية لضمان اندماج مهني مستقر. بناءً على ذلك، تتسم الثقة في العلاقات الاجتماعية بسمة النسبية، حيث تُعد غالباً مسانداً محتملاً أكثر من كونها بديلاً شاملاً عن المسارات البديلة. يمكن فهم هذا الطابع النسبي من خلال أطروحة مارك غرانوفيتر بشأن "قوة الروابط الضعيفة"، التي توضح أن فعالية العلاقات لا تتوقف على مجرد وجودها، بل على مدى جودتها ومدى ارتباطها بمصادر الفرص (Granovetter, 1973,p,1364).

عند مقارنة الثقة في العلاقات الاجتماعية بتلك الممنوحة للمسابقات والإجراءات الرسمية، تبين تصورات المبحوثين تباينا جليا ، حيث يرتبط هذا التباين بشكل رئيسي بخلفياتهم الاجتماعية ومستوى انخراطهم في الشبكات الاجتماعية. حيث يرى المبحوث (01) والذي هو من ذوي الخفية الهامشية ، يعبر عن انعدام ثقة شبه كلي في الإجراءات الرسمية، إذ يعتبر أن "الواسطة" هي الضامن الفعلي لفرص العمل. يعكس هذا الموقف بسخرية، بقوله: "ما عندنا حتى واحد في الإدارة"، مما يوحي بإحساس بالإقصاء وتضاؤل الثقة في نزاهة المسابقات و ان العلاقات الشخصية فهي الوسيلة الوحيدة لضمان فرصة عمل، وهو نمط يعكس تأثير اللامساواة البنيوية، حيث أن ضعف شبكاته الاجتماعية يجعل الاعتماد على الوساطة أكثر انتشاراً؛ على اثر ذلك، يوضح المبحوث (02) أنه "متردد في الثقة الكاملة في إجراءات التوظيف الرسمية، لأن هناك دائمًا احتمال للتلاعب أو المحسوبية". هذا يشير إلى وجود تصور سلبي تجاه شفافية هذه الإجراءات. هذا الموقف يعكس ما ذهب إليه بورديو من أن ضعف رأس المال الاجتماعي يسهم في تراجع الثقة بالمؤسسات، ويُعمّق الإحساس بانعدام تكافؤ الفرص (Bourdieu, 1986,pp,241_258)، في حين يذكر المبحوث (05)" نحب نبدأ بخبرة قبل الخدمة"، وهو يوضح أن الاعتماد على الخبرة الشخصية والشبكات هو جزء من

استراتيجيته، رغم اعترافه بأن الإجراءات الرسمية مهمة، هذا يدل على أن الثقة في المؤسسات غير كاملة، وأن الأفراد يميلون إلى الجمع بين وسائل متعددة لتحقيق أهدافهم.

في المقابل، تظهر بعض الحالات مستوى مرتفعاً من الثقة في المسارات النظامية، يبين المبحوث(07)، الذي يتبنى موقفاً توفيقياً، مصرحاً: "نحاول الجمع بين الاثنين". يعكس ذلك تبني استراتيجية مزدوجة تسعى إلى استثمار الروابط الاجتماعية والمسارات الرسمية معاً، وهو ما يمثل شكلاً من أشكال التكيف مع ظروف عدم اليقين. يتوافق هذا النهج مع ما يقترحه بورتِس بخصوص لجوء الأفراد إلى تعبئة مختلف أنماط رأس المال المتاح لديهم بأسلوب براغماتي لمجابهة القيود الهيكلية (Portes, 1998,p 4) وهو ما يجسد العلاقات الشخصية كوسيلة وحيدة لضمان فرصة عمل، وهو نمط يعكس تأثير اللامساواة البنيوية، حيث أن ضعف شبكاته الاجتماعية يجعل الاعتماد على الوساطة أكثر انتشاراً، ناهيك عن ذلك يجمع المبحوثين على ان العلاقات الاجتماعية ضرورية، ولكن مع توجيه انتقاد لاستخدامها بشكل غير عادل. فالمبحوث (03)يقول: "العلاقات تعاون شوية، بصح لازم الكفاءة"، وهو يعكس أن العلاقات تعتبر مساعدة، لكن لا يمكن الاعتماد عليها فقط. المبحوث (05) يضيف: "بصراحة بلا معريفة الأمور صعيبة"، أي أن العلاقات الشخصية والمعارف تُعتبر ضرورية لتعزيز الثقة وتحقيق الفعاليةوهو تعبيرا عن أن العلاقات ضرورية، لكن يجب أن تكون مرافقة للكفاءات الشخصية بمعنى ان الوعي يظهر رأس المال الاجتماعي يترافق مع إدراك أن الاعتماد فقط على العلاقات غير كافٍ، وأنالنجاح الحقيقي يعتمد على التوازن بين العلاقات والكفاءة.

بناءً على ما تقدم، يمكن استنتاج أن الثقة في فعالية استراتيجيات البحث عن العمل تتجلى في نطاق يتراوح بين الثقة الحذرة بالروابط الاجتماعية والتحفظ النسبي تجاه الإجراءات الرسمية، مع وجود توجه عام نحو اعتماد مقاربات جامعة تجمع بين كلا المسارين. هذا التفاوت في المواقف يُظهر تأثير الاختلاف في الموارد الاجتماعية والتجارب الشخصية، حيث لا يُعتبر أي من الاستراتيجيتين كافياً بمعزل عن الآخر، بل يتم التعامل معهما كآليات متكاملة تُوظّف ببراغماتية تبعاً للسياق والإمكانات المتوفرة. يؤكد هذا الأمر أن استراتيجيات

البحث عن العمل ليست بمعزل عن البنية الاجتماعية، بل تتشكل ضمن إطارها، مما يُسهم في إعادة إنتاج تفاوتات الفرص، كما أبرز ذلك كل من بورديو وغرانوفيتر في تحليلاتهما للروابط الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي.

خلاصة الفصل الرابع:

يُظهر تحليل الممارسات والاستجابات لدى عينة البحث بعد التخرج أن استراتيجيات البحث عن العمل تُعتبر، لا مجرد قرارات فردية منعزلة، بل ممارسات متأصلة ضمن بنى اجتماعية متباينة تُسهم في إعادة إنتاج التمايزات الطبقية. وقد تبين، وفقا لما ورد في هذا الفصل، أن توزيع أشكال الرأسمال، لا سيما الاجتماعي والثقافي، يؤثر بشكل حاسم في تحديد طبيعة الاستراتيجية المتبعة (سواء كانت رسمية أم قائمة على الشبكات)، إضافة إلى توقيت تفعيلها ومستوى الثقة المتوقع في فعاليتها. حيث تتجه الشرائح التي تفتقر إلى موارد كافية نحو القنوات الرسمية، غالبًا ما يكون ذلك خيارا شبه وحيد أو الملاذ الأخير. في المقابل، تستخدم الفئات التي تمتلك رأسمال اجتماعيًا أكبر شبكاتها الشخصية كآلية أولية وأكثر كفاءة للوصول إلى الفرص المتاحة. علاوة على ذلك، أشارت النتائج إلى أن الأفراد المعنيين لا يتبنون منهجًا واحدًا في بحثهم، بل ينخرطون فيما يمكن وصفه بـ "مناورات استراتيجية"، يدمجون خلالها بين المسارات الرسمية وغير الرسمية. يُدار هذا الدمج بمنطق براغماتي يستهدف تقليل المخاطر المحتملة وزيادة فرص النجاح في بيئة تتسم بالغموض وعدم اليقين.

بناءً على ما تقدم، يتضح أن مفهوم الهابيتوس، بوصفه منظومة من الاستعدادات المكتسبة والمتجسدة، يضطلع بدور محوري في توجيه هذه الممارسات. يتجلى ذلك من خلال تعديل الهابيتوس لإدراكات الأفراد فيما يتعلق بفرصهم وحدودهم ضمن سياق سوق العمل. كذلك، يشير التفاوت الملحوظ في مستوى الثقة بجدوى الاستراتيجيات المختلفة إلى وجود تباين في التجارب مع كل من المؤسسات الرسمية والشبكات الاجتماعية. هذه الملاحظة تدعم الفرضية القائلة بأن سوق العمل لا يمثل بيئة محايدة، بل يُعد حقلًا تتشابك فيه علاقات القوة والسلطة الرمزية. وفي هذا السياق، يتجاوز مفهوم التهميش مجرد غياب فرص العمل

المتاحة؛ إذ يمتد ليشمل الإقصاء من شبكات الوصول إلى هذه الفرص. هذا الوضع يُرسّخ ديناميات إعادة الإنتاج الاجتماعي، وهي ظاهرة تناولتْها الأدبيات السوسيولوجية باستفاضة.

الفصل الخامس، إعادة إنتاج التفاوتات عبر الأجيال والتمثلات المشرعنة للجدارة

تمهيد

تعالج هذه الدراسة، في سياق مقاربة سوسيولوجية، استراتيجيات خريجي الجامعة للاندماج في سوق العمل، مع التركيز على الدور المحوري الذي يؤديه الرأسمال الاجتماعي في تشكيل مساراتهم المهنية.تنطلق هذه المقاربة من فرضية أساسية ترى أن الانتقال من مرحلة التكوين إلى العمل لا يعتمد حصراً على منطق الكفاءات والمؤهلات الفردية، بل يتأثر بشكل كبير بشبكة من العلاقات الاجتماعية والآليات غير الرسمية، والتي تُسهم في توزيع الفرص وتكريس التفاوتات الاجتماعية القائمة.

يهدف هذا الفصل أيضاً إلى استكشاف الكيفية التي يستوعب بها الفاعلون الاجتماعيون متطلبات الاندماج المهني، وذلك من خلال دينامية تفاعلهم مع المؤسسات الرسمية تارة، واعتمادهم على الشبكات والعلاقات الاجتماعية تارة أخرى .في هذا الإطار، سيتم تحليل تصوراتهم بشأن فعالية كل من القنوات الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى الكشف عن الأطر التي تتشكل ضمنها استراتيجياتهم، متأرجحة بين الثقة والتردد والبراغماتية، في ظل بيئة عمل تتسم بعدم اليقين وغياب التكافؤ.

1- الوعي بأهمية رأس المال الاجتماعي في التوظيف:

في ظل التحولات الجارية في سوق العمل، لم يعد تفسير آليات الوصول إلى الوظيفة محصوراً في الكفاءة الفردية أو المؤهلات العلمية فحسب. بل بات الأمر يتصل على نحو متزايد بمجموعة من الآليات الاجتماعية غير الرسمية التي تضطلع بدور في توزيع الفرص. في هذا السياق، يبرز الرأسمال الاجتماعي كإحدى هذه الآليات المحورية، إذ يمثل مجموع العلاقات والشبكات ودرجة الثقة التي يمتلكها الأفراد، والتي يمكن استثمارها للحصول على موارد وفرص قد يتعذر بلوغها عبر المسارات الرسمية وحدها حيث تستند إلى الأطر النظرية التي طورها بورديو وكولمان وبوتنام. تؤكد هذه المقاربة أن العلاقات الاجتماعية لا تقتصر على كونها مجرد روابط تفاعلية، بل تتعداها لتكون شكلاً من أشكال الرأسمال الذي يمكن استثماره وتحويله إلى فرص مادية ورمزية ضمن النسيج المجتمعي.

يكشف تحليل المعطيات من المقابلات المعمقة أن فهم وعي المبحوثين بآليات الولوج إلى سوق العمل يتطلب النظر إليه من منظور "الرأسمال الاجتماعي"، كما هو معرف في الأدبيات السوسيولوجية. تتوافق تمثلات هؤلاء مع التصورات النظرية التي تعتبر العلاقات الاجتماعية بمثابة موارد يمكن تعبئتها واستثمارها. في هذا الإطار، يتبين أن لدى المبحوثين إدراكا واضحابأن فرص التوظيف لا تقتصر على الكفاءة وحدها، بل تتشكل أيضاً من خلال شبكات العلاقات. وهو ما يظهر عند أغلبهم يرون أن العلاقات الاجتماعية تلعب دوراً محورياً في الحصول على العمل، ويعتبرون أن هذا أمر طبيعي و"مفروض" في المجتمع. مثلا، قال المبحوث (م 01): "في بلادنا لازم معريفة"، وهو يعكس إيماناً سائد بأن النجاح في سوق العمل يتطلب وجود شبكة علاقات، يتوافق هذا مع الطرح النظري الذي يعتبر الرأسمال الاجتماعي "مصدراً للموارد المجتمعية التي تربط الأفراد وتمكنهم من تحقيق أهدافهم" (أعراب والنجاري، 2021، ص 2)، لكنه في الوقت ذاته يسلط الضوء على طابعه اللامتكافئ في التوزيع؛ هذا التصور يتغذى من سياق مجتمعي يقدر الوساطة والعلاقات الشخصية كجزء من آليات التنافس، ويعكس نوعا من "الواقعية الاجتماعية" التي ترى أن الكفاءة وحدها غير كافية، وأن "اللي ما عندوش علاقات يبقى ديما لتالي". في تحليل سيميائي، نلاحظ أن نبرة الحديث هنا تتسم بنبرة من الإحباط، وربما نوع من التكيف مع واقع مرير؛ إذ أن السخرية في كلامه ("في بلادنا لازم معريفة") تعكس وعيا بمرارة الأمر، وتحول العلاقات إلى نوع من "الضرورة المفروضة" أكثر منها اختيارية.

إلى جانب ذلك، يكشف المبحوث(07) في تصريحه: "بابا يعرف ناس في قطاع التعليم"، الأمر الذي يعكس وعياً ضمنياً بأن الانتساب إلى شبكة علاقات معينة يوفر سبل الوصول إلى موارد وفرص قد لا تكون متاحة للجميع، لكن الكفاءة أيضا مهمة، وهو ما يتقاطع مع تعريف الرأسمال الاجتماعي بوصفه "مجموع الموارد الفعلية أو المحتملة المرتبطة بامتلاك شبكة دائمة من العلاقات" (Bhandari &Yasunobu, 2009, p. 481).

بالتوازي مع ما سبق، يؤكد المبحوث (09) قائلاً: "نقدم في مسابقات + نسقسي المعارف". يعكس هذا القول تمثلاً مزدوجاً يجمع بين الرأسمال البشري والرأسمال الاجتماعي، وهو ما ينسجم مع الطرح النظري الذي يرى أن السلوك الاقتصادي "متجذر داخل الشبكات الاجتماعية" وأن هذه الشبكات تسهل تدفق المعلومات وتوفير الفرص (Bhandari & Yasunobu, 2009, p.486). كما يظهر من تصريح المبحوث(04): "كاين شوية فرص بصح لازم تدفع روحك" وعي بضرورة المواءمة بين الجهد الفردي واستثمار العلاقات، مما يعكس فهماً عملياً لطبيعة السوق بوصفه مجالاً تتسم موارده بعدم التكافؤ.

من منظور مغاير، يكشف تحليل الخطاب عن وجود توتر بين الإقرار بفعالية العلاقات والنقد الموجه لبعدها اللاأخلاقي. حيث يصرح المبحوث (03): "الوساطة يمكن أن تعتبرها ضرورة اجتماعية في بعض الحالات، لكنها ليست عادلة دائمًا". يعكس هذا التصريح تمثلاً نقدياً يضع الرأسمال الاجتماعي في سياق إشكالي، متأرجحاً بين كونه موردا فعالا وبين كونه آلية تسهم في إعادة إنتاج اللامساواة، مما يوضح أن الاعتماد على العلاقات قد يكون ضروريًا لكنه في ذات الوقت يحمل جانبًا غير أخلاقي إذا اعتمد على المحسوبية. يدعم هذا الطرح تصريح المبحوث (10):"العلاقات تساعد تفتح الباب، بصح لازم كفاءة"، والذي يكشف عن تصور متوازن يسعى إلى استعادة الاعتبار لمعيار الجدارة. يتقاطع هذا مع رؤية كولمان التي ترى أن الرأسمال الاجتماعي ييسر الفعل، لكنه لا يعد بديلاً عن أشكال الرأسمال الأخرى (Coleman, 1990, p302).

في المقابل، يظهر غياب الرأسمال الاجتماعيللمبحوثين عن أثرإقصائيملموس، كما يتضح من قول المبحوث (02): "ما نعرف حتى واحد يقدر يدخلني نخدم"، والمبحوث (06): "ما نعرف حتى واحد في الدولة"، مما يدل على أن الفقر وقلة العلاقات يعززان شعوره بالإقصاء. هذا يظهر أن البنية الاجتماعية غير المواتية تضعف من فرص الأفراد، خاصة من يعانون من ضعف الشبكات، مما يعكس واقعًا بنيويًا يضعف فرصهم في التوظيف؛ هذا ما تورده الادبيات من أن ضعف الشبكات الاجتماعية يفضي إلى محدودية الوصول إلى المعلومات

والفرص، مما يضع الأفراد في موقع هامشي ضمن سوق العمل (Bhandari & Yasunobu, 2009, p. 486). يؤكد هذا أن الرأسمال الاجتماعي، على الرغم من كونه موردا قيما، يظل موزعاً بطريقة غير متكافئة، الأمر الذي يسهم في استمرارية إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية.

بناءً على ما تقدم، يمكن استنتاج أن تصورات المبحوثين للرأسمال الاجتماعي تتأرجح بين اعتباره أداة ضرورية للاندماج المهني، وبين النظر إليه كآلية غير منصفة تعكس اختلالات هيكلية في سوق العمل. هذا يكشف عن وجود "ثقة مشروطة" في فعالية المؤسسات الرسمية، مما يدفع الأفراد إلى الاستعانة بالعلاقات كبديل عن قنوات قد تُعد غير فعالة أو غير عادلة. بهذا المعنى، لا يمثل الرأسمال الاجتماعي مجرد مورد فردي، بل هو انعكاس لبنية اجتماعية أوسع تتشابك فيها العلاقات، والثقة، وعمليات إعادة إنتاج اللامساواة (Putnam, 1993, p. 167)

2-الوعي بالإقصاء البنيوي والعنف الرمزي:

يرصد عالم الاجتماع التونسي المنصف ونَّاس في كتابه "الشخصية التونسية" ظاهرة تفكك الثقة بين الفرد التونسي والمؤسسات، مما أنتج ظاهرة انتشار الشلليلات من داخل مؤسسات التي تتبادل المنافع الخاصة فيما بينها، وتسعى للهيمنة على الموارد المادية والاجتماعية والرمزية، ومن ثم تسود قيم الواسطة والمحسوبية، وتنتشر ظاهرة اعتماد الشتيمة في مواجهة الخصم بدل المحاورة، وتفضيل أسلوب الالتفاف على المشاكل بطرق غير قانونية*(الشقير، 2018، صفحة 28)*.

إعتمادا على المقاربة النظرية لرأس المال الاجتماعي ومن خلال إجابات المبحوثين يظهر لنا كيف أن التفاوتات الاجتماعية البنيوية تؤثر بشكل كبير على فرص التوظيف والنجاح في سوق العمل. فمفهوم الإقصاء البنيوي يتضح من خلال التصريحات المبحوثون عن ضعف العلاقات الاجتماعية ، خاصة في الأحياء الشعبية أو المناطق الريفية التي يعيشيون فيها. كمت هو الحال عند المبحوث (02) حيث يقول: "ما نعرف حتى واحد يقدر يدخلني نخدم"،

وهو يعبر عن غياب العلاقات الحاسمة أو الروابط التي يمكنها أن تيسر له الحصول على وظيفة، وهذا يعكس الإقصاء البنيوي الناتج عن ضعف الشبكات الاجتماعية وعدم وجود علاقات قوية مع دوائر القرار أو الأشخاص المؤثرين. وهنا يمكننا القول"أن تعبير الفضاء الاجتماعي الذي جاء به بورديو يحدث قطيعة مع التمثلات التقليدية للتدرج الاجتماعي القائمة على النظرة الهرمية للمجتمع".(بزاز، 2007، صفحة 57)

وعلى ذلك، نلاحظ أن هناك إدراكاً عميقاً لارتباط المكان والطبقة الاجتماعية بفرص العمل كون ان فرص الاندماج في سوق العمل لاتقتصر على البعد الفردي القائم على الكفاءة ، بل تتحدد هذه الفرص بشكل محوري ضمن بنية اجتماعية تتسم باللامساواة وتعيد انتاج التفاوتات عبر السياقات المكانية، حيث صرح المبحوث (01): "السكن في مناطق مثل دوار المحبة وصمة، يعيق الوصول للمعلومة الوظيفية"، وهو وصف يعكس كيف أن المكان يتحول إلى "علامة سوسيولوجية" تفتقر إلى فرص، وتكون بمثابة "وصمة" تضع الفرد في إطار محدد مسبقاً. نبرة كلامه تتسم بالحزن والإحباط، وتظهر نوعاً من "الوعي القاسي" بأن المكان، وليس فقط الكفاءة، هو المحدد الحقيقي للنجاح أو الفشل. هذا يعكس مفهوم "الوصمة" في نظر غرامشي، حيث إن المكان يكتسب بعداً رمزيًا، يعيق فرص التنقل الاجتماعي، ويعزز التمييز البنيوي.

من جهة أخرى، يوضح المبحوث (09) أن الإقصاء ليس فقط مجالي، بل هو "نظام تهميش" يرسخ عبر ممارسات المؤسسات، ويعزز الشعور بـ"الحكرة" وغياب العدالة، وهو ما يتطابق مع مفهوم "التمييز البنيوي" الذي يكرس التفاوتات الاجتماعية عبر آليات غير مرئية. إذن، تتفاعل الإجابات مع مفهوم العنف الرمزي، حيث إن الأفراد يشعرون أن المؤسسات غير نزيهة، وأنها تكرس التفاوت بشكل غير مباشر، مما يؤدي إلى تعزيز الشعور بالإقصاء، ويعوق أي محاولة للتغيير من خلال جعل النظام يبدو وكأنه "محصن" ضد الإصلاح. في النهاية، يتلخص الوعي بالإقصاء في تصور أن المجال الاجتماعي يكرس التمييز العنصري والمكاني، وأن أدوات المقاومة محدودة، وهو ما يعكس استمرار هيمنة علاقات القوة والسلطة

في سوق العمل، ويؤكد أن التفاوتات ليست فردية فحسب، بل بنيوية ومنتجة لعنف رمزي يصعب مقاومته.

في حين،يبين المبحوث(07) تعبيرا عن العنف الرمزي حيث افاد بقوله:" الصمت الطويل عند الحديث عن التوظيف، يبين أن هناك عدم جدوى المحاولة، وأن النظام غير عادل" ، لغة جسده ونبرة صوته المترددة تبرز نوعاً من "القبول القسري" ببقاء الوضع على ما هو عليه، وهو ما يفسر استسلاماً ضمنياً لممارسات غير عادلة، حيث يرى أن "الوساطة" أو العلاقات هي الطريق الوحيد للنجاح، رغم أنها غير عادلة. مما يجسد كيف أن الهيمنة الرمزية تفرض على الأفراد قبول واقع الإقصاء، ويصبح الصمت علامة على "القبول الضمني" لسلطة غير مرئية، وهو نوع من "العنف الرمزي" الذي يطبع حواجز التمييز ويعيق التغيير.

بورديو لا يتوقف في نظريته عند مستوى علاقة الفرد بالبناء، فالممارسة الفردية، ليست الممارسة الوحيدة القائمة، فهناك ممارسات جماعية قائمة في المجتمع، تتم في إطار علاقات القوة، وصور الصراع والعنف الرمزي داخل المجالات، ويكون موضوع هذه الصور: الحيازة/الإزاحة جزئية أو كلية (أحمد موسى بدوي ، 2009،ص 12).

على أية حال، فلكل مجال الرأسمال النوعي الخاص به الذي يسعى الأفراد/ الجماعات/ الطبقات إلى امتلاكه، والذي يولّد لدى الأفراد والفئات استعدادات متفاوتة للممارسة، وقد استعان بورديو في نظريته ببعض المصطلحات الاقتصادية . السوق، الاستثمار، الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الرأسمال . محاولاً توظيفها بطريقة مختلفة، إلى جانب استخدام أدوات تفسيرية أخرى لفهم الممارسة الاجتماعية فهماً مختلفاً (أحمد موسى بدوي ، 2009، ص 12).

على صعيد أكثر عمقاً، يكشف تحليل وضعية الأفراد الذين يفتقرون إلى شبكات اجتماعية داعمة عن حضور كثيف للعنف الرمزي بصيغته البوردوية، حيث يتم استبطان هذا الإقصاء داخل التمثلات الذاتية للأفراد أنفسهم. وأن المحسوبية والوساطة تلعب دورًا

كبيرًا في التوظيفاذ أوضح المبحوث(03)"السيرة وحدها لا تكفي" تعكس وعياً بأن المعايير الرسمية ليست هي الفاصلة، وأن النجاح يرتهن بعوامل غير مرئية. يؤدي هذا بدوره إلى تطبيع الوساطة كآلية "ضرورية" على الرغم من افتقارها للعدالة. كما أن شعور بعض المبحوثين بعدم جدوى المحاولة أو غياب الثقة في نزاهة المؤسسات يعكس شكلاً من أشكال الهيمنة الرمزية، يتم بموجبها قبول الإقصاء كواقع بديهي لا يمكن تغييره. وهذا ما يفسر تراجع المبادرة الفردية وتفاقم الشعور بالعجز الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، فإن الربط الذي أقامه بعض المبحوثين بين الانتماء المجالي (كالأحياء الشعبية أو المناطق المهمشة) وضعف فرص الاندماج المهني، يوضح أن الإقصاء لا يرتبط فقط بغياب الشبكات الاجتماعية، بل يتعداه إلى إنتاج رمزي للمكان بوصفه علامة اجتماعية سلبية تعيد ترسيخ التمييز.

بناءً على ما تقدم، يمكن استنتاج أن الإقصاء البنيوي في سوق العمل ينجم عن تداخل معقد بين ضعف رأس المال الاجتماعي، وهيمنة الوساطة، وإعادة إنتاج العنف الرمزي ضمن التمثلات الاجتماعية. تصبح العلاقات الاجتماعية بموجب هذا المعيار غير المعلن للنجاح،ويتحول غيابها إلى شكل من أشكال الإقصاء الممنهج. دلالة ان غياب العلاقات يحد من امكانياته"، هذا ما طرحه بورديو ان "العنف الرمزي يتجلى في أن المجتمع يفرض نمطاً معينًا من العلاقات والفرص، ويقصي من لا يمتلكها"(بورديو، 1986، الصفحات 15-16):. إذن، غياب العلاقات الاجتماعية، خاصة القوية، يعزز الإقصاء البنيوي، ويؤدي إلى استبعاد فئات معينة من سوق العمل، وهو ما يخلق فوارق اجتماعية كبيرة، ويؤكد أن سياسات التوظيف يجب أن تتجه نحو تقليل هذه الفوارق. كما تشيرأن التفاوتات لا تكتسي طابعاً فردياً أو ظرفياً، بل هي بنيوية متجذرة في تنظيم الحقل الاجتماعي، وتُعاد إنتاجها عبر مؤسسات وشبكات غير رسمية. هذا الأمر يجعل الإقصاء يبدو أمراً طبيعياً ومقبولاً رغم طابعه اللاعدالي.

3-التقييم الأخلاقي لاستعمالات رأس المال الاجتماعي:

يظهر أن المبحوثين يتعاملون مع الوساطة والوسائل غير الرسمية بشكل معقد، حيث يشرعنونها أحياناً باعتبارها ضرورة، وأحياناً أخرى يستهجنونها. اذ صرح المبحوث (07): "العلاقات تعاون، لكن لازم تخدم على روحك"، وهو يعكس تداخلاً بين إقرار بضرورة العلاقات وبين رغبة في الاعتماد على الكفاءة. نبرة كلامه تظهر نوعاً من الواقعية، لكنه يعبّر ضمنياً عن نوع من "الرضا المشروط" بأن العلاقات مهمة، لكن يجب أن يكون مع الكفاءة. من ناحية أخرى، قالت المبحوثة (م 08): "لازم الاثنين مع بعض"، وهو تصريح يحمل وعيًا بأهمية التوازن بين العلاقات والكفاءة، أي يبرر هذا الاستخدام على انه جزء من الضرورات الاجتماعية، رغم عدم عدالته، وهو موقف ينسجم مع مفهوم "الإذعان" لبورديو، حيث تُشرَّع الوساطة رمزياً كجزء من الهابيتوس، أي العادات والأعراف التي تؤطر السلوك الاجتماعي ويعكس نوعاً من "الوعي السياسي" الذي يدرك أن الاعتماد على العلاقات وحدها غير كافٍ، وأن الكفاءة ضرورية لضمان استدامة النجاح.

في حين عبر المبحوث (02) عن موقف أكثر انتقاداً، حين قال: "الوساطة فساد، لكن في بعض الحالات ضرورية"، وهو يعكس "تضاداً أخلاقياً" بين الموقف النظري الرافض للفساد، والموقف الواقعي الذي يفرض عليه القبول به كضرورة، وهو نوع من "التمثل الأخلاقي" الذي يبرر الممارسات غير القانونية على أساس الضرورة الاجتماعية. في تحليل سيميائي، نلاحظ أن نبرة الحديث تتسم أحياناً بالمقاومة، وأحياناً بالتسليم، وهو ما يعبر عن "مقاومة رمزية" لواقع لا يتيح لهم خيارات أخلاقية حرة، ويدفعهم لقبول ممارسات غير عادلة كجزء من "الواقع الطبيعي".

من جهة أخرى، يظهر أن هناك وعيًا بضرورة أن يتجنب الأبناء الاعتماد على الوساطة، خاصةً أن بعض المبحوثين يصرحون: "لن أستعمل الوساطة لأبنائي"، حيث يرفض فكرة التوريث او الاستفادة غير العادلة منه وهو موقف يبين حقيقة تكريس التفاوت الطبقي من خلال علاقات غير قانونية. هذا التقييم يعكس وعيًا أخلاقيًا متزايدًا، ويشدد على أهمية الكفاءة والجدارة، رغم أن الواقع يفرض عليهم أحياناً أن يختاروا الوساطة كوسيلة لضمان

استمرارية النجاح؛وعلى غرار ذلك ينظر المبحوثين للراس المال الاجتماعي على الرغم من اختلاف مواقفهم غير عادل لكنهم يتفاوتون في مدى تقبلهم له كجزء من الواقع الاجتماعي،حيث برز في تصريح المبحوث(09) حيث يُنظر إليه شر لا بد منه و فساد لكن اسرع"، وهو ما يعكس بشكل واضح إشكالية الإذعان لبورديو، الذي يرى أن الوساطة، كشكل من أشكال رأس المال الاجتماعي، تُشرَّع رمزياً وتصبح جزءاً من الهابيتوس و انها وسيلة فعالة لفتح الأبواب و تحقيق الاهداف، أي من العادات والآليات التي تتشكل وتُعاد إنتاجها باستمرار داخل المجتمع، مما يبرز كيف أن الممارسات غير الأخلاقية، رغم كونها غير عادلة، تُعتبر ضرورية لتحقيق الفعالية والكفاءة في سياق اجتماعي معين.

إذن، فإن التقييم الأخلاقي لا يتوافق تماماً مع الممارسات، لكنه يعكس وعيًا بمخاطر الفساد، ورغبة في تجاوزها، لكنه في ذات الوقت يتعايش مع ضرورة وجود علاقات لتحقيق النجاح، مما يظهر صراعاً داخلياً بين القيم والأفعال.

4. الثقة في الإجراءات الرسمية:

يرى ايميل دوركايم أن المجتمع ينبغي أن يدار عبر السلطة الأخلاقية Moral Authorityبحيث تصبح فيه مصالح الفرد قادرة على التكامل في المجتمع على أسس الالتزام بالمعايير والقواعد الجمعية، ويتطلب تحقيق ذلك بعض التضحيات المتبادلة من أجل تقييد السلوك الأناني، فالنظام الأخلاقي هو أساس تماسك المجتمع، وهو الذي يجعل العيش المشترك بين الناس ممكناً، ويضيف ويليامون بأن هذا التعاون الجمعي ينبغي عليه أن يشبع الدوافع الأنانية للأفراد، وإلا ستكون ممارساته غير مستقرة.(الشقير، 2018، صفحة 28).

يبدو أن هناك تبايناً واضحاً بين تصور المبحوثين حول الثقة في المؤسسات الرسمية، حيث يعبر عدد كبير منهم عن يأس أو تردد، فيما تعبر قلة عن نوع من الثقة النسبيةوالذي جاء في تصريح المبحوث (01): "أنا متردد في الثقة الكاملة، لأن هناك تلاعب ومحاباة"، هذا يعبر عن الشعور بعدم الأمان في نزاهة الإجراءات الرسمية، حيث يرى أن هناك عوامل غير شفافة تؤثر على نتائج المسابقات أو التوظيف. وهو شعور شائع بين الشباب في المجتمع،

حيث يُلاحظ أن الكثير منهم يعتقدون أن الوساطة والمحسوبية تلعب دورًا كبيرًا في الحصول على فرص العمل، مما يضعف ثقتهم في النظام الرسمي، وهو تصور يتطابق مع نظرية "العنف الرمزي" التي تقول أن المؤسسات غالباً ما تكرس التفاوتات عبر ممارسات غير عادلة، وهو ما يعيق الثقة ويخلق نوعاً من "الاغتراب" عن المؤسسات.

أما المبحوث (م 07)، فكان أكثر تشاؤماً، حيث قال: "السيرة الذاتية مجرد ورقة، والوصول للوظيفة يعتمد على علاقات، وليس على الكفاءة"، وهو يعكس فقدان الثقة تماماً في الإجراءات الرسمية، ويؤكد أن "الديبلوم" أصبح مجرد شكل، وأن الوساطة هي التي تحسم الأمر، الأمر الذي يعمق هوة التباين بين الاستحقاق القانوني والواقع. يبرز من هنا أن الثقة في المؤسسات الرسمية تتراجع مع تكرار التجارب وتتحول الى مقياس للسلطة الرمزية ، ويصبح الاعتماد على "السيرة الذاتية" مجرد إجراء شكلي، بينما تظل الوساطة هي الطريق الفعلي للنجاح، وهو ما يعكس استمرار التفاوتات الطبقية وعدم القدرة على تغييره، خاصة في بيئة تتسم بتسييس المؤسسات .

وتغول الفساد الإداري. هذا التباين في التصورات يعكس أن النظام المؤسساتي لا يملك شرعية كاملة، وأن الأفراد يتوقعون أن تكون علاقاتهم الشخصية هي المفتاح الحقيقي، وهو ما يعزز من استمرار حالة "الاغتراب" ويقوي من تمثلات التفاوت كأساس للنجاح.

بالمقابل، اقر المبحوث (08): "نعتقد أن الكفاءة مهمة، لكن أحياناً لا تكفي وحدها"، وهو موقف يدل على نوع من التوازن، يقر بأهمية المؤسسات، لكنه يعترف بأنها ليست كافيةتكفي لبناء الثقة في الإجراءات الرسمية، وإنما تتطلب عناصر إضافية مثل الشفافية والعلاقات الاجتماعية، حيث تُعتبر الشبكات والمعارف أدوات فعالة تُحوّل الإجراءات الرسمية إلى خطة بديلة أو ثانوية، خاصة في البيئات التي تفتقر إلى الثقة المؤسساتية، وهو نوع من "الثقة المشروطة" التي تتعلق بمدى نزاهة المؤسسات وتوفر الشفافية ،كما يؤكد استشهاد بورديو حول أن الشبكات تُفضَّل لفعاليتها، وهو ما يعكس واقع أن الثقة غالباً ما تُبنى على العلاقات الشخصية أكثر من الاعتماد على الإجراءات الرسمية فقط؛ والى جانب اخر،تبينت

ثقة نسبية في الإجراءات الرسمية رغم وجود بعض الشكوك ،حسب نظر المبحوث (05) في قوله: "لدي ثقة متوسطة في دور العلاقات الاجتماعية، وأثق أكثر في المسابقات والإجراءات الرسمية مقارنة بالعلاقات". هذا يعكس تصورًا أن الإجراءات الرسمية تعتبر أكثر عدالة، ولكنها ليست دائمًا مضمونة بنسبة 100%.

على حسب تصريحات المبحوثين حول الثقة يميل البعض إلى التشكيك والحذر بسبب انتشار التصورات حول المحسوبية وقلة الشفافية، مما يضعف الثقة في نزاهة التوظيف. في المقابل، يبدي آخرون ثقة نسبية وتفاؤلًا حذرًا بالإجراءات الرسمية، معتبرين أنها أكثر عدالة من العلاقات الشخصية رغم عدم خلوّها من بعض النقائص،وتبعا لهذا التفسير المذكور أعلاه نستنتج أن "بيار بورديو" يعد من أهم ممثلي المقاربة الصراعية ذات التوجه الماركسي ويتفق معه في ذلك "توماس هوبز" الذي تصور أيضا أن المجتمع البشري هو في حالة صراع(الحسن،، 1986، صفحة 56).

بصفة عامة، تتسم زدود المبحوثين بنظرة واقعية ومختلفة، أن التفاوتات الاجتماعية تتجسد بشكل عميق في تصورهم للعلاقات، الإقصاء، وأدوار المؤسسات، حيث أن كل عنصر من هذه العناصر يعكس بنية مجتمعية تكرس التفاوتات من خلال أنماط تمثلاتها وسلوكياتها. وتؤكد هذه التمظهرات أن رأس المال الاجتماعي، سواء كان علاقات أو ثقة أو تمثلات أخلاقية، يلعب دوراً محورياً في إعادة إنتاج وتثبيت هذه التفاوتات، وأن هناك وعيًا مشتركًا لدى السكان بأن التغيير يتطلب تحولات عميقة في البنى الاجتماعية والثقافية، وهو ما يتطلب استراتيجيات معقدة ومتكاملة لمواجهة هذا الواقع.

خلاصة الفصل الخامس

توصلنا في هذا الفصل إلى أن استراتيجيات الأفراد المستهدفين لدخول سوق العمل تتشكل بشكل أساسي بفعل البنية الاجتماعية وتوزيع الرأسمال الاجتماعي. لقد تبيّن أن المسارات الرسمية وغير الرسمية تتداخل ضمن منطق براغماتي يعكس تفاوتا بينا في الموارد والفرص المتاحة .فقد أظهرت النتائج أن الفئات التي تمتلك شبكات اجتماعية محدودة غالباً

ما تتجه نحو الاعتماد على القنوات الرسمية، على الرغم من القصور الذي قد يعتريها .في المقابل، تُفضل الفئات الأكثر حيازة للرأسمال الاجتماعي الاستعانة بالعلاقات كوسيلة أكثر فعالية وسرعة لتحقيق الاندماج المهني، مع ملاحظة ظهور استراتيجيات تجمع بين هذين المسارين .وأوضح التحليل كذلك أن هذا التفاوت يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتمثلات مختلفة حول الإقصاء البنيوي والعنف الرمزي .يتجلى ذلك في إعادة إنتاج شعور عدم تكافؤ الفرص ضمن تصورات الفاعلين الاجتماعيين أنفسهم، مما يشير إلى نوع من التطبيع النسبي مع دور الوساطة كآلية ذات حضور مهيمن .وفي سياق متصل، تتراوح مستويات الثقة في المؤسسات الرسمية بين التشكيك والقبول المتحفظ، وهو ما يعكس، من منظور المبحوثين، أزمة شرعية جزئية تواجهها هذه المؤسسات .بناءً على ما تقدم، فإن الرأسمال الاجتماعي لا يقتصر دوره على كونه أداة لتيسير الاندماج المهني فحسب، بل يمثل أيضاً آلية لإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية .هذا يؤكد أن سوق العمل ليس مجرد حيز محايد، بل هو فضاء تتخلله علاقات قوة خفية تتجدد صياغتها عبر الشبكات، وعمل المؤسسات، والتمثلات.

الفصل السادس، تحليل النتائج والحكم على الفرضيات

تمهيد:

يتطلب إنجاز البحث العلمي اعتماد على خطوات منهجية منظمة، تختلف من حيث الأسلوب والأولويات، تسمح بالالمام العلمي، في دراستنا حول التفاوتات الاجتماعية وتأثيرها على استراتيجيات البحث عن العمل تم الاستناد منهجياالى اختيار المسار المنهجي الأنسب لمعالجة الموضوعه، بهدف إضفاء الطابع العلمي والنظري المميز على العمل الأكاديمي، نبدأ بمراجعة الأدبيات والنظريات السوسيولوجية التي ارتبطتبالموضوع، تليها مرحلة الاستطلاع الميداني لمجتمع البحث، والتي شكلت أساساً لبناء الإطار النظري للدراسة.

من خلال تحديد الإشكالية، وصياغة الفرضيات، واستخراج المحاور والمؤشرات، تم قياس الظواهر المدروسة في المجتمع،حيث مكنت هذه المحطات جميعها في تكوين تصور نظري متماسك للبحث ،ونظراً لطبيعة البحث السوسيولوجي، الذي يربط بشكل متكامل بين الجانب النظري والميداني، حيث تمالجمع كل منهما لتحليل البيانات ، بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة ،قد اقتضى الأمر الرسوخ في المجتمع المبحوث لجمع المعطيات التي تسمح بفهم فهم الظاهرة ضمن سياقها الواقعي.

ختاما، نعرض النتائج التي توصلنا إليها وفقاً للمؤشرات التي حددناها، مناقشينها في سياق الفرضيات المعتمدة، بهدف تقديم تصور شامل ومتكامل لآليات التفاوتات الاجتماعية وتأثيرها على استراتيجيات البحث عن العمل في المجتمع الجزائري.

1. تحليل النتائج

تبرز نتائج الدراسة الميدانية عمق التفاوتات الاجتماعية البنيوية كعمود فقري يشكل مسارات التوظيف ويعيد إنتاج الفوارق الطبقية داخل المجتمع الجزائري، حيث لم تعد معايير "الاستحقاق الأكاديمي" وحدها قادرة على تفسير نجاح الأفراد في سوق العمل، بل أضحت أشكال رأس المال الاجتماعي الموروث، خاصة الشبكات الاجتماعية والروابط الرمزية، هي القوة الدافعة وراء استراتيجيات البحث عن العمل. في هذا السياق، يتجلى حضور

"الهابيتوس" الاستثماري الذي يتشكل وفق الارتباطات الاجتماعية والموارد الرمزية، حيث يمتلك خريجو الطبقات الميسورة أو ذوو الأسر ذات المستويات التعليمية العالية، رأس مال اجتماعي قوياً، يوجههم نحو شبكات حاسمة تصل مباشرة إلى مراكز القرار، مما يمنحهم ثقة زائدة في فاعلية استراتيجياتهم الشبكية، ويعزز لديهم شعوراً بالامتياز والنجاح المبرر. على النقيض، يعاني خريجو الطبقات الشعبية والمناطق المهمشة من "فقْر علائقي" يمنعهم من الوصول إلى شبكات غير رسمية، ويقيد خياراتهم بالقنوات الرسمية المحدودة، التي يدركون ضعف فاعليتها، مما يولد لديهم إحساساً بالإقصاء البنيوي، ويعمق من إحساسهم بالفشل.

هذه الديناميكيات، كما يعكسها النظرية البورديوية، تحوّل رأس المال الاجتماعي من مجرد وسيلة لتعزيز العلاقات والتعارف، إلى أداة للعنف الرمزي، إذ يستبطن المهمشون فشلهم كقدر ناتج عن نقص الموارد الاجتماعية، بينما يشرعن الميسورون نجاحهم باعتباره ثمرة "الجدارة الشخصية". هكذا، يظهر سوق العمل كفضاء لا يعمل كمنصة حيادية، بل كآلية تعيد إنتاج الامتياز الطبقي، مغلفاً إياه بمسوح الكفاءة والكفاءة المزعومة، مما يؤدي إلى تعميق الفجوة بين حاملي الشهادات من مختلف الطبقات، ويجعل من التفاوتات الاجتماعية عملية مستدامة تتجذر في البنى الهيكلية، وتتكرر عبر الأجيال.

من هنا، يتمثل الاختلاف الجوهري بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في تبني مقاربة سوسيولوجية عميقة، تعكس أن رأس المال الاجتماعي لا يُكتسب فقط من خلال علاقات عابرة، بل هو نتاج بنيوي يتشكل وفق الوضعية الاجتماعية، ويعمل كآلية لإعادة إنتاج الفوارق، بدلاً من أن يُنظر إليه كوسيلة للتحايل أو الاستغلال الفردي. إذ يُبرز هذا التحليل كيف أن شبكات العلاقات، التي يُفترض أن تكون أدوات لتمكين الأفراد، غالباً ما تكون أدوات لإدامة الهيمنة الرمزية والطبقية، حيث يُعطى امتياز الوصول إلى الفرص المهنية للأفراد الذين يمتلكون شبكات غنية، بينما يقصى الآخرون، الذين يفتقرون إلى رأس مال اجتماعي، إلى مستوى محدود من الخيارات، مرتهنين لآليات التوظيف الرسمية التي غالباً ما تكون غير نزيهة، وتخدم مصالح النخب.

في سياق التفاعل بين البنية والفاعل، يوضح هذا الطرح أن التفاوتات الاجتماعية ليست مجرد نتائج حتمية، وإنما عمليات إنتاج وتكرار تستند إلى علاقات رمزية، تتجسد عبر استراتيجيات البحث عن العمل، التي تتشكل وفق خلفيات اجتماعية، وتُعبر عن تمثلات عميقة لواقع التمييز والامتياز. وفقاً لنظرية بورديو، فإن رأس المال الاجتماعي يُعدّ بمثابة "بنك موارد" متراكم، يُديم التفاوتات ويُعزز من قوة الهيمنة، حيث يُترجم في سوق العمل إلى فرص غير متكافئة، واستراتيجيات استثمارية متفاوتة، تُعطي الأفضلية لمن يمتلكون شبكات قوية، وتُقصي من لا يملكونها. لذلك، فإن سوق العمل، بوعي أو بدون وعي، لا يشتغل كفضاء للتبادل الكفء، بل كمنصة لإعادة إنتاج التراتبية الاجتماعية، وإدامة الفوارق الطبقية، ما يضع أمام الباحثين ضرورة إعادة النظر في السياسات الاجتماعية والتعليمية، بهدف كسر هذه الحلقة المفرغة من التمييز والتهميش.

1.1. مقارنة نتائج دراستنا مع الدراسات السابقة والمقاربة النظرية:

في إطار تحليلنا للمسألة المرتبطة بتفاوتات التوزيع الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي، يتضح أن الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات البطالة، وتمثلات الطلبة لعالم الشغل، وتوافق التكوين الجامعي مع متطلبات سوق العمل، لم تتطرق بشكل كافٍ أو دقيق إلى دور التفاوتات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي في تشكيل استراتيجيات البحث عن العمل. فمع أن هذه الدراسات أكدت على أهمية المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في فهم الظاهرة، إلا أنها لم تتعمق في تحليل كيف تساهم الخلفية الاجتماعية والثقافية في تحديد مسارات الأفراد، فقد أظهرت نتائج دراستنا، مقارنة بالدراسات السابقة مثل دراسات بلحاجي وبرحايل، أن الشبكات الاجتماعية تمثل القناة الأكثر فاعلية في الاندماج المهني، غير أن هذا النجاح مرتبط بشكل أساسي بالأصل الطبقي والخلفية السوسيو-مجالية للخريجين، وهو ما يتماشى مع أطروحات بيار بورديو حول أن رأس المال الاجتماعي ليس متاحاً للجميع بشكل متساوٍ، بل هو مورد موروث يعيد إنتاج التفاوتات البنيوية من خلال آليات رمزية وعلاقات

شبكية.خاصة من خلال آليات رأس المال الاجتماعي الذي يُعدّ، وفق مقاربات بيار بورديو، أحد العوامل المركزية في إعادة إنتاج التفاوتات الطبقية.

أما من الناحية النظرية، فكما هو واضح، فإن الدراسات السابقة اعتمدت غالباً على مفاهيم كلاسيكية أو أدوات وصفية، ولم تتبنَّ إطاراً مفاهيمياً متكاملاً يربط بين التفاوتات الاجتماعية، رأس المال الاجتماعي، واستراتيجيات البحث عن العمل بشكل منهجي. على سبيل المثال، دراسات مثل "تمثلات الطلبة لعالم الشغل" و"توافق التكوين الجامعي مع متطلبات العمل" ركزت على العوامل الثقافية والمعرفية فقط، متجاهلة تأثير الخلفية الاجتماعية على تكوين هذه التمثلات، الأمر الذي يحد من فهم أعمق للآليات التي تكرس الفوارق الاجتماعية، خاصة أن هذه الدراسات لم تتطرق بشكل كافٍ إلى العلاقة بين الخلفية الاجتماعية والتمثلات الثقافية أو استراتيجيات البحث عن العمل. أما دراستنا، فاستندت إلى إطار بيار بورديو، الذي يوضح كيف يُستخدم رأس المال الاجتماعي الموروث كأداة لإعادة إنتاج التفاوتات، عبر الشبكات، والموارد الرمزية، والمعارف، مما يفسر الفجوة بين الخريجين من الطبقات الميسورة والمهمشة في استثمار مواردهم الاجتماعية.

من زاوية اخرى، فإن تحليلنا استند إلى مقاربة بيار بورديو، التي تبرز كيف يتحول رأس المال الاجتماعي الموروث إلى أداة فعالة في إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية، خاصة عبر الشبكات الاجتماعية، والموارد الرمزية، والمعارف التي يمتلكها الأفراد من خلفيات اجتماعية مختلفة. فكما أكد بورديو، فإن رأس المال الاجتماعي ليس مجرد علاقات تعارف، بل هو مورد يُستخدم لتوسيع فرص الاندماج المهني، ويُسهم بشكل كبير في تشكيل استراتيجيات البحث عن العمل، حيث يستفيد أصحاب الموارد الاجتماعية الغنية من شبكاتها الواسعة، ويحققون فرصاً أفضل في سوق الشغل، مقارنة بالفئات المهمشة التي تفتقر إلى هذه الموارد.

على ضوء ذلك، تظهر نتائج دراستنا متوافقة مع الدراسات الميدانية التي أشارت إلى أن خريجي الطبقات الميسورة والذين يمتلكون شبكات علاقات قوية، يتبنون استراتيجيات شبكية واستثمارية، تعتمد على استغلال الموارد الاجتماعية بشكل فعال، مما يمنحهم ميزة

نسبية على غيرهم. في حين أن الدراسات السابقة، كدراسة رحايل عبد الكريم، أكدت على علاقة الثقافة والتخصص العلمي بتصورات الطلبة، إلا أنها لم تتطرق بشكل عميق إلى كيفية تأثير التفاوتات الاجتماعية على تفعيل رأس المال الاجتماعي، أو على استراتيجيات البحث عن العمل، وهو ما نحاول أن نضيفه من خلال تحليلنا.

وفي سياق التحليل السوسيولوجي، أظهرت نتائج الدراسة الثانية حول البطالة في الجزائر أن الضعف في رأس المال الاجتماعي يُسهم في عزل الشباب عن فرص العمل، وهو ما يتطابق مع إطارات بورديو التي ترى أن ضعف الشبكات يعوق الإدماج المهني ويعزز الشعور بالإقصاء. وبذلك، فإن دراستنا تعمق فهم كيفية استخدام رأس المال الاجتماعي كآلية لإعادة إنتاج التفاوتات، حيث تتفاوت استراتيجيات البحث عن العمل وفقاً للأصل الطبقي، مما يوضح أن التفاوتات ليست فقط نتيجة لعوامل اقتصادية، بل تتجذر في البنى الرمزية والثقافية التي تؤثر على فرص الأفراد في سوق العمل.

من المنهج، يُلاحظ أن الدراسات السابقة غالباً ما اعتمدت على مناهج وصفية أو تأملية، دون إطار نظري متماسك يُعنى بمفاهيم التفاوتات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي بشكل منهجي، بينما دراستنا، من خلال مقاربة بورديو، توفر فهماً أعمق لكيفية تحويل الموارد الاجتماعية والثقافية إلى أدوات لتعزيز التمايز والتمييز المجتمعي، عبر آليات التراكب الشبكي والعنف الرمزي والتمثلات الثقافية.

وفي إطار مقارنة منهجية، نلاحظ أن الدراسات السابقة اعتمدت على مناهج وصفية أو تأملية، مع غياب إطار نظري متماسك يُعنى بمفاهيم التفاوتات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي، في حين أن دراستنا تعتمد على مقاربة بورديو، التي تسمح بفهم كيف تُحول الموارد الاجتماعية والثقافية إلى أدوات لتعزيز التمايز والتمييز الاجتماعي، عبر آليات التراكب الشبكي، والعنف الرمزي، والتمثلات الثقافية.

تسعى دراستنا إلى سد الفجوة المعرفية التي تميزت بها الأدبيات السابقة، من خلال تحليل كيف يُستخدم رأس المال الاجتماعي كمورد موروث لإعادة إنتاج التفاوتات، وكيف

تتفاوت استراتيجيات البحث عن العمل بناءً على الخلفية الاجتماعية، خاصة في سياق المجتمع الجزائري، الذي يعاني من هشاشة شبكات الدعم الاجتماعي وتراجع فرص التوظيف. إن فهم هذه الآليات يُعد أساسياً لوضع سياسات أكثر عدالة وفعالية في مجالات التكوين المهني والتشغيل، ويُسهم في معالجة التفاوتات البنيوية التي تؤثر على مسارات الأفراد في سوق العمل.

21. عرض النتائج

تُعد مرحلة عرض النتائج من المراحل الأساسية في البحث الميداني، حيث يتم فيها تقديم المعطيات المستخلصة من الميدان بطريقة منظمة وفق محاور الدراسة ومؤشراتها، دون إصدار أحكام نهائية أو مناقشة مباشرة للفرضيات.

وقد تم عرض النتائج وفق الفرضيات الفرعية المعتمدة في الدراسة، وذلك كما يلي:

1). عرض النتائج المتعلقة بالتفاوتات الاجتماعية البنيوية

تتعلق هذه الفرضية بمحور: **التفاوتات الاجتماعية البنيوية وأثرها في تكوين رأس المال الاجتماعي**

وقد تم تحليل هذا المحور من خلال مجموعة من المؤشرات، وهي:

أ. الأصل الاجتماعي والطبقي:

. وجود تفاوت واضح بين الطلبة حسب الوضعية الاجتماعية للأسر

. استفادة الطلبة المنحدرين من أسر ميسورة من فرص أكبر في بناء العلاقات المهنية

. تأثير المستوى الاقتصادي للأسرة في فرص التكوين والتوجيه المهني

ب . التفاوت الجغرافي والثقافي.

. أفضلية الطلبة القادمين من الوسط الحضري مقارنة بالمناطق الريفية

. تأثير مستوى تعليم الوالدين في توجيه الأبناء نحو فرص العمل

. ارتباط الرأسمال الثقافي الموروث بسهولة الاندماج المهني

ج . الشعور بالانتماء الطبقي:

. وعي متفاوت لدى الطلبة بموقعهم الطبقي

. تأثير هذا الشعور في بناء الطموح المهني والثقة في فرص التوظيف

. عرض النتائج المتعلقة بحجم وجودة رأس المال الاجتماعي وأنماط الشبكات

د . الشبكات العائلية والقرابية:

. اعتماد عدد كبير من الطلبة على الأقارب في البحث عن العمل

. وجود وساطة أسرية لدى بعض الحالات

. تفاوت فرص الوصول إلى الوظائف حسب نوع العلاقات

هـ . الشبكات خارج الأسرة:

. أهمية العلاقات الجامعية والزملاء والأساتذة

. دور الأصدقاء المنتمين إلى أسر ميسورة في توفير فرص أفضل

و . الشبكات الحاسمة والثقة فيها:

. وجود أشخاص قادرين على تسهيل التوظيف لدى بعض الطلبة

. غياب هذا النوع من العلاقات لدى فئات أخرى

. تفاوت مستوى الثقة في فعالية الشبكات الاجتماعية

2) . عرض النتائج المتعلقة باستراتيجيات البحث عن العمل:

أ. النشاط الأول بعد التخرج:

. اختلاف الخطوة الأولى بين من يلجأ إلى العلاقات ومن يعتمد على القنوات الرسمية

ب . النشاط الشبكي مقابل النشاط الرسمي:

. لجوء بعض الطلبة إلى الوساطة والعلاقات الشخصية

. اعتماد آخرين على الوكالات الرسمية والإعلانات والمسابقات

ج . ترتيب خطوات الاستراتيجية:

. أولوية الشبكات الاجتماعية لدى بعض الطلبة

. اعتماد التدرج بين الرسمي وغير الرسمي لدى حالات أخرى

3). عرض النتائج المتعلقة بإعادة انتاج التفاوتات الاجتماعية والتمثلات المشرعنةللجدارة عبر الأجيال:

أ. الوعي بأهمية راس المال الاجتماعي في التوظيف:

. المؤهلات الاكاديمية والتقنية غير كافية والوساطة الشخصية ضرورة لضمان فرص عمل متكافئة.

. تفتقر القنوات الرسمية إلى الشفافية والنزاهة.

. اللامساواة في توزيع راس المال الاجتماعي يفضي الى ترسيخ الفجوات الطبقية والاجتماعية.

ب . الوعي بالاقصاء البنيوي والعنف الرمزي:

. الهامشية وغياب الدعم للافراد الذين يفتقدون للشبكات الاجتماعية.

. تؤثر العوامل البنيوية بشكل مباشر على الشبكات الاجتماعية .

. الممارسات غير الشفافة تعيد استمرار التفاوتات الاجتماعية عبر منظومة خفية.

ج . التقييم الأخلاقي لاستعمالات راس المال الاجتماعي :

. ينتج التناقض بين الرفض الأخلاقي والقبول الواقعي تبريرا لمخالفة القيم الأخلاقية.

. تعكس الرغبة في كسر دائرة الوساطة والمحسوبية وعيا لضرورة الإصلاح الأجيال القادمة.

. دمج العلاقات الاجتماعية مع الكفاءة تعتبر نموذج مزدوج ومكمل لتحقيق الاندماج المهني في سوق العمل المعقد.

د. الثقة في الإجراءات الرسمية :

. تقلص دافعية المشاركة في المسابقات نتيجةتاعتقاد التلاعب في المناصب.

. التركيز على المؤهلات الفردية وقصور المؤهلات الاكاديمية رغم أهميتها للحصول على فرص العمل .

. تفتح العلاقات الشخصية الأبواب التي تغلقها القنوات الرسمية تتجه الى احتمالية القبول في البيئة التنافسية.

2. مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات

بعد عرض النتائج، يتم الانتقال إلى مرحلة المناقشة العلمية التي تهدف إلى تفسير النتائج وربطها بالإطار النظري للدراسة، ثم إصدار الحكم النهائي حول تحقق الفرضيات من عدمه.

1.2. مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الفرعية الأولى:

تعبر نتائج الدراسات الميدانية التي أجريت على مجموعة من الطلبة الجامعيين من مختلف التخصصات، عن علاقة وثيقة بين التفاوتات الاجتماعية البنيوية، وبين رأس المال الاجتماعي الذي يمتلكونه، والذي يؤثر بشكل مباشر على فرصهم في الاندماج المهني والتوظيف. استنادًا إلى أقوال المبحوثين، يتضح أن الأصل الطبقي، الموقع الجغرافي، والمستوى الاقتصادي والثقافي للأسرة، تشكل عوامل حاسمة في بناء رأس المال الاجتماعي لديهم، وتؤثر بشكل غير مباشر على قدراتهم على استغلال الشبكات الاجتماعية في ميدان العمل.

صرح المبحوث 01، طالب علم الاجتماع، أن خلفيته الاجتماعية من حي شعبي، حيث يعمل الأب عامل يومي والأم ربة بيت، أثرت على علاقاته الاجتماعية، إذ يفتقر إلى علاقات قوية تساعده في الحصول على فرصة عمل. يقول: "ما عندنا حتى واحد في الإدارة"، وهو ما يعكس تأثير الأصل الاجتماعي على فرص الاندماج المهني، حيث أن الدخل المحدود والمحيط الاجتماعي محدود الموارد يحد من إمكانياته في بناء شبكة علاقات فعالة. كما يشير إلى أن حيّه "ما فيهش فرص كبيرة"، وأن نقص التوجيه والدعم أدى إلى محدودية طموحاته، حيث يقول: "نخمم غير في خدمة تسترني". هذا يوضح أن البنية الاجتماعية التي ينتمي إليها تكرس الامتيازات أو تحد من فرص الارتقاء، وفقًا لمقاربة بيار بورديو التي ترى أن الاختلافات الاجتماعية ليست مجرد فروق فردية، بل تعكس بنية تعيد إنتاج الامتيازات عبر الأجيال.

أما المبحوثة 02، وهي طالبة في علم الاجتماع ، فتؤكد أن مهنة الأب وعلاقاته الاجتماعية تساعد في تقديم فرص للأبناء، مشيرة إلى أن الأسرة ذات دخل متوسط يتيح اختيار مدارس ذات جودة، ويعطي فرصة للتطوير الشخصي والمهن المستقبلة، رغم أن بيئتها الاجتماعية "خمول" وتفتقر إلى الطموحات العالية، حيث تقول: "ماكانش توجيه ولا دعم". وتبرز أن الشبكات القرابية والعلاقات مع الأساتذة وزملاء الدراسة تُعد مصادر مهمة للمساعدة، رغم أن علاقاتها مع دوائر القرار ضعيفة، وتؤكد أن الثقة في العلاقات الاجتماعية محدودة، وأن الاعتماد عليها يجب أن يكون موجهًا للكفاءة والجدارة.

وفي السياق ذاته، يوضح المبحوث 03، أن مستوى دخل الأسرة ومستوى التعليم للأبوين يلعبان دورًا في توفير فرص التوظيف، حيث أن والداه، كمعلم، يقدمان دعمًا معنويًا، وهو ما يعكس أن الانتماء الطبقي المتوسط يتيح بعض فرص التحصيل العلمي والتوجيه. يقول: "الحمد لله عايشين مليح بصح ماشي رفاهية"، وهو يربط بين استقراره الاقتصادي وفرصه المستقبلية، موضحًا أن علاقاته الاجتماعية محدودة، ويعتمد بشكل كبير على الكفاءة، مشددًا على أن العلاقات مهمة لكنها ليست كل شيء، وأن الاعتماد على الوساطة غير أخلاقي دائمًا، ويفضل الاعتماد على الكفاءة والاستحقاق.

من جانب آخر، تظهر نتائج المبحوثة 04، وهي طالبة في علم النفس العيادي، أن مستوى الدعم العائلي والمعنوي، رغم محدودية العلاقات المهنية، يساعدها على التقدم، لكن محدودية الشبكات الاجتماعية تعيق فرصها، حيث تقول: "كاين شوية فرص بصح لازم تدفع روحك". وتؤكد أن العلاقات مفيدة، لكنها ليست كافية، وتعتبر أن الكفاءة والمهارات هي العامل الحاسم في النجاح، وهو ما يعكس أيضًا أن رأس المال الاجتماعي ليس العامل الوحيد، وأن الظروف البنيوية تؤثر بشكل كبير على قدرات الطلبة على بناء علاقات مهنية قوية.

أما المبحوث 05، وهي طالبة في علم النفس عمل وتنظيم، فتشير إلى أن شبكة الأقارب، خاصة خالها الذي يعمل في شركة خاصة، يمكن أن توفر لها فرصًا، إلا أن الاعتماد على العلاقات العائلية محدود، وتفضل الجمع بين العلاقات الرسمية والإجراءات الإدارية، مع إعطاء الأولوية للشفافية والمنافسة على أساس الكفاءة. وتؤكد أن العلاقات مهمة، لكن الاعتماد الحصري عليها غير كافٍ، وأن الثقة في الإجراءات الرسمية تتزايد مع الوقت، رغم أن بعض الشكوك تظل قائمة بشأن نزاهة عمليات التوظيف.

وفي الحالة الريفية، يصف المبحوث 06، وهو طالب من منطقة ريفية، ظروفًا أكثر صعوبة، حيث يوضح أن الأصل الريفي والفقر وضعف البنية التحتية، مثل ضعف الإنترنت، يقللان من فرص التعلم والتوظيف. يقول: "اللي ما عندوش معريفة يضيع"، مؤكدًا أن غياب

الشبكات الاجتماعية يُعد عائقًا أمام الاندماج المهني، ويفكر في العمل الحر كبديل، معتبرًا أن العلاقات ضرورية للنجاح، وهو ما يتطابق مع فرضية أن التفاوتات البنيوية تؤسس لامتيازات أو تحديات مستمرة.

وفي سياق الحي الراقي، يُبرز المبحوث 07، وهو طالب اللغة الفرنسية، أن البيئة الاجتماعية الميسورة، والعلاقات القوية مع معارف وأساتذة، تفتح لهه أبوابًا وفرصًا أكثر، حيث يقول: "بابا يعرف ناس في قطاع التعليم"، ويؤكد أن العلاقات مهمة، لكن الكفاءة ضرورية، وتعتبر أن الجمع بين الاثنين هو السبيل لتحقيق النجاح. كما أن مستوى التحصيل العالي في الثانوية يعزز من فرصها، ويعكس أن رأس المال الاجتماعي في البيئات المرفهة يمكّن الطلبة من استغلال العلاقات بشكل أكثر فعالية.

أما المبحوثة 08، فهي طالبة اللغة الإنجليزية، وتوضح أن دعم الأسرة، والشبكات الاجتماعية في التجارة، تساهم في تحسين فرص التوظيف، وأن العلاقات مهمة، لكن المهارات والكفاءة تظل العامل الحاسم. تقول: "العلاقات مهمة بصح في الخاص الكفاءة تبان"، وهو ما يعكس أن المجتمع يولي أهمية للوساطة، لكنها لا تغني عن المهارات الشخصية.

وفي السياق الآخر، يصف المبحوث 09، وهو طالب من "مدينة جديدة"، أن علاقاته ضعيفة، ويعتمد على تقديم مسابقات وطلب المساعدة من المعارف، معبرًا عن ثقته المحدودة في الشبكات الاجتماعية، حيث يقول: "نقدم في مسابقات + نسقسي المعارف"، موضحًا أن الاعتماد على الكفاءة هو الخيار الأفضل، رغم أن العلاقات تسرع من عملية التوظيف.

أما المبحوثة 10، طالبة في تخصص اللغة الفرنسية، وتُبرز أن علاقاتها القوية، خاصة مع معارف في القطاع، تمكنها من الحصول على فرص التربص بسهولة، وتخطط للاستمرار في الدراسات العليا، معتبرة أن العلاقات تفتح الأبواب، لكنها يجب أن تكون مدعومة بالكفاءة، حيث تقول: "العلاقات تساعد تفتح الباب، بصح لازم كفاءة".

بناءً على ما تقدم، يتضح أن التفاوتات الاجتماعية البنيوية، سواء كانت مرتبطة بالأصل الطبقي، الموقع الجغرافي، أو المستوى الاقتصادي، تلعب دورًا أساسيًا في تشكيل رأس المال الاجتماعي لدى الطلبة، وتؤثر على قدراتهم في بناء شبكة علاقات مهنية قوية، والتي بدورها تُعد عاملًا حاسمًا في فرص التوظيف. إذ أن الطلبة من بيئات مرفهة، ذات علاقات موسعة، يملكون موارد أكثر، ويستطيعون استغلال الشبكات الاجتماعية بشكل أكثر فاعلية، مما يرسخ تصور بيار بورديو حول أن الاختلافات الاجتماعية ليست مجرد فروق فردية، بل بنى اجتماعية تُعيد إنتاج الامتيازات، وتحدد مسارات النجاح أو الفشل في سوق الشغل.

وفي المقابل، يُظهر المبحوثون من خلفيات فقيرة أو من بيئات ريفية، محدودية الشبكات الاجتماعية، وضعف الثقة فيها، مما يعوق فرصهم في الاندماج المهني، ويدفعهم إلى الاعتماد على الكفاءة الشخصية أو العمل الحر كبدائل. وتُعزز هذه النتائج فرضية أن الفوارق البنيوية تكرس تفاوتات في رأس المال الاجتماعي، وتُسهم في إعادة إنتاج الامتيازات أو تحديات الاعتماد على الوساطات، وهو ما يبرز ضرورة معالجة هذه التفاوتات من خلال سياسات تنموية، وتوجيهات تهدف إلى تقليل الفوارق الاجتماعية، وتعزيز تكافؤ الفرص في سوق العمل.

وبهذا فان المتغيرات الخلفية (مهنة الوالدين، السكن، الرأسمال الثقافي) هي المولد الأساسي لنوعية العلاقات؛ فالطالب المقيم في حي راقٍ والمنحدر من أسرة "طبيبة/تاجر" يمتلك شبكة "جاهزة" ومؤسساتية، بينما يمتلك ابن "العامل/البطال" في منطقة نائية روابط محدودة الأفق، مما يؤكد أن الأصل الطبقي يحدد سلفاً جودة المورد الاجتماعي، وعل ذلك فان الفرضية الفرعية الأولى قد تحققت بناءا على ما تم مناقشته من خلال النتائج المندرجة ضمنها.

22 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية:

تشير نتائج البحث إلى أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يتفاوت بشكل كبير بين الطلبة، ويؤثر بشكل مباشر على فرصهم في التوظيف والاندماج المهني، وهو ما يتماشى مع الطرح البورديوي الذي يربط رأس المال الاجتماعي بإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية. فقد أكد

المبحوث 01، المختص في علم الاجتماع، على أن "العلاقات العائلية والقرابية كانت لها دور كبير في فتح أبواب العمل، خاصة في مجتمعات تعتمد على الوساطة". كما أشار إلى أن ضعف العلاقات الاجتماعية وعدم وجود شبكات قوية "يعيق بشكل كبير فرص الحصول على وظيفة، ويزيد من الإقصاء البنيوي". في ذات السياق، أكد المبحوث 02، أن "شبكات العلاقات خارج الأسرة مهمة، ولكنها ليست العامل الأساسي، إذ أن الكفاءة والمهارات تبقى الأهم"، مضيفًا أن "الاعتماد على العلاقات يمكن أن يسرع من عملية التوظيف، لكنه لا يضمن النجاح".

أما المبحوثة 03، فقد أوضحت أن "غياب العلاقات الاجتماعية القوية يعقد من عملية الإدماج المهني، خاصة في بيئات تعتمد على الوساطة والوسائط"، مشيرة إلى أن "الثقة في العلاقات الاجتماعية متوسطة، وتظل الكفاءة هي العامل الأهم في التوظيف". من ناحية أخرى، أكد المبحوث 04، على أن "العلاقات تساعد بشكل محدود، ويجب أن تكون مدعومة بالكفاءة والمهارات". وهو ما يبرز أهمية التوازن بين العلاقات الشخصية والكفاءة المهنية في استراتيجيات البحث عن العمل.

من جانبها، أوضح المبحوث 05، أن "الاعتماد على العلاقات والعلاقات الرسمية يتطلب توازناً، حيث يبدأ الباحث عادةً بتفعيل العلاقات ثم يتوجه إلى المسابقات والإجراءات الرسمية". وأكد ان "الثقة في الاستراتيجية تعتمد على نوعية العلاقات، فالعلاقات القوية قد تسرع من الحصول على الوظيفة، لكنها لا تضمن النجاح النهائي". فيما أكد المبحوث 06، الذي ينتمي إلى الفئة الريفية، أن "غياب الشبكات الاجتماعية يجعل فرص التوظيف أقل، ويزيد من الإقصاء البنيوي، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى المؤسسات والوسائل".

أما المبحوث 07، ذو الخلفية الحضرية، فقد أبرزأن "العلاقات مع المعارف والأصدقاء تساهم بشكل كبير في تسهيل الوصول إلى فرص العمل، خاصة في بيئات تعتمد على الوساطة والواسطة"، معبرا عن أن "الاعتماد على العلاقات هو أمر طبيعي، وهو جزء من ثقافة المجتمع". وأكد أن "العلاقات مفيدة، لكن الكفاءة تظل العامل الحاسم". فيما أضافت

المبحوثة 08أن "العلاقات مهمة جدًا، ولكن في الخاص، تظهر الكفاءة أكثر أهمية"، موضحة أن "الاعتماد على العلاقات يسرع من عملية التوظيف، لكن الكفاءة تظل العامل الأهم".

أما المبحوث 09، طالب علم النفس عمل وتنظيم، فلفت إلى أن "الاعتماد على العلاقات ضعيف في بعض القطاعات، خاصة التي تعتمد على الكفاءة والشفافية"، موضحًا أن "التوظيف عبر العلاقات قد يكون وسيلة، لكنه ليس الحل الوحيد، ويجب أن يكون مبنياً على الكفاءة". وأخيرًا، أشارت المبحوثة 10، ذات الخلفية الحضرية، إلى أن "العلاقات مع أشخاص ذوي نفوذ تفتح الأبواب، ولكن النجاح يبقى مرتبطًا بكفاءتي"، مؤكدة أن "الوساطة مهمة، لكن الاعتماد عليها فقط قد يعوق بناء مسار مهني متين".

وبناءً على هذه التصريحات، يمكن القول إن الطلبة يدركون أن رأس المال الاجتماعي يلعب دورًا هامًا في تسهيل الوصول إلى الفرص المهنية، لكنه لا يغني عن الكفاءة والمهارات الشخصية. العلاقات العائلية والقرابية، خاصة تلك القريبة من دوائر القرار، تساهم في تسريع وتسهيل الاندماج المهني، وهو ما يدعمه تصور المبحوثين بأن "شبكات العلاقات الحاسمة تؤثر بشكل كبير على فرص التوظيف، خاصة إذا كانت قريبة من مراكز القرار" (وفق تصريحات المبحثيين"م2، م7، م"10). ومع ذلك، يظل الاعتقاد السائد أن "الاعتماد المفرط على العلاقات قد يؤدي إلى إقصاء غير المستفيدين، ويعزز التفاوتات الاجتماعية".

كما يظهر من خلال تصريحات المبحوثين أن الوعي بأهمية الكفاءة، والنزاهة، والشفافية يتزايد، حيث يفضل العديد منهم الاعتماد على المعايير الموضوعية، مع إدراكهم أن "الوساطة قد تكون ضرورية في بعض الأحيان، لكنها لا يجب أن تكون العامل الوحيد" (وفق تصريح المبحوثان"م5، م8"). وهكذا، يمكن القول إن الطلبة ينظرون إلى رأس المال الاجتماعي كأداة مساعدة، ولكنه لا يجب أن يكون العامل الوحيد في التوظيف، إذ أن "الكفاءة والاستحقاق يظلان العامل الحاسم" (وفق تصريحات المبحثيين"م3، م4، م"8).

وفي الختام، تتوافق نتائج البحث مع النظرية البورديوية التي تعتبر أن رأس المال الاجتماعي يعزز من إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية من خلال شبكات العلاقات، خاصة

تلك القريبة من مراكز القرار، التي تمنح بعض الأفراد فرصًا أسرع وأكثر استقرارًا، مما يعيق تساوي الفرص ويعمق الفوارق الاجتماعية. ويؤكد المبحوثون أن بناء شبكات علاقات قوية ومتينة، مع وجود وعي بأهمية الكفاءة والشفافية، هو السبيل لتحقيق فرص أفضل في سوق العمل، مع ضرورة تقليل الاعتماد على الوساطة والمحسوبية، لتحقيق عدالة اجتماعية ومهنية أكبر.

تؤكد النتائج الدراسة صحة الفرضية بشكل جزئي، نظرا لما تبين أن الميسورين يستفيدون من "روابط قوية" (قرابة نافذة) و"روابط تجسيرية" (خارج الأسرة)، في حين يغرق المنحدرون من الطبقات الشعبية في "روابط ترابطية" (عائلية بسيطة) تفتقر للنفاذ المهني. ومع ذلك، برز وعي لدى بعض الطلاب بأهمية الروابط الضعيفة (الزملاء) كمحاولة لتعويض النقص الأسري، لكنها تظل غير كافية لحسم التوظيف مقابل شبكات الميسورين.

3.2. مناقشة نتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة:

تشير نتائج البحث الميداني والتصريحات التي أدلى بها المبحوثون عن تداخل معقد بين البنى الاجتماعية، رأس المال الاجتماعي، واستراتيجيات البحث عن العمل، حيث تتجلى تأثيرات التفاوتات الاجتماعية البنيوية على مسارات التوظيف والاندماج المهني، وهو ما يُعبر عنه بشكل صريح في أقوال المبحوثين، ويُبرز مدى ارتباط هذه العوامل بموقع الأفراد الاجتماعي، ومواردهم العلائقية.

فعلى سبيل المثال، يوضح المبحوث 01 أن مهن والديه ومستوى دخلهما، بالإضافة إلى طبيعة الحي الذي نشأ فيه، أثرت بشكل مباشر على شبكة علاقاته ومواردها، حيث يقول: "...ما عندوش علاقات قوية تساعدني في العمل، كيما يقولوا 'ما عندنا حتى واحد في الإدارة'". هذا التصريح يُعبر عن كيف أن ضعف رأس المال الاجتماعي، المتمثل في العلاقات القوية، يُحد من فرص التوظيف ويُعطل مسارات الاندماج المهني، وهو ما أكدته الدراسات السابقة، التي تشير إلى أن "البنية الاجتماعية تؤثر بشكل مباشر على فرص العمل المتاحة للأفراد".

وفي سياق آخر، يُبرز المبحوث 02 أن علاقاته خارج الأسرة، كالأصدقاء والأساتذة، تلعب دورًا في التوجيه المهني، لكن علاقاته الضعيفة أو المتوسطة، لا تضمن له فرصًا مباشرة، حيث يقول: "...ما نعرف حتى واحد يقدر يدخلني نخدم". وهو ما يتفق مع نتائج الدراسات التي تُؤكد أن "قوة الشبكات الاجتماعية وتماسكها تعتبر من العوامل الحاسمة في تسهيل الولوج إلى سوق العمل".

أما المبحوث 03 ، فيُعبر عن إدراكه أن غياب علاقات قوية يعوق بشكل كبير إمكانية الحصول على فرص عمل، حيث يقول: "...اللي ما عندوش علاقات يتعب بزاف"؛ وهو ما يُظهر أن عدم وجود رأس مال اجتماعي قوي يُفاقم من الإقصاء البنيوي، ويُعزز من ظاهرة إعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية في سوق العمل. وتؤكد الأبحاث أن "الاستبعاد البنيوي يُعزز من عزل الفئات الاجتماعية الأقل حظًا، ويقوّي من حواجز الدخول إلى سوق العمل".

أما التصريحات التي تبين وعي المبحوثين بأهمية رأس المال الاجتماعي، فهي تُبرز أن بعض الأفراد يدركون أن العلاقات تُعتبر أداة أساسية في تسهيل الحصول على فرصة عمل، لكنهم ينظرون إليها كوسيلة غير عادلة، حيث يُصرح المبحوث 04: "...العلاقات تعاون شوية، بصح لازم تدفع روحك"، وهو تعبير عن اعتراف ضمني بأن الاعتماد على العلاقات قد يُعد نوعًا من الفساد أو الوساطة غير الأخلاقية، خاصة إذا استُخدمت المحسوبية، وهو ما تؤكده الدراسات التي ترى أن الاعتماد على العلاقات في التوظيف يُمكن أن يُسهم في تفشي الفساد ويُهدد مبدأ العدالة.

وبالانتقال إلى جانب استراتيجيات البحث، يتضح أن الأفراد يدمجون بين القنوات الرسمية والشبكية، حيث يقول المبحوث 05: "...نستعمل كلش، ما نخليش حتى فرصة"، مع إعطاء الأولوية للإجراءات الرسمية ثم الاعتماد على العلاقات عند الضرورة، وهو ما يعكس وعيًا بأهمية التوازن بين الأساليب، ويُعبر عن إدراك أن "النجاح في سوق العمل يتطلب مزيجًا من الكفاءة والوساطة". وتُظهر هذه الاستراتيجيات أن الأفراد يعيون أن العلاقات تُيسر

الوصول، لكن الكفاءة تظل العامل الأهم، وهو ما أكدته الدراسات التي تشير إلى أن "الثقة في نجاعة العلاقات تتفاوت، وأن الإجراءات الرسمية تعتبر أكثر ضمانًا للعدالة".

أما فيما يخص الإدراك الأخلاقي لاستخدام رأس المال الاجتماعي، فإن المبحوثين يُعبرون عن اعتقادهم أن الاعتماد على العلاقات يُمكن أن يكون غير أخلاقي إذا استُخدم بشكل غير عادل، حيث يُصرح المبحوث 02: "...الوساطة يمكن أن تكون فسادًا، إذا كانت تعتمد على المحسوبية"، وهو ما يُبرز وعيًا أخلاقيًا يُدرك أن الوساطة قد تُهدد مبادئ الشفافية والنزاهة، ويُعد ذلك مؤشرًا على أن الأفراد يُفضلون الاعتماد على الجدارة، رغم واقع أن العلاقات تظل أحيانًا ضرورية في سياق اجتماعي معين.

وفي سياق تحليل العلاقة بين التفاوتات الاجتماعية والبنى الاجتماعية، يتضح أن الأفراد من خلفيات فقيرة أو ريفية، كما هو الحال مع المبحوث 06، الذي يقول: "...نعيشو غير باللي يجي"، يعانون من ضعف في رأس المال الاجتماعي، ويواجهون تحديات كبيرة في الولوج إلى سوق العمل، وهو ما يتفق مع الدراسات التي تُبرز أن "الفقر البنيوي يُقلل من فرص بناء شبكات علاقات قوية، مما يُعزز من إقصائهم الاجتماعي والمهني".

أما المبحوثات من الطبقات الوسطى والعليا، مثل المبحوث 07، الذييقول: "بابا يعرف ناس في قطاع العليم"، مما يظهر أن وجود علاقات قوية وموثوقة يُساعد بشكل كبير على تسهيل التوظيف، وهو ما يُطابق نتائج البحوث التي تؤكد أن "شبكات العلاقات القوية تُمكن الأفراد من الوصول إلى فرص عمل بشكل أسرع وأكثر أمانًا"، ويُبرز هذا أن الموقع الاجتماعي يلعب دورًا حاسمًا في تحديد فرص التوظيف، وأن الاندماج المهني يتأثر بشكل كبير بمستوى رأس المال الاجتماعي.

وفي النهاية، يُمكن القول أن نتائج الدراسة تُؤكد فرضية أن التفاوتات الاجتماعية البنيوية تُسهم في تكوين رأس المال الاجتماعي، والذي بدوره يُحدد استراتيجيات البحث عن العمل، ويُساهم في إعادة إنتاج اللامساواة في سوق الشغل، حيث يُظهر الأفراد أن استراتيجياتهم تتأثر بشكل كبير بموقعهم الاجتماعي، بقوة شبكات علاقاتهم، وبمستوى الثقة لديهم في المؤسسات الرسمية، وهو ما يتوافق مع ما أشار إليه الباحثون في ميدان السوسيولوجيا من أن "الطبقة الاجتماعية وشبكات العلاقات تُحكمان مسارات التوظيف، وتُساهمان في إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية".

وبذلك، فإن الدراسة تؤكد أن الاندماج المهني لا يُعتمد فقط على الكفاءة أو الشهادات، بل يتشكل أيضًا من خلال البنية الاجتماعية، وشبكات العلاقات، ومدى قوة رأس المال الاجتماعي الذي يمتلكه الفرد، وهو ما يُعطي دلالة على ضرورة إعادة النظر في سياسات التوظيف، لتشجيع على بناء شبكات علاقات قوية، وتجاوز مظاهر المحسوبية والوساطة غير العادلة، لضمان تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية.

من خلال مناقشة النتائج الفرضية الفرعية الثالثة يمكن القول انها تحققت، بالنظر للعلاقة بين "الثقة في الشبكة" ونوع الاستراتيجية؛ فالطلبة المقبلين على التخرج ذوو الرأسمال العالي يبدأون بـ "تفعيل الواسطة" كخطوة أولى (أولوية زمنية)، بينما يلجأ ذوالرأسمال المنخفض للاستراتيجيات الرسمية رغم شكوكهم في نزاهتها، مما يؤدي فعلياً إلى مطابقة أفضل بين الشهادة والمنصب للمجموعة الأولى.

4.2. مناقشة نتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة:

لا يقتصر دور راسمال الاجتماعي على كونه آلية مؤقتة لتيسير الحصول على فرص العمل، بل يتعداه ليكون وسيلة فاعلة في استدامة الامتيازات الاجتماعية والطبقية عبر الأجيال المتعاقبة. في حين قد توضح أن بعض الطلبة ينتفعون من شبكاتهم العلائقية، سواء العائلية أو المهنية، مما يهيئ لهم تفوقًا مبكرًا في سوق العمل، حتى قبل انخراطهم الفعلي في المنافسة. ويظهر هذا جليا في تصريحات المبحوثين من بينهم تصريح ل (07) الذي برز من خلال تصريحه ان انتقال رأس المال الاجتماعي ضمن النطاق الأسري بوصفه موردًا يمكن توارثه، مما يمكّن الأبناء من الوصول إلى معلومات وفرص ومواقع لا تتوافر بالقدر ذاته لغالبية الخريجين الآخرين.

يتوافق هذا الاستنتاج مع مفهوم بيير بورديو (Pierre Bourdieu)، الذي يحدد رأس المال الاجتماعي بأنه "مجموع الموارد الفعلية أو الكامنة المرتبطة بامتلاك شبكة مستدامة من العلاقات"(Bourdieu,1986,p248). هذه الموارد تُستغل لتعزيز الامتيازات وإعادة إنتاج التراتبية الطبقية ضمن المجتمع. بالتالي، لا تُعد العلاقات الاجتماعية، من منظور بورديو، مجرد تفاعلات اعتيادية، وإنما هي شكل من أشكال رأس المال يمكن تحويله إلى مكتسبات مهنية ورمزية (Bourdieu,1986,p248_252)تضمن ديمومة الهيمنة الاجتماعية للفئات التي تحظى بقدر أكبر من الشبكات والنفوذ.

في الإطار ذاته، يؤكد المبحوث (09) بأن "العلاقات تمهد الطريق، لكن الكفاءة ضرورية أيضًا"، إلى تصور مزدوج يضفي مشروعية على الامتياز الاجتماعي تحت ستار الجدارة

الشخصية، حيث تُعتبر الكفاءة شرطًا تكميليًا للعلاقات لا بديلًا عنها. هذا التوجه يتسق مع مفهوم بورديو للعنف الرمزي، حيث يُحجب التفاوت البنيوي في الفرص خلف سردية "الاستحقاق" و"النجاح الفردي"، الأمر الذي يجعل الامتياز الطبقي يبدو وكأنه نتاج طبيعي للكفاءة، لا ثمرة لتباين في حيازة رؤوس الأموال الاجتماعية. وفق هذا المنظور، تتحول الجدارة إلى آلية رمزية تعمل على ترسيخ مشروعية التفاوتات الاجتماعية بدلًا من معالجتها.

إن الطلبة الذين يفتقرون إلى العلاقات الاجتماعية يثير لهم وعي عميق بوجود تفاوت هيكلي في فرص الاندماج المهني. وهذا وفق تصريح (م06) بقوله: "لا أعرف أحدًا في القطاع الحكومي"، وهو ما يعكس شعورًا بالعجز الاجتماعي وعدم القدرة على الوصول إلى مراكز النفوذ وفرص التوظيف. يُبرز هذا الخطاب كذلك أن غياب الشبكات الاجتماعية لا يقتصر على نقص الدعم، بل يمثل نمطًا من أنماط الإقصاء البنيوي الذي يضع الطلبة في موقع ثانوي ضمن سوق العمل، على الرغم من امتلاكهم لمؤهلات أكاديمية مماثلة لغيرهم، تتسق هذه النتيجة مع رؤية جيمس كولمان الذي وصف رأس المال الاجتماعي بأنه مورد ييسر الفعل الاجتماعي ويزود الأفراد بقدرة معززة على بلوغ أهدافهم في المجتمع(Coleman,1988,pp98_104). إلا أن الدراسة الراهنة تبين أن توزيع هذا المورد يتسم بالامساواة، مما يضع بعض الفئات في وضع أفضل لاستثمار الفرص مقارنة بفئات أخرى. وبناءً عليه، فإن التباين في حيازة الشبكات الاجتماعية يفضي إلى تفاوت في الفرص المهنية، ويسهم في استمرار إعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية.

ينظر إلى الوساطة والعلاقات بوصفها "أمرًا واقعًا وطبيعيًا" في سوق العمل، بحيث اصبح الافراد يعتمدون عليها وهو ما شهدناه حول التفاوت في فرص العمل، حسب تصريحات المبحوثين (01): "في مجتمعنا، المعرفة ضرورية". هذه العبارة لا تعبر عن مجرد إدراك لهيمنة العلاقات، بل تشير كذلك إلى شكل من أشكال التطبيع المجتمعي مع اللامساواة، إذ تُقبل الوساطة كشرط أساسي للنجاح. يُرسّخ هذا المعطى فكرة أن رأس المال الاجتماعي يعمل كآلية لاستدامة الهيمنة الطبقية، نظرًا لأن الطلبة الذين يفتقرون إلى

شبكات قوية يجدون أنفسهم في وضع تنافسي ضعيف، في حين تنتفع الفئات الأخرى من امتيازات ضمنية توفر لها فرصًا أوفر للاستقرار المهني والتقدم الاجتماعي.

بناء على ما تقدم، يتضح أن رأس المال الاجتماعي لا يكتفي بأداء وظيفة إدماجية، بل يتخذ طابع آلية تسهم في استمرار التفاوتات الاجتماعية في سوق العمل، وذلك عبر توفير امتيازات متوارثة لمجموعات محددة واستبعاد مجموعات أخرى، على الرغم من تماثلها في المؤهلات. وهذا يؤكد أن الاندماج المهني لا يرتكز فقط على مبدأ الجدارة، بل يرتبط كذلك بالتوزيع غير المتكافئ للموارد العلائقية ضمن التركيبة الاجتماعية.

وهكذا، كنتيجة لمناقشة النتائج التي تتعلق باستبطان للعنف الرمزي يحيلنا الى تاكيد الفرضية بقوة، بحيث أظهرت المقابلات أن البعض المبحوثين يرون الوساطة "ضرورة اجتماعية" وسيمارسونها لأبنائهم مستقبلاً، مما يعني قبول "قواعد اللعبة" غير العادلة. كما يتجلى ذلك في "التمثلات المشرعنة للجدارة"، حيث يُعزى النجاح المهني لشبكة العلاقات الموروثة وتصويره كنجاح طبيعي، مما يُقصي الكفاءات التي تفتقر لهذا الرأسمال.

3. الحكم على الفرضية العامة:

تشكل العلاقة بين التفاوتات الاجتماعية، ورأس المال الاجتماعي، واستراتيجيات البحث عن العمل نسقا اجتماعيًا معقدًا يعيد إنتاج اللامساواة في فرص الاندماج المهني بين الطلبة الجامعيين المقبلين على التخرج، وهو ما يتوافق مع الرؤى النظرية التي أكد عليها بورديوحيث يُعد رأس المال الاجتماعي وسيلة فعالة لإعادة إنتاج التفاوتات الطبقية. إذ تتأثر الموارد الاجتماعيةوالاقتصادية التي يمتلكهاالطلبة بشكل مباشر بحجم ونوعية رأس المال الاجتماعي الذي يملكونه، والذي يحدد بدوره استراتيجياتهم وقدرتهم على الوصول إلى فرص العمل.(بورديو، 1986، الصفحات 15-29)، يتضح من خلال تحليل بيانات المبحوثين أن الطلبة المنحدرين من أسر ذات وضعية اجتماعية واقتصادية ميسورة، ويقيمون في أوساط حضرية مركزية، يمتلكون شبكات علاقات أكثر قوة وتنوعًا، تشمل علاقات عائلية، قرابة، علاقات مهنية وأكاديمية، وتوفر لهم وصولًا أسهل إلى مراكز القرار والفرص المهنية، وهو ما يعكس

تصور بورديو أن رأس المال الاجتماعي لا يقتصر على الشبكة فحسب، بل يتعداه إلى القدرة على تحويلها إلى موارد فعلية تُسهم في تحقيق الامتياز الاجتماعي والمهني(بورديو،باسرون، 1973، صفحة 54). ويُسهم هذا الوضع في تمكين هؤلاء الطلبة من الاستفادة من علاقات حاسمة مع أشخاص ذوي نفوذ، مما يسرّ عمليات التوجيه والوساطة، ويعزز فرص اندماجهم المهني بشكل سريع وفعال، وهو ما يوضح كيف أن التفاوتات البنيوية التي تنشأ من الفوارق في الموارد الاجتماعية والاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على حجم ونوعية رأس المال الاجتماعي، وتُحدد بشكل كبير استراتيجياتهم في البحث عن العمل.

وفي سياق استراتيجيات البحث عن العمل، يُلاحظ أن الطلبة ذوي رأس المال الاجتماعي المرتفع يعتمدون على تفعيل الشبكات الاجتماعية، واستثمار العلاقات المهنية، والتربصات غير الرسمية، والتوصيات الشخصية، مما يجعل مساراتهم أكثر فعالية وسرعة في الوصول إلى فرص العمل وهذا بدليل ما جاء في تصريح (م6). على العكس، فإن الطلبة ذوي رأس المال الاجتماعي الضعيف يعتمدون بشكل أكبر على القنوات الرسمية التقليدية، مثل الوكالات الوطنية للتشغيل، والمسابقات، والإعلانات العامة، وهي مسارات غالبًا ما تكون أبطأ وأقل نجاعة، مما يعكس تفاوتًا في القدرة على استثمار الموارد الاجتماعية لتحقيق النجاح المهنيبحسب|

تصريح لـ (م7، م8). يُؤكد ذلك أن التفاوت في الوصول إلى فرص العمل لا يقتصر على مرحلة البحث، بل يمتد إلى جودة الاندماج المهني، من حيث سرعة الحصول على الوظيفة، وطبيعة المنصب، ومدى توافقه مع الشهادة الجامعية، والاستقرار الوظيفي، ومستوى الدخل، وهو ما يبرز أن الموقع الاجتماعي للفرد يُعد العامل الحاسم في تحديد مستوى النجاح المهني، حيث تُنتج هذه العلاقات تفاوتات بين الأجيال بشكل غير مباشر، وتُساهم في إعادة إنتاج الامتيازات الطبقية رغم ادعاءات المساواة والكفاءة الفردية وهذا وفقا لتصريح المبحوثيين (م9، م10).

كما تظهر نتائج الدراسة أن وعي الطلبة بأهمية رأس المال الاجتماعي يتفاوت، حيث يعكس تصورًا عامًا أن العلاقات الاجتماعية تلعب دورًا مهمًا في تسهيل الاندماج المهني، إلا

أنهم يعتقدون أن الكفاءة والاستحقاق يفترض أن يكونا المعيارين الأساسيين، وهو ما يُظهر تطابقًا بين التصورات النظرية والواقع الميداني. إذ أكد العديد منهم أن غياب العلاقات الاجتماعية القوية يُصعب من فرصة الحصول على عمل، خاصة في مجتمعات تعتمد على الوساطة والعلاقات الشخصية وهذا ما يؤكده المبحوثون(م3، م4، م5) في إجاباتهم. من جهة أخرى، يُظهر المبحوثون أن اعتمادهم على استراتيجيات الجمع بين القنوات الرسمية والشبكات الاجتماعية يعكس وعيًا بأهمية التوازن بين الكفاءة والاستثمار الاجتماعي، حيث يبدؤون عادةً بالبحث عبر الإجراءات الرسمية لضمان الشفافية، ثم يلجؤون إلى العلاقات إذا استدعى الأمر ذلك، رغم إدراكهم لحدود المؤسسات وضعف قدرتها على ضمان التوظيف العادل وهذا ما يؤكده المبحوثون(م2، م6، م8) في تصريحاتهم. وفيما يخص التصورات الأخلاقية، يعترف العديد منهم بأهمية تجنب المحسوبية والوساطة غير القانونية، معتبرين أن الاعتماد على الكفاءة هو السبيل الأمثل لضمان العدالة، رغم أن الواقع يُظهر أن الوساطة تُعد ضرورة في بعض السياقات، خاصة في مجتمعات تتسم بالوساطة والمحسوبية، وهو ما يعكس فهمًا عميقًا لصراع القيم بين المبدأ والأداء العملي وهذا بدليل تصريح المبحوثون (م1، م3، م5). كما يزداد وعي الطلبة بالإقصاء البنيوي، حيث يرون أن غياب العلاقات الاجتماعية القوية يُزيد من صعوبة الولوج إلى سوق العمل، وأن هؤلاء يواجهون تحديات أكبر، خاصة في ظل ضعف الشبكات الاجتماعية وقلة المؤسسات الداعمة وذلك بدليل تصريح المبحوثان(م7، م9). في ذات السياق، يُؤكد الطلبة على أهمية تطوير مهاراتهم وكفاءاتهم، مع اعتقادهم أن الاعتماد على الكفاءة واالجدارة هو الخيار الأمثل لبناء مستقبل مهني مستقل، رغم أن الواقع يُظهر أن استراتيجيات الاعتماد على العلاقات تُعد أداة فعالة لتحقيق النجاح، وهو ما يثير تساؤلات أخلاقية حول شرعية استخدام رأس المال الاجتماعي في سياقات التفاوتات البنيوية.

بناء على ما سبق عرضه وتحليله ، تبرز الدراسة أن التفاوتات الاجتماعية البنيوية تظل العامل الأساسي في تشكيل رأس المال الاجتماعي، واستراتيجيات البحث عن العمل، مع وجود تفاوتات واضحة بين الأجيال، حيث تُعيد العلاقات الاجتماعية إنتاج اللامساواة، رغم

ادعاءات المساواة والكفاءة. إذ يؤكد الباحثون أن رأس المال الاجتماعي يُعد وسيلة فعالة لإعادة إنتاج الامتيازات، مما يُسهم في استمرار التفاوت الطبقي وتقييد فرص الفئات الأقل حظًا، وهو ما يتطلب إعادة النظر في السياسات الاجتماعية ومراجعة معايير التوظيف لضمان عدالة أكبر، وتكافؤ الفرص، وتحقيق المساواة الحقيقية في سوق العمل الجزائري.

أثبتت النتائج النظرية و الميدانية صحة الفرضية العامة لموضوع دراستنا،حيث أن الطلبة الجامعيين المقبلين على التخرج لا يمتلكون نفس الفرص في البحث عن العمل والاندماج المهني، بل تختلف هذه الفرص باختلاف حجم رأس المال الاجتماعي الذي يرتبط مباشرة بالتفاوتات الاجتماعية البنيوية، مثل الأصل الطبقي، والمستوى الاقتصادي للأسرة، والموقع الجغرافي، والرأسمال الثقافي المورو.وقد تبين أن الطلبة المنحدرين من أسر ميسورة أو من أوساط حضرية مركزية، والذين يمتلكون شبكات علاقات قوية ومتنوعة، يستفيدون من فرص أكبر في الوصول إلى المعلومات المهنية، والتوجيه، والوساطة، والتربصات، مما يجعل استراتيجياتهم في البحث عن العمل أكثر فعالية وسرعة، ويمنحهم اندماجًا مهنيًا أفضل من حيث نوع الوظيفة، والاستقرار، ومستوى الدخل،وفي المقابل، يواجه الطلبة المنحدرون من الطبقات الشعبية أو المناطق الهامشية صعوبات أكبر بسبب ضعف شبكاتهم الاجتماعية واعتمادهم أساسًا على القنوات الرسمية التقليدية الأقل نجاعة، وهو ما يؤدي إلى بطء الاندماج المهني واستمرار اللامساواة في فرص التوظيف؛ وبذلك يتأكد أن رأس المال الاجتماعي لا يمثل مجرد مورد فردي، وانما يشكل آلية بنيوية تعيد إنتاج الامتيازات الاجتماعية والمهنية عبر الأجيال، وهو ما ينسجم مع الطرح النظري لبيار بورديو، ويؤكد صحة الفرضية الأساسية للدراسة.

4. الاستنتاجات

. التفاوتات الاجتماعية البنيوية تؤثر بشكل كبير على بناء رأس المال الاجتماعي وتشكيل استراتيجيات البحث عن العمل، مما يعمّق الفوارق في فرص الاندماج المهني بين الأفراد حسب خلفياتهم الاجتماعية والجغرافية والاقتصادية.

. شبكات العلاقات، خاصة تلك القائمة على الأسر والمحيط الاجتماعي، تلعب دوراً مركزياً في تسهيل أو عرقلة الوصول إلى فرص العمل، وأن الاعتماد المفرط على العلاقات قد يؤدي إلى ترسيخ التمييز والامتيازات الطبقية.

. هناك وعي متزايد بين الطلبة بأهمية الكفاءة والجدارة، إلا أن الواقع يظل يُظهر أن رأس المال الاجتماعي هو أحد العوامل الحاسمة في تسريع وتحقيق النجاح المهني، مما يبرز الحاجة إلى سياسات توازن بين تعزيز الشبكات الاجتماعية وتطوير المهارات والكفاءات.

. استراتيجيات البحث عن العمل تتنوع بناءً على حجم وجودة رأس المال الاجتماعي، حيث يعتمد الطلبة ذوو الموارد الاجتماعية القوية على الشبكات غير الرسمية، بينما يلجأ الآخرون إلى القنوات الرسمية، مما يخلق تفاوتاً في جودة وفعالية الاندماج المهني.

. الاندماج المهني لا يُعتمد فقط على المؤهلات والكفاءات، بل يتشكل بشكل كبير من خلال البنى الاجتماعية، وشبكات العلاقات، ورأس المال الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب مراجعة السياسات الاجتماعية والتوظيفية لضمان تكافؤ الفرص وتقليل التمييز.

. الدراسة تؤكد أن التفاوتات البنيوية تساهم في إعادة إنتاج الامتيازات والطبقية، من خلال آليات رمزية وشبكية، وهو ما يُبرز الحاجة إلى استراتيجيات تنموية وإصلاحات مؤسساتية تهدف إلى تقليل الفوارق وتعزيز العدالة الاجتماعية في سوق العمل الجزائري.

. فإن فهم آليات إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية من خلال رأس المال الاجتماعي يُعد أساسياً لتطوير سياسات أكثر عدالة وفعالية، تضمن تكافؤ الفرص وتدعم دمج الشباب في سوق العمل بشكل مستدام، خاصة في ظل التحولات الرقمية والتكنولوجية التي تفرض نماذج جديدة للعمل والتوظيف.

خلاصة الفصل السادس

تؤكد نتائج الدراسة أن التفاوتات الاجتماعية البنيوية، مثل الأصل الطبقي، الموقع الجغرافي، والمستوى الاقتصادي والثقافي، تؤثر بشكل مباشر على بناء رأس المال الاجتماعي لدى الخريجين، مما يحدد استراتيجياتهم في البحث عن العمل ويعيد إنتاج الفوارق في سوق

العمل. حيث يتمتع الخريجون من بيئات ميسورة وذات علاقات موسعة بموارد وشبكات أقوى، تمكنهم من الاستفادة من فرص أسرع وأكثر جودة، بينما يواجه الآخرون من خلفيات فقيرة أو مهمشة تحديات في بناء علاقات فاعلة، مما يعمق عدم المساواة. كما أن وعي الطلبة بأهمية الكفاءة و الجدارة يتزايد، إلا أن الواقع يُظهر أن رأس المال الاجتماعي يلعب دوراً حاسماً في تسريع النجاح المهني، وهو ما يُبرز ضرورة إعادة النظر في السياسات الاجتماعية والتوظيفية لضمان تكافؤ الفرص. وتوضح الدراسة أن استراتيجيات البحث عن العمل تتنوع حسب جودة الموارد الاجتماعية، مما يساهم في استمرار التفاوتات وإعادة إنتاج الامتيازات الطبقية عبر الأجيال. بناءً على ذلك، يُشدد البحث على أهمية تطوير سياسات تنموية وإصلاحات مؤسساتية تهدف إلى تقليل الفوارق الاجتماعية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، عبر تفعيل شبكات علاقات قوية وتطوير المهارات والكفاءات، لضمان دمج مستدام للشباب في سوق العمل، خاصة في ظل التحولات الرقمية والتكنولوجية التي تفرض نماذج جديدة للعمل والتوظيف.

الخاتمة:

الخاتمة:

تعد الدراسة السوسيولوجية التي تناولت أثر التفاوتات الاجتماعية على استراتيجيات البحث عن العمل لدى طلبة جامعة عين تموشنت من الدراسات التي أسهمت في فهم آليات الاندماج المهني في المجتمع الجزائري المعاصر. إذ انطلقت من تساؤل مركزي حول الدور الذي يلعبه رأس المال الاجتماعي في تحويل الامتيازات الموروثة إلى فرص مهنية، مما أتاح تفكيك بنية التفاوتات التي تتجاوز الأبعاد المادية لتشمل الأبعاد الرمزية والشبكية، وتكشف عن آليات التوريث الاجتماعي في سوق العمل.

وقد أظهرت النتائج، أن مفهوم "إعادة الإنتاج الاجتماعي" لبيير بورديو يُعدّ من الأدوات التحليلية القادرة على تفسير الواقع المهني المحلي، إذ تبين أن الشهادة الجامعية، على أهميتها ، لا تكفي بمفردها لتحقيق النجاح المهني، ما لم تدعم برأسمال اجتماعي فعال. فمسارات الطلبة أظهرت أن الفئات المنحدرة من أوساط ميسورة تمتلك "هابيتوس" مهنياً يمنحها القدرة على المناورة داخل الشبكات الاجتماعية ، ويجعل من البحث عن العمل عملية تعتمد على استثمارات اجتماعية سابقة، بدأت منذ التنشئة الأسرية الأولى.

كما كشفت الدراسة عن وجود فجوة بين نوعين من الاستراتيجيات المهنية؛ استراتيجيات "الاستثمار الشبكي" التي تتبناها الفئات ذات الحظوة، واستراتيجيات "الانتظار الرسمي" التي تضطر إليها الفئات المهمشة. إذ تعتمد الأولى على تفعيل الروابط الحاسمة مع دوائر صنع القرار، مما يقلل من زمن البطالة ويضمن جودة المنصب، بينما تعتمد الثانية على القنوات البيروقراطية الرسمية، التي غالباً ما تكون غير فعالة بسبب هيمنة العلاقات الشخصية على معايير التوظيف.

وفي سياق التحليل السوسيولوجي لتمثلات الطلبة، تبين أن هناك استبطاناً جماعياً لعدم تكافؤ الفرص، حيث يتحول "العنف الرمزي" إلى واقع معيش يُقبل به المهمشون باعتبارهم غير قادرين على المنافسة، ويشرعنه المحظوظون باعتبارهم الأجدر بكفاءة. وهذا التصور يساهم في ديمومة التفاوتات البنيوية، ويجعل من فكرة "الجدارة والاستحقاق" غطاء إيديولوجي يخفي خلفه آليات التوريث الطبقي للمناصب والمكانات الاجتماعية.

كما أكدت الدراسة أن التفاوت الجغرافي والطبقي يلعب دوراً حاسماً في تشكيل حجم وجودة رأس المال الاجتماعي، إذ أن الطلبة القادمين من مناطق ريفية أو أحياء شعبية يمتلكون شبكات "ترابطية" عاطفية، لكنها تفتقر إلى الصلات "التجسيرية" مع المؤسسات الكبرى أو النخب الإدارية، الأمر الذي يعمق من حالة الإقصاء، ويدفعهم لقبول وظائف هشة أو خارج مجال تخصصهم، مما يزيد من أزمة التوافق بين التكوين الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل.

وفي ضوء ذلك، تبرز الحاجة إلى إصلاح منظومة التشغيل في الجزائر، بما يضمن تكافؤ الفرص، والحد من تأثير الأصل الاجتماعي في المسارات المهنية، مع تفعيل دور الجامعة لبناء الشبكات المهنية للطلبة، كما تفتح الدراسة آفاقاً جديدة للبحث في مجال "الرأسمال الاجتماعي الرقمي" ومساهمته في كسر التفاوتات التقليدية،بمايساهم في تحقيقالعدالة الاجتماعية والمهنية،وذلك لضمان استدامة التنميةالاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

المراجع:

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1.أحمد، مصطفى بو تفوشنت، **العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة** ،ترجمة: دمري أحمد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، بدون طبعة، 1984.

2. أكظيش يامنة، بقدير نور الدين، **العمل غير المهيكل وإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية: مقاربة سوسيولوجية**، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 31، ص 428، 2024.

3.ازمور صبرينة ،عنصر تسعديت، **دور تكنولوجيات الاتصال الحديثة في تفعيل العلاقات التجارية لدى البنوك الجزائرية**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017/2018.

4.أعمر سعيد شعبان، **التنمية في الجزائر بين رأس المال المادي ورأس المال الاجتماعي (2000-2012)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، العدد 23، الجزء 1، ص 44.

5.أعويش، امحمد، **بيير بورديو وأطروحة إعادة الإنتاج الاجتماعي**، مجلة تعليم جديد، 2016.

6.التميمي، علي صبيح، **القهر ومشروعية سلطة الدولة**، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط01، 2016.

7.الحسن، إحسان محمد، **معجم علم الاجتماع**، بيروت، دار الطليعة، ط2، 1986.

8.الصعيدي، أحمد مجدي، **نظرية الشبكات الاجتماعية: كيف تُشكّل العلاقات البنية المجتمعية؟**، موقع مجتمع وفكر، 2025، متوفرة على الموقع التالي: مجتمع وفكر.

9.الشقير عبد الرحمن، **الثقة: من أجل تعزيز القيم وتحقيق المكانة الاجتماعية للأفراد والجماعات**، موقع حكمة، 2018، متوفرة على الموقع التالي: حكمة.

10.بزاز، كريم، **علم اجتماع بيار بورديو**، قسنطينة، رسالة دكتوراه منشورة، 2007.

11.برحايل، عبد الكريم، **تمثلات الطلبة لعالم الشغل: دراسة ميدانية بجامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت**، مذكرة ماستر في علم الاجتماع، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2024/2025.

12.بلحاجي محمد، **الشباب ومشكلة البطالة بالجزائر: يوميات البطالين في مدينة تلمسان**، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع العمل والتنظيم، الجزائر، 2020/2021.

13. بلمهدي، طارق، **التفاوت الاجتماعي والتحصيل الجامعي: دراسة قياسية باستعمال الشبكة العصبونية**، **Revue d'Economie et de Statistique Appliquée**، المجلد 19، العدد 1، ص 205-223، 2022.

14. بورديو، بيير، **الرمز والسلطة**، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، المغرب، دار توبقال للنشر، الطبعة الثالثة، 2007.

15. بورديو بيير، باسرون جان كلود، **إعادة الإنتاج: عناصر من أجل نظرية حول نظام التعليم**، ترجمة ماهر تريمش، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2007.

16. بورتيز أليخاندرو ، **رأس المال الاجتماعي: أصوله وتطبيقاته في علم الاجتماع الحديث**، تر: ثائر ديب ، مجلة عمران، العدد 27، 2017.

17. بوحوش عمار، ذنيبات محمد محمود، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة المنقحة، 2007.

18.بووي أحمد موسى، **ما بين الفعل والبناء الاجتماعي: بحث في نظرية الممارسة لدى بيير بورديو**، مجلة إضافات، العدد الثامن، خريف، 2009.

19. تريكي حسان، **دور التهريب في تكريس التفاوت الاجتماعي واختلال منظومة القيم الاجتماعية**، مجلة الدراسات والبحوث، جامعة الوادي، العدد 09، 2014.

20. خراش مي صالح، **رأس المال الاجتماعي وإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية في ضوء مقاربة بيير بورديو**، مجلة الدراسات السوسيولوجية، العدد 12، 2024.

21. خلوفي يمينة، وارد إيمان، **الفعل النقابي بين المهني والسياسي: دراسة ميدانية لعلاقات السلطة بالفرع النقابي UGTA بجامعة عين تموشنت**، مذكرة ماستر، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2022/2023.

22. رشاد محمود وليد، **مفهوم رأس المال الاجتماعي، المجلة الاجتماعية القومية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد 52، العدد 1، 2015.

23. زكرياء، فؤاد، **الجوانب الفكرية في مختلف النظم الاجتماعية**، القاهرة، مؤسسة هنداوي، 2017.

24. زاوي مريم، قادم جميلة، **رأس المال الاجتماعي: قراءة تحليلية لمفهومي رأس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري في المجتمع الافتراضي**، مجلة الإعلام والمجتمع، جامعة الجزائر 3، المجلد 08، العدد 01، 2024.

25. سعد، يحيى، **أنواع البحوث العلمية**، 2024، متوفرة على الموقع التالي: دراسة دوت كوم.

26. سعدي، **الفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية: المفهوم والإشكاليات**، مقال العدالة الاجتماعية بالعربي، 2017.

27. شعبان رشا، **علم الاجتماع الثقافي**، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2018.

28. صلعي أنيسة، وعماني نريمان، **مفهوم إعادة الإنتاج عند بيار بورديو**، مذكرة ماستر في الفلسفة، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2018/2019.

29. طارق هارون محمود، **الشبكات الاجتماعية على العنكبوتية: نشأتها وتطورها وخدم**اتها، مكتبات نت: إيبيس كوم، مج16، ع2، ص 9-19، 2015.

30. علي علاء زغل، **قياس رأس المال الاجتماعي كمحددات لآليات التخطيط لتنميته بالمجتمع الكويتي**، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، المجلد 55، العدد 3، 2021.

31. غرانوفيتر مارك، **نظرية الشبكات الاجتماعية**، ديوان اللغة العربية، 2006، متوفرة على الموقع التالي: ديوان اللغة العربية.

32. قرين العيد، **توافق التكوين الجامعي ومتطلبات العمل في المؤسسات الاجتماعية من وجهة نظر خريجي الجامعات**، مجلة دراسات التنمية، المجلد 8، العدد 2، 2021.

33. قياتي، عاشور، **قراءة نظرية لنظريتي رأس المال الاجتماعي لبورديو ونظرية الأنساق لسيكزنتميهالي في مقاربة العلاقة بين الثقافة والإبداع**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 47، العدد 2، 2021.

34. لمين هيشور محمد، خليفة محمد، **إشكالية مفهوم رأس المال الاجتماعي في الأدبيات السوسيولوجية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 23، العدد 2، 2022.

35. محمود، هارون، **رأس المال الاجتماعي وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية**، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد 77، 2017.

مراجع باللغة الأجنبية :

36- Bernstein, B, **Class, codes and control** (Vol. 3),Routledge & Kegan Paul, (1975).

37- Bhandari, H., & Yasunobu, K ,**What is social capital? A comprehensive review of the concept,**Asian Journal of Social Science, 37(3), (2009).

38-Boudon, R, **L'inégalité des chances: La mobilité sociale dans les sociétés industrielles,** Armand Colin, (1973) .

39-Bourdieu, P, **Cultural reproduction and social reproduction**, In R. Brown (Ed.), Knowledge, education and cultural change , Tavistock. (1973**).**

40- Bourdieu, P, **Distinction: A social critique of the judgement of taste**, Routledge, (1984).

41- Bourdieu, P, **The forms of capital**, In J. G. Richardson (Ed.), Handbook of theory and research for the sociology of education , Greenwood Press, (1986).

42- Bourdieu, P, **Raisons pratiques: Sur la théorie de l'action**, Seuil, (1994)

43- Bourdieu, P,**Les structures sociales de l'économie** ,Seuil, (2000)

44- Bourdieu, P, Passeron, J.-C.,**La reproduction: Éléments pour une théorie du système d'enseignement**, Éditions de Minuit, (1970**).**

45- Bourdieu, P, Passeron, J.-C, **Reproduction in education, society and culture**, Sage, (1977).

46- Castells, M,**The rise of the network society**. Blackwel, (1996).

47- Coleman, J. S, **Social capital in the creation of human capital**, American Journal of Sociology, 94(Supplement) , (1988).

48- Coleman, J. S, **Foundations of social theory**, Harvard University Press, (1990).

49- Granovetter, M. S, **The strength of weak ties**, American Journal of Sociology, 78(6), (1973).

50- Granovetter, M. S, **Getting a job: A study of contacts and careers**, Harvard University Press , (1974).

51- Lin, N,**Social capital: A theory of social structure and action**, Cambridge University Press, (2001).

52- Portes, A,**Social capital: Its origins and applications in modern sociology**, Annual Review of Sociology, 24, (1998) .

53- Putnam, R. D, **Making democracy work: Civic traditions in modern Italy**, Princeton University Press,(1993).

الفهرس:

الفهرس

شكر وعرفان .....
إهداء .....
المقدمة العامة.....

الفصل الأول: البناء المنهجي والنظري للبحث.....
تمهيد الفصل 10
1.الإشكالية..... 11
2. الفرضيات 29
3. أجرأة المفاهيم (الأبعاد والمؤشرات) 47
4. منهجية الدراسة..... 52
5. مجتمع البحث 56
خلاصة 60

الفصل الثاني: التفاوتات الاجتماعية البنيوية 62
تمهيد الفصل 63
1. مهنة الوالدين ومستوى الدخل الاسري وعلاقتهما بفرص التوظيف 63
2. مكان السكن وأثره على الفرص التعليمية والاجتماعية والمهنية(الرأسمال المجالي)... 69
3. نوع المؤسسة التعليمية في المرحلة الثانوية (المسار التربوي) 72

4. أثر المستوى التعليمي للوالدين على الطموح المهني..... 76

5. الشعور الذاتي بالانتماء الطبقي وتمثلات المكانة الاجتماعية 80
خلاصة..... 82

الفصل الثالث: الشبكات العلائقية وتوجيه مسارات التوظيف 84
تمهيد الفصل 85
1. الشبكات العلائقية القرابية: 85
2.الشبكات العلائقية خارج الأسرة 88

3. الشبكات الحاسمة 91
4.الثقة في الشبكات 94

خلاصة..... 98

الفصل الرابع: استراتيجيات البحث عن العمل 99
تمهيد الفصل..... 100
1. نشاط اليوم الأول ما بعد التخرج 100
2. النشاط الشبكي في مقابل النشاط الرسمي 103
3.ترتيب خطوات الاستراتيجية 105
4.الثقة في نجاعة الاستراتيجية 108
خلاصة..... 110

الفصل الخامس: إعادة إنتاج التفاوتات عبر الأجيال والتمثلات المشرعنة للجدارة 112
تمهيد الفصل..... 113
1. الوعي بأهمية رأس المال الاجتماعي في التوظيف 113
2. الوعي بالإقصاء البنيوي والعنف الرمزي 116
3. التقييم الأخلاقي لاستعمالات رأس المال الاجتماعي 119
4.الثقة في الإجراءات الرسمية..... 122
خلاصة..... 124

الفصل السادس: مناقشة النتائج العامة واختبار الفرضيات..... 126
تمهيد الفصل..... 127
تحليل النتائج 127
1. عرض ومناقشة النتائج العامة للدراسة الميدانية..... 135
2. اختبار الفرضيات الميدانية 147
3. استنتاجات 150
خلاصة..... 151
الخاتمة 154

قائمة المصادر والمراجع 157
الملاحق 167

الملاحق:

الملحق رقم 1

دليل المقابلة " أثر التفاوتات الاجتماعية على استراتيجيات الطلبة الباحثين عن العمل "

دراسة ميدانية بجامعة بلحاج بوشعيب

في إطار إعداد مذكرة تخرج ماستر حول موضوع التفاوتات الاجتماعية والبحث عن العمل في الجزائر، نتقدم إليكم بمجموعة من الاسئلة المرتبطة بموضوع الدراسة، وذلك بهدف جمع معطيات ميدانية تخدم أغراض البحث العلمي، ونود التذكير بأن جميع الاجابات المقدمة ستستثمر لأغراض علمية بحتة، مع الالتزام التام بمبدأ الموضوعية وضمان سرية المعلومات وعدم التصريح بهوية المشاركين، لذا فلكم الحرية في التعبير عن آرائكم، ووجهات نظركم بشأن الأسئلة المطروحة،ونثمن عاليا الوقت الذي خصصتموه للإجابة علىأسئلة هذه المقابلة:

البيانات الشخصية:

الجنس :.....

السن : .....

الحالة العائلية: .....

مكان الاقامة : .....

التخصص : .....

المحور الاول: التفاوتات الاجتماعية البنيوية

1. مهنة الوالدين ومستوى الدخل الأسري:

1) . مهنة الأب؟ومهنة الأم

2) . أثر مهنة الأبوين على إمكانيات التوظيف بعد التخرج

3) . الوضع الاقتصادي لأسرتك بصفة عامة(مريح، متوسط،صعب)

4) . أثر الدخل الأسري على مسارك الدراسي، وعلى فرص التوظيف بعد التخرج

2. مكان السكن الأصلي:

1) . مكان إقامتك الأساسي خلال مرحلة الطفولة والمراهقة إلى اليوم

2) . طبيعة الحي أو المنطقة التي تقيم فيها (راقٍ، شعبي، ريفي، نائي)

3) . أثر مكان السكن في فرصك التعليمية أو الاجتماعية، واثره على فرص التوظيف بعد التخرج

3. نوع المؤسسة التعليمية في المرحلة الثانوية:

1) . المؤسسةالتي درست بها في المرحلة الثانوية

2) . تقيّم مستوى هذه المؤسسة من حيث الإمكانيات والفرص المتاحة

3) . أثر دراستك في هذه المؤسسة على مستواك وعلى فرص توظيفك في المستقبل

4. المستوى التعليمي والثقافي للوالدين:

1) . المستوى التعليمي للأب وللأم

2) . اهتمام الأسرة بالأنشطة الثقافية (كتب، مطالعة، سفر، نقاشات فكرية)

3) . أثر الجو العائلي في طموحاتك الدراسية والمهنية، وفي فرص توظيفك مستقبلا

5. الشعور الذاتي بالانتماء الطبقي:

1) . التصنيف من حيث الانتماء الطبقي

2) . أساس هذا التصنيف

3) أثر المكانة الطبقية على الطموحات وعلى التوظيف مستقبلا

المحور الثاني: رأس المال الاجتماعي (الحجم، الجودة، وأنماط الشبكات)

1. الشبكات العلائقية القرابية:

1) . شبكةالأقارب (عم، خال، أفراد من العائلة) الشاغلينلمناصب يمكن أن تساعد في الحصول على عمل أو تربص مستقبلا

2) . سوابق الاعتماد على أحدهم في مسارك الدراسي أو المهني

3) . أثر الشبكات العائلية على التوظيف مستقبلا

2. الشبكات العلائقية خارج الاسرة:

1) . العلاقات خارج الإطار العائلي التي يمكن أن تساعدك في التوظيف

2) . الأشخاص خارج العائلة الذين تعتقد أنه يمكنهم مساعدتك في التوظيف (أساتذة، أصدقاء، زملاء دراسة...)

3) . تقييم مدى قوة هذه العلاقات

3. الشبكات الحاسمة (العلاقات القريبة من دوائر القرار):

1) . مدى معرفةشخص أو أشخاص يمكنهم التدخل مباشرة لتسهيل حصولك على وظيفة في مؤسسة أو إدارة

2) . تقدير وتقييم مدى قدرة الشخص على حسم مسألة التوظيف أي إلى مدى تعتبر هذه العلاقة حاسمة في مسارك المهني وفي بحثك عن العمل

4. الثقة في الشبكات الاجتماعية:

1) . درجة الشعور بالأمان عند الاعتماد على هذه الشبكات

2) . العلاقات ومدى قدرتها على الضمان الفعلي للتوظيف

3) . أثر مثل هذه العلاقات على التوظيف

المحور الثالث: استراتيجيات البحث عن العمل

1. استراتيجية البحث عن العمل:

1) . أول خطوة تفكر في القيام بها للحصول على عمل بعد التخرج

2) . خطط المسار المهني في المرحلة الأولى بعد التخرج

2. النشاط الشبكي مقابل النشاط الرسمي:

1) . الميلإلى الاعتماد على العلاقات الشخصية مقابلالميل إلى اعتماد القنوات الرسمية في البحث عن العمل

2) . الجمع بين الطريقتين، مع ترتيب الأولويات

3. ترتيب خطوات الاستراتيجية:

1) . ترتيب تفعيل الشبكات الاجتماعية أم الإجراءات الرسمية عند البحث على عمل

2) . أهمية وأثر كل إجراء على فرص توظيفك المستقبلية

4. الثقة في نجاعة الاستراتيجية المتبعة:

1) . مدى الثقة في قدرة العلاقات الاجتماعية على حل مشكل التوظيف

2) . المقارنة بين الثقة في العلاقات الاجتماعية والثقة في المسابقات والإجراءات الرسمية

المحور الرابع: إعادة إنتاج التفاوتات والتمثلات المشرعنة للجدارة

1. الوعي بأهمية رأس المال الاجتماعي في التوظيف:

1) . الاعتقاد بأن الحصول على عمل يمر بالضرورة عبر العلاقات الاجتماعية

2) . الاعتقاد بأن هذا الأمر طبيعي أم مفروض أم ضروري

2. الوعي بالإقصاء البنيوي والعنف الرمزي:

1) . غياب العلاقات الاجتماعية القوية وعلاقته بالإقصاء من سوق العمل.

2) . فهم وتفسير وضعية الأشخاص الذين لا يملكون شبكات اجتماعية تساعدهم على التوظيف.

3. التقييم الأخلاقي لاستعمال رأس المال الاجتماعي:

1) . التقيّيم الأخلاقي للجوء إلى الوساطة في التوظيف

2) . اللجوء إلى الوساطة هو فساد أم ضرورة اجتماعية

3) . مدى إمكانية استعمال الوساطة مستقبلًا لأبنائك

4. الثقة في الإجراءات الرسمية:

1) . الثقة في في نزاهة وفعالية إجراءات التوظيف الرسمية

2) . مدى كفاية السيرة الذاتية والكفاءة وحدهما للحصول على عمل

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Université Ain T'émouchent Belhadj Bouchaib
جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت
Faculté des lettres et des langues et sciences humaines
كلية الآداب و اللغات و العلوم الاجتماعية

عين تموشنت في ...2.../ 2026 /.....

رقم: ...ق. / ك.آ.ل.ع/ ج.ب.ب.ع.ع / 2026

رخصة تربص (إجراء دراسة ميدانية)

المؤسسة/الهيئة : كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية (جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت)

الطالب (ة) : .....بلواحي سوفانة.....

تاريخ ومكان الميلاد: .....12.../...07.../2003.....عين تموشنت

المسجل في: السنة الثانية ماستر تخصص: علم الاجتماع التنظيم و العمل

وذلك لإجراء دراسة ميدانية داخل مصالحكم الخاصة، والتي تهدف إلى افتراض تطبيق المعارف التي يتم تدريسها لهم داخل المؤسسة الجامعية ، وهذا في اطار إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع التنظيم و العمل ، خلال السنة الجامعية 2026/2025.

الأستاذ المشرف: .....

تاريخ فترة الدراسة الميدانية: من: ...02.../...فيفري.../2026 إلى: ...30.../...04.../2026

خلال هذه الفترة ، الطالب مُلزم بتقديم كل المساعدة اللازمة للتنفيذ السليم للبرنامج الموكول إليه.

كما أن الطالب مدعو للامتثال الصارم لقواعد الانضباط المنصوص عليها في القانون الداخلي لمؤسستكم، والالتزام بالقواعد والإجراءات والتعليمات الوقائية الخاصة بالصحة والأمن.

نعتمد على تعاونكم، ونرجو أن تتقبلوا ، سيدتي ، سيدي ، خالص شكرنا وتحياتنا.

المؤسسة المستقبلة

رئيس القسم أو المسؤول البيداغوجي

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب / طريق سيدي بلعباس، ص.ب 284 عين تموشنت – الجزائر
UNIVERSITY AIN TEMOUCHENT BELHADJ BOUCHAIB
BP 284 Route de SIDI BELABBES – AIN TEMOUCHENT-46000 — ALGERIE

الملحق رقم 2

الملخص :

اهتمت دراستنا بالتفاوتات الاجتماعية واستراتيجيات الطلبة الباحثين عن العمل في الجزائر ،حيثاهتمت بالكشف كيف يتحول "الرأسمال الاجتماعي" الموروث إلى أداة مركزية لإعادة إنتاج اللامساواة، ولهذا جاءت اشكاليتنا كالتالي:

إلى أي مدى يُشكِّل رأس المال الاجتماعي، كناتج عن التفاوتات الاجتماعية الهيكلية، آلية مركزية لإعادة إنتاج اللامساواة في ولوج الخريجين الجامعيين الجدد إلى سوق العمل الجزائري، من خلال تباين الاستراتيجيات المعتمدة في البحث عن العمل والاندماج المهني

وفي سبيل المعالجة هذه الاشكالية اعتمدنا الفرضية الأساسية التالية :

كلما ارتفع حجم رأس المال الاجتماعي لدى الطلبة الجامعيين المقبلين على التخرج، كناتج مباشر للتفاوتات الاجتماعية البنيوية: الطبقية، والجغرافية، والثقافية والاقتصادية، زادت فعالية استراتيجياتهم في البحث عن العمل، وتسارعت وتحسنت جودة اندماجهم المهني، مما يُشكّل آلية مركزية لإعادة إنتاج اللامساواة في الولوج إلى سوق العمل الجزائري.

اعتمدنا في دراستنا على المقاربة السوسيولوجية المتمثلة في نظرية رأس المال الاجتماعي لدى بيير بورديو ،كماتم اختيارناللمنهج الوصفي في دراستنا لتوافقه مع المقاصدالبحثية المرتبطة بالتفاوتات الاجتماعية البنيوية واستراتيجيات البحث عن العمل،ومن اجل الولوجالى الميدان على المقابلة لتحصيل للمعطيات الميدانية.

أجريت دراستنا بجامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت فتم اختيارنا للعينة القصدية مكونة من 10 طلبة المقبلين على التخرج بكلية الآدابو اللغات والعلوم الاجتماعية.

وبناء على الفرضية المعتمدة في دراستنا اتضح ان الطلبة من الطبقات الميسورة يعتمدون على شبكات علائقية "ناجعة" تسرع اندماجهم المهني .في المقابل، يضطر الطلبة من

الطبقات الشعبية للجوء إلى قنوات رسمية محدودة الفعالية، مما يكرس الفوارق البنيوية في اطار مبدأ "الجدارة".

الكلمات المفتاحية: التفاوتات الاجتماعية، الرأسمال الاجتماعي، استراتيجيات البحث عن العمل.

Abstract:

Our study focused on social inequalities and the job-seeking strategies of Algerian students. It explored how inherited "social capital" becomes a central tool for reproducing inequality. Therefore, our research question was:

To what extent does social capital, as a product of structural social inequalities, constitute a central mechanism for reproducing inequality in the access of new university graduates to the Algerian labor market, through the varying strategies adopted in job searching and professional integration?

To address this question, we adopted the following fundamental hypothesis:

The higher the amount of social capital possessed by graduating university students, as a direct result of structural social inequalities (class, geographical, cultural, and economic), the more effective their job-seeking strategies become, and the faster and better their professional integration. This, in turn, constitutes a central mechanism for reproducing inequality in access to the Algerian labor market.

In our study, we adopted the sociological approach of Pierre Bourdieu's social capital theory. We also chose the descriptive method, as it aligns with our research objectives related to structural social inequalities and job search strategies. To access the field, we conducted interviews to gather field data.

Our study was conducted at Belhadj Bouchaib University in Ain Temouchent. We selected a purposive sample of 10 graduating students from the Faculty of Arts, Languages, and Social Sciences.

Based on the hypothesis adopted in our study, it became clear that students from affluent backgrounds rely on "effective" relational networks that accelerate their professional integration. In contrast, students from working-class backgrounds are forced to resort to formal channels with limited effectiveness, thus perpetuating structural disparities within the framework of the "merit-based" principle.

Keywords: Social inequalities, social capital, job search strategies.

Resumé:

Notre étude s'est concentrée sur les inégalités sociales et les stratégies de recherche d'emploi des étudiants algériens. Elle a exploré comment le « capital social » hérité devient un outil central de reproduction des inégalités. Notre question de recherche était donc la suivante :

Dans quelle mesure le capital social, en tant que produit des inégalités sociales structurelles, constitue-t-il un mécanisme central de reproduction des inégalités d'accès au marché du travail algérien pour les jeunes diplômés, à travers les différentes stratégies adoptées en matière de recherche d'emploi et d'insertion professionnelle ?

Pour répondre à cette question, nous avons formulé l'hypothèse fondamentale suivante :

Plus le capital social détenu par les jeunes diplômés est élevé, du fait direct des inégalités sociales structurelles (de classe, géographiques, culturelles et économiques), plus leurs stratégies de recherche d'emploi sont efficaces et plus leur insertion professionnelle est rapide et réussie. Ceci constitue, à son tour, un mécanisme central de reproduction des inégalités d'accès au marché du travail algérien.

Dans notre étude, nous avons adopté l'approche sociologique de la théorie du capital social de Pierre Bourdieu. Nous avons également opté pour la méthode descriptive, car elle correspond à nos objectifs de recherche relatifs aux inégalités sociales structurelles et aux stratégies de recherche d'emploi. Afin d'accéder au terrain, nous avons mené des entretiens pour recueillir des données.

Notre étude a été réalisée à l'Université Belhadj Bouchaib d'Aïn Temouchent. Nous avons sélectionné un échantillon raisonné de 10 étudiants en dernière année de la Faculté des Lettres, Langues et Sciences Sociales.

Conformément à l'hypothèse de notre étude, il est apparu clairement que les étudiants issus de milieux aisés s'appuient sur des réseaux relationnels « efficaces » qui accélèrent leur insertion professionnelle. À l'inverse, les étudiants issus de milieux populaires sont contraints de recourir aux voies formelles, dont l'efficacité est limitée, perpétuant ainsi les disparités structurelles dans le cadre du principe du mérite.

Mots-clés : Inégalités sociales, capital social, stratégies de recherche d'emploi.